

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا

٢٤٤
٢-٩
١٨٣٩

أثر المساعدات الأمريكية في
السياسة الخارجية الاردنية
(١٩٥٧-١٩٩١)

اعداد

محمد احمد الاشقر

اشراف

الاستاذ الدكتور محمد فضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية

كانون الثاني/١٩٩٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"لاشك في ان الناس قد ولدوا احرارا، وليس لاحد ان ينتقص من
حريتهم، اويتجاوز على حقوقهم، فان الله قد جعل لكل على كل حقا...
فالحر حر ما احترم حرية غيره، ومعتد متجاوز ان تطاول على غيره"

الملك عبدالله بن الحسين: امام مجلس النواب الاردني المنتخب
في ١٩٤٧/١٠/٢٠

"اني وايم الله، لو كنت املك القوة والمنعة، واعرف من ورائي شعبا
وامكانات تشد ازري، لما توانيت لحظة عن تطهير شرق الاردن من النفوذ
البريطاني"

الملك عبدالله بن الحسين
بلال حسن اللث: الاردن محلول للفهم ص: ١٠٢

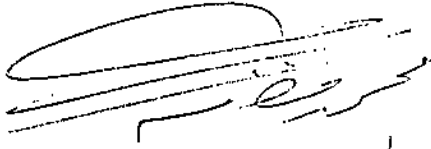
"أما نحن في الاردن العزيز، فسوف نظل على عهدنا، كفا قابضة على
جمر الكبرياء والصبر، وساعدا يحمل بندقية، وعينا لاتفارق صفحتي كتاب،
وأبوابا مشرعة لكل عربي حر شريف، لاتقبل نفسه الضيم والاستلاب
والانقياد"

الحسين بن طلال: خطاب في
حفل تخريج النخبة الخامسة
من كلية الحرب الملكية
في ١٩٩٢/٨/١٠

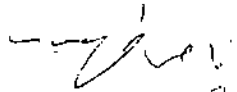
نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٠/١/١٩٩٤ واجيزت

التوقيع

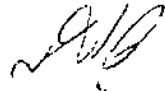
اعضاء اللجنة



١ - الاستاذ الدكتور محمد فضاة (رئيسا)



٢ - الدكتور ناصر طهبوب (عضوا)



٣ - الدكتور طالب عوض (عضوا)

اهداء

الى الذي علمنا كيف نسمو ونترفع، وكيف نفي
ونتسامح وكيف نكون للحق ومع الحق لانبغي سواه
الى الاب الحاني
الحسين الباني
اليه اهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

بعد ان من الله علي باتمام هذه الدراسة، لايسعني الا ان اتقدم بالشكر وعظيم الامتنان الى الاستاذ المشرف الدكتور محمد فضة، لما ابداه من رعاية واهتمام طيلة فترة الدراسة، مما كان له اكبر الاثر في اخراج هذه الرسالة الى حيز النور .

كما اتقدم بخالص الشكر لاعضاء لجنة المناقشة الدكتور ناصر طهبوب والدكتور طالب عوض، لما كان لتوجيهاتهما وارائهما وملاحظتهما اكبر الاثر في اغناء هذه الدراسة .

وانتقدم ببالغ الشكر، وعظيم الامتنان الى استاذتي اعضاء قسم العلوم السياسية بالجامعة الاردنية لما تلقيته منهم من معرفة وعلم اثناء دراستي في برنامج الماجستير .

ولايفوتني ان اتقدم بالشكر الى افراد عائلتي، الذين وفروا كافة الوسائل لمساعدتي على التفرغ الكامل وعلى تهيئة الجو المناسب للبحث والدراسة .

كما اتقدم بالشكر الى موظفي وكالة الولايات المتحدة للانماء الدولي في عمان لما قدموه من معلومات وارقام افادت الدراسة، والى موظفي المركز الثقافي الامريكي لما قدموه من تسهيلات في سبيل الحصول على بعض المقالات الاجنبية .

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من مد يد العون والمساعدة من الزملاء والزميلات، واسرة مكتبة الجامعة الاردنية واسرة مكتبة وائل للطباعة .

الباحث

محمد

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	اهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الملحقات
ك	ملخص باللغة العربية
ل	المقدمة

الفصل الاول

١٠	المبحث الاول: المساعدات الخارجية ✓
١٠	اولا: تعريف المساعدات الخارجية
١٢	ثانيا: تطور المساعدات الخارجية ✓
١٥	ثالثا: انواع المساعدات الخارجية ✓
١٧	رابعا: الاطراف المقدمة للمساعدات الخارجية
٢٠	المبحث الثاني: المساعدات اداة للسياسة الخارجية
٢٠	اولا: تعريف السياسة الخارجية
٢١	ثانيا: ادوات السياسة الخارجية
٢٤	ثالثا: اهداف المساعدات الخارجية ✓
٢٨	رابعا: شروط المساعدات الخارجية ✓
٣٠	المبحث الثالث: المساعدات الامريكية
٣٠	اولا: الخلفية التاريخية للمساعدات الامريكية ✓
٣٢	ثانيا: برامج المساعدات الامريكية ✓
٣٤	ثالثا: حجم وتوزيع المساعدات الامريكية ✓
٣٧	رابعا: التوجهات السياسية للمساعدات الامريكية ✓

الفصل الثاني

- المبحث الأول: اسباب الاهتمام الأمريكي بالشرق الاوسط
- ٤٠
- ٤٠ اولاً: الأهمية الاستراتيجية للشرق الاوسط
- ٤٢ ثانياً: اسباب الاهتمام الأمريكي بالاردن
- ٤٢ ١ - العامل الأمني
- ٤٥ ٢ - العامل الجغرافي
- ٤٦ ٣ - العامل العقائدي
- ٤٨ ٤ - الاهتمامات الاردنية بالسلام
- المبحث الثاني: دوافع الحصول على المساعدات
- ٥٣
- ٥٣ اولاً: مراحل تطور الاقتصاد الأردني
- ٥٥ ثانياً: خصائص الاقتصاد الأردني

الفصل الثالث

- المبحث الأول: المساعدات الأمريكية للاردن
- ٦٨
- ٦٨ اولاً: بداية المساعدات الأمريكية للاردن
- ٧٠ ثانياً: حجم المساعدات الأمريكية للاردن
- ٧٣ ثالثاً: أنواع المساعدات الأمريكية للاردن
- المبحث الثاني: التوجهات السياسية للمساعدات الأمريكية للاردن
- ٨٠
- ٨٠ اولاً: المساعدات الأمريكية بعد حرب ١٩٦٧
- ٨٢ ثانياً: المساعدات الأمريكية بعد حرب ١٩٧٣
- ٨٤ ثالثاً: المساعدات الأمريكية بعد كامب ديفيد ١٩٧٩
- ٨٩ رابعاً: المساعدات الأمريكية بعد عام ١٩٨٥
- المبحث الثالث: المساعدات الأمريكية والتنمية في الاردن
- ٩٤
- ٩٤ اولاً: اثر المساعدات الأمريكية على التنمية في الاردن
- ٩٨ ثانياً: اتجاهات التطوير للمساعدات الأمريكية في الاردن

الفصل الرابع: اثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية تجاه المعسكر الشرقي

- المبحث الاول: العلاقات السياسية
- ١١٤
- ١١٤ اولاً: العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفياتي
- ١ - العلاقات الاردنية - السوفياتية قبل اقامة
العلاقات الدبلوماسية (١٩٤٦ - ١٩٦٣) ١١٤
- ٢ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد اقامة
العلاقات الدبلوماسية (١٩٦٣ - ١٩٦٧) ١١٦
- ٣ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد حرب
١٩٦٧ ١١٨
- ٤ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد حرب
١٩٧٣ ١١٩
- ٥ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد كامب
ديفيد ١٩٧٩ ١٢٠
- ٦ - العلاقات الاردنية السوفياتية بعد عام ١٩٨٥ ١٢٣
- ثانياً: العلاقات السياسية مع دول المعسكر الشرقي ١٢٥
- المبحث الثاني: العلاقات التجارية ١٢٧
- اولاً: العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي ١٢٧
- ثانياً: العلاقات التجارية مع دول المعسكر الشرقي ١٢٩
- المبحث الثالث: التصويت في الامم المتحدة ١٣٣
- اولاً: التصويت على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية
خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٧) ١٣٤
- ثانياً: التصويت على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية
بعد عام ١٩٦٧ ١٣٧

الفصل الخامس: مستقبل المساعدات الامريكية للاردن
المبحث الاول: العوامل المؤثرة على استمرار المساعدات الامريكية

١٤٠	للاردن
١٤٠	اولا: انتهاء الحرب الباردة وتكفك الاتحاد السوفياتي
١٤٢	ثانيا: ضعف الاقتصاد الامريكي
١٤٤	ثالثا: دور الاردن في عملية السلام
١٤٦	رابعا: الديمقراطية في الاردن
١٥٠	المبحث الثاني: قدرة الاردن على الاستغناء عن المساعدات
١٥٠	اولا: البعد التاريخي للاستغناء عن المساعدات
	ثانيا: برنامج التصحيح الاقتصادي والاستغناء عن
١٥٢	المساعدات
	١ - ميزان المدفوعات وبرنامج التصحيح
١٥٣	الاقتصادي
	٢ - المالية العامة وبرنامج التصحيح
١٥٦	الاقتصادي
١٦١	الخاتمة والاستنتاجات
١٦٨	قائمة المراجع
١٧٨	الملاحق
١٩٦	الملخص باللغة الانجليزية

الجدول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
١	المساعدات الامريكية خلال السنوات (١٩٤٦-١٩٨٩)	٣٦
٢	مساهمة قطاعات الانتاج وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي	٥٧
٣	الايرادات والنفقات العامة خلال السنوات (١٩٦٤ - ١٩٩١)	٦١
٤	قيمة الصادرات والواردات خلال السنوات (١٩٦٤-١٩٩١)	٦٢
٥	المساعدات الامريكية للاردن خلال السنوات (١٩٤٩-١٩٨٩)	٧١
٦	المساعدات الاقتصادية الامريكية للاردن خلال السنوات (١٩٤٦-١٩٩٠)	٧٥
٧	اثر هبوط المساعدات على التنمية في الاردن للسنوات (١٩٦٥-١٩٨٥)	٩٧
٨	علاقات الاردن التجارية مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال السنوات (١٩٥٧-١٩٩١)	١٢٧
٩	علاقات الاردن التجارية مع المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي خلال السنوات (١٩٦٤-١٩٩١)	١٣٠
١٠	نمط التصويت الاردني والسوفياتي والامريكي على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٧)	١٣٥
١١	تطور الفجوة المالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بموجب برنامج التصحيح الاقتصادي	١٥٣
١٢	العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي	١٥٥
١٣	نمو الايرادات العامة والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ظل برنامج التصحيح	١٥٧

الملاحق

الصفحة

الموضوع

الملحق الاول:

اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي المعقودة

١٧٩

بين الولايات المتحدة والاردن عام ١٩٥٧

الملحق الثاني:

التصويت على القرارات الخاصة بالقضية

١٨٥

الفلستينية بعد عام ١٩٦٧

الملخص باللغة العربية

"أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية"

(١٩٥٧ - ١٩٩١)

اعداد: محمد احمد الاشقر

اشراف: الاستاذ الدكتور محمد فضة

تبحث هذه الدراسة في أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٩١)، وتبرز أهمية البحث في ان هذه المساعدات قد لعبت دورا هاما في حياة الاقتصاد الأردني عبر مراحل تطوره، الا ان تدفق مثل هذه المساعدات واستمرارها بقيت مرهونة بتوافق مواقف الأردن مع جهة ومصدر التمويل، لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير المساعدات الأمريكية الأمريكية للاردن على السلوك السياسي الخارجي للاردن خلال فترة الدراسة.

لقد نبع اهتمام الولايات المتحدة ودعمها للاردن من الاهتمام الأمريكي العام ببلدان الشرق الاوسط، اذ كان الشرق الاوسط يشكل جبهة متقدمة للغرب في مواجهة محتملة مع الكتلة الشرقية، كما يحتوي على احتياطات هائلة من المواد الخام التي يحتاجها الغرب واهمها النفط، ويعتبر في نفس الوقت سوقا للمنتجات الغربية المصنعة، ولذلك فان التصور الأمريكي تمحور حول المقولة التي تؤكد على ان من يسيطر على الجزيرة العربية والشرق الاوسط يسيطر على القارة الأوروبية، وعلى ذلك فان مفتاح تفسير سياسة الولايات المتحدة في الاردن كان نابعا من معارضته للتهديد السوفياتي وما ارتبط به من عوامل عقائدية، وبسبب موقعه الجغرافي وكذلك بسبب اهتماماته باحلال السلام في المنطقة.

لقد شكلت المساعدات الخارجية احد المخارج التي لجأ اليه الاردن لمساعدته على النهوض باعبائه الثقيلة، والمتمثلة باختلالات الهيكلية المزمنة التي عانى منها الاقتصاد الأردني ولتحقيق معدلات نمو ذات مستوى مرتفع نسبيا فاقت مثيلاتها في كثير من دول العالم الثالث وتبين الاحصائيات الرسمية والدولية ان الاردن تلقى تقريبا ٣٣٥٦,٨ مليون دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية امريكية خلال السنوات (١٩٤٩ - ١٩٨٩) كان منها ٥,٢ مليون دولار خلال السنوات (١٩٤٩-١٩٥٢) و ٢٩٧,٢٤ مليون دولار خلال السنوات (١٩٥٣-١٩٦١) و ٣٠٥٤,٣٦ مليون دولار خلال السنوات (١٩٦٢-١٩٨٩)

وفي حين بلغت المساعدات الاقتصادية ١٨٣٤,٢ مليون دولار خلال السنوات (١٩٤٩-١٩٨٩) كانت المساعدات العسكرية تقترب من ١٥٢٢,٦ مليون دولار خلال نفس الفترة. لقد كان للعوامل السياسية تأثير كبير على قيمة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للاردن فقد كانت المساعدات الامريكية خلال الفترة السابقة لعام ١٩٦٧ للحيلولة دون فتح المجال لامتداد النفوذ السوفياتي الا ان الفترة التالية لعام ١٩٦٧ شهدت عنصرا جديدا في العلاقات الاردنية الامريكية اذ قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية للاردن متناسبة مع موقف الاردن من التسويات المطروحة لحل الصراع العربي - الاسرائيلي ، اما على الصعيد العسكري فقد كانت معظم صفقات السلاح الامريكية للاردن ترافقها شروط سياسية وعسكرية تحد من حرية القرار السياسي العسكري.

وفي كثير من الموافق السياسية لم تجد عملية تخفيض المساعدات نفعا في تغيير الموقف الاردني خاصة وان الاردن اعتمد على المساعدات والقروض العربية لتحل محل المساعدات الامريكية مما يعني ان الاردن يستطيع ان يتخلى عن المساعدات الامريكية في حالة توفر البديل العربي.

لقد كان للمساعدات الامريكية تأثير كبير على عملية التنمية الاقتصادية في الاردن خاصة في الفترة الواقعة بين عامي (١٩٥٧ - ١٩٦٧) الا ان اهمية هذه المساعدات في التنمية الاقتصادية تناقصت بعد ذلك اذ تركز الدعم على بند دعم الميزانية وفي نفس الوقت فقد تعددت القطاعات التي استفادت من المساعدات الامريكية واهمها تطوير منطقة وادي الاردن وقطاع المياه والزراعة والتدريب والتعليم وقطاعي السياحة والصحة.

وفي الفترة التي تلت عام ١٩٦٧ لم تكن المساعدات الامريكية للاردن تتأثر بطبيعة علاقاته السياسية مع دول المعسكر الشرقي بعامة والاتحاد السوفياتي بخاصه فقد رافق التحسن الكبير في العلاقات الاردنية مع دول المعسكر الشرقي تدفق كبير في المساعدات الامريكية في مراحل مختلفة كما لم تمنع هذه المساعدات الاردن من الارتباط بعلاقات تجارية وثيقة مع دول الكتلة الشرقية وفي نفس الوقت فقد كان نمط التصويت الاردني على القرارات الخاصة في القضية الفلسطينية قريبة من نمط التصويت السوفياتي وبعيدة جدا عن نمط التصويت الامريكي على الرغم من تقديم المساعدات.

وبنظرة الى مستقبل المساعدات الامريكية للاردن نجد ان هناك عوامل تؤثر سلبيًا ويجابيًا باستمرار تقديم المساعدات الامريكية للاردن، فاذا كان انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وضعف الاقتصاد الامريكسي قد تؤثر سلبيًا في المساعدات الامريكية فان اشتراك الاردن في عملية السلام والنهج الديموقراطي الذي يطبقه الاردن قد تؤثر ايجابيا في قيمة هذه المساعدات .

ومن اجل اعتماد الاردن على ذاته وتخليصه من الضغوطات السياسية التي ترافق المساعدات الخارجية فان عليه معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاده وبناء صناعة وزراعة حديثين تكونان قادرتين على اشباع احتياجات الطلب المحلي من المنتجات الغذائية ومعظم السلع الاستهلاكية واكتشاف ما يتوفر من ثروات وموارد واستغلال ما هو مكتشف استغلالا امثل كل ذلك سيمكن الاردن من الاعتماد على الذات .

المقدمة

تعتبر العوامل الاقتصادية منذ زمن بعيد من العوامل التي يمكن أن تفسر سلوك الدول تجاه بعضها البعض، فقد اعتبر افلاطون مثلا ان النقود سبب للحرب، بل ذهب الى القول بان الجمهورية يجب ان تظل فقيرة حتى لاتغري المعتدين بالعدوان عليها، في حين ترى النظرية الماركسية ان الاقتصاد هو القوة المحددة للسلوك السياسي .

لقد زاد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية في السنوات الاخيرة، اذا اصبحت هذه الوسائل مستعملة بصورة متزايدة كاختيار اخر - ان لم نقل كبديل- في امور كانت تتم بالوسائل العسكرية، وتشير معطيات السياسة الدولية الراهنة الى ان القوة الاقتصادية بدأت تحتل مكانة كبيرة في سلم الاولويات في عناصر القوة القومية، كما انها اخذت تلعب دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية للدول، لان تنفيذ هذه السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية، وربما كانت المعونة الخارجية هي اهم شكل من اشكال الادوات الاقتصادية للسياسة الخارجية فكثيرا ما استعملت هذه المعونات للتأثير على السلوك السياسي الخارجي للدول الاخرى عبر التاريخ .

لقد اثبتت المعونات الخارجية انها اداة صالحة لبدء الصلات السياسية وتوطيد النفوذ في الدول النامية، وقد وجدت الدول المانحة للمساعدة ان العون الاقتصادي في اكثر الحالات هو شرط مسبق لخلق جو سياسي يمكن في اطاره تطوير الصلات الدبلوماسية، المؤثرة في العالم الثالث وبالرغم من ان تقديم المساعدات للبلدان النامية ينطوي - كما هو معروف منذ البداية- على اهداف ومقاصد سياسية متعددة تبغي الدول المانحة تحقيقها من وراء هذه المساعدة، الا ان هذه الاهداف قد برزت بصورة اكثر وضوحا كلما كنا نقرب من نهاية عقد الستينات، حيث شهدت تلك الفترة تسييس المساعدات الخارجية وازدياد الربط بين المساعدات والسياسات الخارجية، حيث ازاد تركيز برامج المساعدات الثنائية على البلدان ذات الاهمية الاستراتيجية، للدول المانحة .

أولا: موضوع الدراسة:

تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع المساعدات الخارجية الامريكية للاردن وتأثيرها على السياسة الخارجية الاردنية خلال الفترة الممتدة من (١٩٥٧ - ١٩٩١) .

ثانيا: اهمية الدراسة:

لقد شكلت المساعدات الخارجية، احد المخارج التي لجأ اليها الاردن لاعادة التوازن والاستقرار لنظامه الاقتصادي الطامح نحو تحقيق نسب نمو تتماثل في طموحاته

وآماله بالاستقرار، فقد لعبت المساعدات الخارجية للاردن دورا هاما في حياة الاقتصاد الاردني عبر مراحل تطوره، ويكفي ان نتذكر في هذا المجال ان الازمة التي ضربت الاقتصاد الاردني بقسوة ووحشية عام ١٩٨٨ م، كان من اهم اسبابها انحباس المساعدات الخارجية، والتي عادت خلال العامين الماضيين لتتعش الاقتصاد الاردني وتمكنه من مواجهة الاختلالات الاقتصادية المتمثلة في عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، الا ان تدفق هذه المساعدات واستمرارها بقيت مرهونة بتوافق مواقف الاردن الخارجية مع جهة ومصدر التمويل .

ثالثا: مشكلة الدراسة:

تعد المساعدات الخارجية وسيلة من وسائل السياسة الخارجية لتحقيق اهدافها، وكثيرا ما استعملت هذه المعونات للتاثير على السلوك الخارجي للدول المتلقية لها، لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير المساعدات الامريكية للاردن على السلوك السياسي الخارجي الاردني خلال فترة الدراسة .

رابعا: اهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحقيق الاهداف التالية:

- ١ - التعرف على المساعدات الخارجية من حيث تعريفها وتطورها والاشكال التي تقدم من خلالها والاطراف المختلفة التي تقدمها .
- ٢ - التعرف على الاهداف السياسية للمساعدات الخارجية والشروط التي تقدم من خلالها هذه المساعدات .
- ٣ - التعرف على سياسة المساعدات الامريكية من حيث اهدافها وغاياتها واهم برامجها مع ابراز توجهاتها السياسية .
- ٤ - التعرف على طبيعة العلاقات الاردنية - الامريكية من حيث بدايتها وتطورها مع التركيز على اسباب الاهتمام الامريكي بالاردن .
- ٥ - بيان الدافع الحقيقي وراء الحصول على المساعدات الخارجية من خلال ابراز اهم معالم الاقتصاد الاردني الاساسية .
- ٦ - التعرف على المساعدات الامريكية للاردن خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٩١) من حيث حجمها وعناصرها وتوجهاتها السياسية .

٧ - التعرف على اثر المساعدات الامريكية على البعد التنموي الاردني في مجالاته المختلفة .

٨ - التعرف على اثر المساعدات الخارجية على السياسة الخارجية الاردنية من خلال دراسة اثر هذه المساعدات على علاقات الاردن الخارجية مع دول المعسكر الشرقي .

٩ - التعرف على مقدرة الاردن في الاستغناء عن المساعدات الخارجية وامكانية التعويض الداخلي عن هذه المساعدات مع تحليل المعطيات المختلفة للتنبؤ بمستقبل المساعدات الامريكية للاردن .

خامسا: تساؤلات الدراسة

تحاول هذه الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات يمكن اجمالها فيما يلي:

١ - ما هو تعريف المساعدات الخارجية وكيف تطورت وماهي الاشكال التي تقدم من خلالها ومن هي الاطراف التي تقدمها .

٢ - ما هي الاهداف السياسية للمساعدات الخارجية وما هي الشروط التي تقدم من خلالها هذه المساعدات .

٣ - ما هي طبيعة المساعدات الامريكية وكيف بدأت وما هي اهدافها وغاياتها واهم برامجها وتوجهاتها السياسية .

٤ - ما هي طبيعة العلاقات الاردنية - الامريكية وما هي اسباب الاهتمام الامريكي بالاردن .

٥ - ما هو الدافع وراء حصول الاردن على المساعدات وما هي اهم معالم الاقتصاد الوطني .

٦ - ما هو حجم وعناصر المساعدات الامريكية للاردن وما هي توجهاتها السياسية .

٧ - ما هو تأثير المساعدات الامريكية على البعد التنموي الاردن في مجالاته المختلفة .

٨ - ما هو تأثير المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الاردنية ازاء المعسكر الشرقي .

٩ - هل يمكن للاردن الاستغناء عن هذه المساعدات وما هي امكانية التعويض الداخلي عن هذه المساعدات وكيف يبدو مستقبل المساعدات الامريكية للاردن .

سادسا: الاطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على نظرية القوة كإطار نظري لها، وتعرف القوة بأنها قدرة طرف أو فاعل ما على التأثير على طرف آخر أو فاعل ثان وجعله يسلك سلوكا مختلفا عما كان سيذهب اليه في حالة غياب هذا التأثير، والقوة التي تعنيها هذه النظرية، ليست مجرد القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق، ولكنها القوة القومية National power بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية.

وفي واقع الأمر يمكن فهم القوة على ثلاثة مستويات: سلوكي وتنظيمي وهيكلية، فالقوة السلوكية هي القدرة على الضغط والدفع والإغراء، والقوة التنظيمية تنتج عن وجود التزامات مقننة بصورة أو أخرى تعطي طرف معين أهلية السيطرة، وتحرم طرف معين من تعيين الأدوار التي يضطلع بها أطراف أخرى في تنظيم أو مؤسسة، أما القوة الهيكلية فترتبط بموقع الأطراف المختلفة وقيمتها في التنظيم الاجتماعي الدولي للعمل.

وتمثل المساعدات الخارجية إحدى المصادر الأساسية لعلاقات القوة السلوكية، في مجال قضايا وعلاقات أقطاب النظام العالمي من ناحية وهوامش هذا النظام وخاصة في العالم الثالث من ناحية أخرى.

ولكي نتفهم طبيعة هذه العلاقة على نحو سليم يجب أن نتأمل طبيعة موازين القوى التي ينطوي عليها تقديم المساعدات الخارجية، والتي تمر في عدة مراحل مع إمكانية تطبيق ذلك على المساعدات الأمريكية للاردن:

١ - المرحلة الأولى: مرحلة طلب الحصول على المساعدة:

وتكون الدولة المقدمة للمساعدة في أعلى درجات القوة بالنسبة للدولة المتلقية لهذه المساعدة، ويرجع ذلك إلى قدرة هذه الدولة على منح المساعدات للدول التي تحتاجها، وعلى تحديد الشروط الملائمة لتقديم هذه المساعدة، وفي حالات عديدة تكون الدولة المتلقية للمساعدة في حالة ضيق اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي شديد، بحيث تكون إمكانية المساعدة الخارجية سواء من خلال المعونة أو الحصول على القروض أحد المخارج التي تتأملها هذه الدولة للوصول إلى حالة انفراج نسبي، وقد تتمثل حالة الضيق هذه في العجز عن تمويل الاستثمارات أو مشروعات البنية الأساسية، أو قد تتمثل في موقف مواجهة اجتماعية وسياسية، لا تستطيع النظم الحاكمة الإفلات من عواقبها عن طريق تغيير داخلي عميق، وبالتالي يصبح حل الأزمة باللجوء إلى الخارج مخرجا مؤقتا

لها، وعندئذ تضطر الدولة أو النظام الحاكم بقبول شروط المعونة المقدمة لها من البلدان المانحة.

٢ - المرحلة الثانية:

وتكون الدولة المتلقية للمساعدة قد حصلت على هذه المساعدة، وبالتالي تميل موازين القوى في هذه المرحلة إلى التحول لصالحها، إذ إن هذه الدول تستطيع في الحالات القصوى التنصل من الشروط التي قدمت المساعدة على أساسها، إذ تتحدد إمكانية الالتزام بالشروط التي قدمت على أساسها المعونة بظروف الدول المتلقية للمساعدة وارتدتها، ولكن نجد أن الدولة المقدمة للمساعدة تحرص على تضيق قدرة الدول المتلقية للمساعدة وذلك بأساليب مختلفة في المرحلة الأولى أي أثناء طلب المساعدة إذ تستطيع الدولة المانحة تحديد أي الدول التي سوف تمنح لها المساعدة، فليس كل من يطلب المساعدة يحصل عليها، ومن هنا يتم صياغة أسس اختيار الدول التي تمنح لها المساعدة بمفاهيم معينة، ويعتمد هذا على عناصر تتصل بالولاء السياسي والإيدلوجي للدولة المتلقية للمساعدة وأهمية ما تستطيع تقديمه من خدمات سياسية وعسكرية للدولة المانحة، إلا أن إمكانية الخروج عن الشروط التي اتفق عليها تبقى قائمة.

٣ - المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة تميل موازين القوى من جديد لصالح الدولة المانحة، وهذه المرحلة هي مرحلة التفاوض حول تجديد المساعدة ومنح مساعدة جديدة وعلى شروط تقديم مثل هذه المساعدة.

وحيث أن هذه العملية متصلة، أي إن المراحل المختلفة للمساعدة يتلو بعضها بعضاً وقد تتصاحب معاً لطلب مساعدات مختلفة فإن موازين القوى تتميز بانها تحمل عناصر من القوة والضعف بالنسبة لكل طرف.

سابعاً: منهجية الدراسة:

يقضي موضوع المساعدات الأمريكية للاردن الأخذ بالمنهج التالية:

١ - المنهج التاريخي:

حيث يتم من خلاله تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها المساعدات الخارجية بشكل عام والمساعدات الأمريكية للاردن بشكل خاص، كما سيتم استعراض العلاقات الأمريكية الأردنية لما قبل فترة الدراسة والتركيز على هذه العلاقة أثناء فترة الدراسة، مع بيان الأسباب التي أدت إلى اهتمام الولايات المتحدة بالاردن.

كما سيتم استخدام المنهج التاريخي في تتبع المراحل التاريخية التي مر بها القرار السياسي الاردني خلال فترة الدراسة والتي تميزت بكثير من الاحداث التاريخية والتغيرات السياسية سواء على المستوى العربي او الاقليمي او الدولي .

٢ - المنهج الوصفي:

وسيتم التركيز من خلال هذا المنهج على نظرية المساعدات الخارجية: تعريفها واشكالها واهدافها وتوجهاتها السياسية وبرامجها المختلفة من حيث الكم والنوع، ونتائج تطبيقها للمعادلة النظرية سبب/مسبب/نتيجة/اتجاه .

كما سيتم اعطاء صورة وصفية عن الملامح الاساسية للاقتصاد الاردني من حيث قطاع الانتاج وقطاع الخدمات والعجز في الميزان التجاري والمالية العامة والموارد الطبيعية والمعدنية، مما يعطي صورة واضحة عن الدافع الاقتصادي للحصول على المساعدات الخارجية .

٣ - المنهج التحليلي:

وسيتم استخدام هذا المنهج في التطرق الى المساعدات الامريكية للاردن بشتى انواعها وفي كل سنة من سنوات الدراسة، وتحليل اسباب اختلافها من سنة الى اخرى في الكم والنوع وتأثير الدافع السياسي والاقتصادي والعسكري في البلد المعطي والبلد المستلم، من خلال ربط هذه المساعدات بالاحداث المحلية والاقليمية والدولية، كما سيتم تحليل النتائج الايجابية والسلبية التي تهدف تلك المساعدة الى تحقيقها، وفي نفس الوقت فانه سيتم ابراز تأثير هذه المساعدات على سياسة الاردن الخارجية تجاه المعسكر الشرقي من خلال دراسة علاقات الاردن السياسية والتجارية مع دول هذه الكتلة، ودراسة دبلوماسية التصويت في الامم المتحدة تجاه القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، مع مقارنة كل ذلك بعلاقات الاردن مع دول المعسكر الغربي، ومن خلال ذلك فسوف يتبين مدى تأثير المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الاردنية خلال فترة الدراسة، وقد اختير الاتحاد السوفياتي كزعيم للمعسكر الشرقي بوصفه القطب الاخر المنافس للولايات المتحدة في النظام الدولي السائد خلال فترة الدراسة، وكذلك اختيرت قضية الشرق الاوسط وقضية اللاجئين الفلسطينيين (في دراسة دبلوماسية التصويت) لكونها من أخطر القضايا التي جابهت العرب في تاريخهم الحديث والمعاصر والتي ما برحت تؤثر على اوضاع المنطقة العربية وعلاقاتها الخارجية واتخاذ القرارات السياسية في كل بلد عربي بما فيها الاردن، فضلا عن ارتباطها بالسلم والامن الدوليين .

كما سيتم استخدام هذا المنهج في تحليل المعلومات التي تم جمعها في محاولة للتنبؤ بمستقبل المساعدات الأمريكية للاردن وامكانية الاستغناء عن هذه المساعدات .

وسيعتمد الباحث في ذلك على ما يتوفر من معلومات بين دفتي المصادر المتوفرة والعمل على الاستعانة بالاحصائيات الاردنية والدولية، ومن ثم تحليل هذه المعلومات لابرار فحوى تأثير المساعدات الأمريكية على القرار السياسي الاردني .

ثامنا: حدود الدراسة:

لقد تحددت الدراسة بتتبع المساعدات الأمريكية للاردن خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٩١) مع التركيز على هذه المساعدات في الفترة التي تلت عام ١٩٦٧، لما تميزت به هذه الفترة بقرارات مهمة على صعيد السياسة الخارجية الاردنية .

تاسعا: صعوبات الدراسة:

لقد تشكلت اثناء متابعة الباحث للتحضير لهذه الدراسة عدة صعوبات ابرزها:

١ - قلة الدراسات التي تناولت جوهر هذا الموضوع، فضالة عدد الباحثين والمتخصصين في هذا الموضوع انعكست على ضالة المعلومات الموثوق بها والمتوافرة عن المساعدات الأمريكية للاردن، لذلك فقد لجأ الباحث الى عدد كبير من المراجع حتى يستطيع تكوين صورة واضحة وموضوعية عن الدراسة .

٢ - حساسية الموضوع: فالبحث في موضوع المساعدات الأمريكية للاردن وتأثيرها على السياسة الخارجية الاردنية يعتبر على درجة عالية من الحساسية، الا ان الباحث قد بذل اقصى الجهد في ان ينتهج نهجا علميا خالصا، لايميل مع هوى ولا يتعصب لرأي ولا يعتسف الطريق اعتسافا، بل لعل من الصواب ان يذكر الباحث انه عندما دخل في الموضوع، لم يكن يحفزه الا الموضوع نفسه ولم يكن نصب عينيه غاية بذاتها يتوخاها او يرمي الى اقامة الدليل عليها، غير الغاية المجردة التي سينتهي اليها البحث الموضوعي وحده مما مكن الباحث من التغلب على هذه الصعوبة .

عاشرا:- الدراسات السابقة:

نظرا لقلّة مصادر الدراسة، فان الباحث لم يتوصل الى اي من المؤلفات العلمية التي تناولت الموضوع، وانما استطاع الباحث الوصول الى رسالة جامعية قدمت في جامعة Keele في الولايات المتحدة عام ١٩٧٧م من اجل الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، تدرس المساعدات الخارجية للاردن خلال الفترة (١٩٢٤ - ١٩٧٣) وهي مقدمة من الطالب بسام الساكت، الا ان هذه الرسالة تدرس الناحية الاقتصادية في

الموضوع وتأثير ذلك على الاستثمار وميزان المدفوعات وغيرها من المواضيع الاقتصادية، مما شجع الباحث لدراسة الموضوع من ناحية سياسية وخلال فترة زمنية جاءت متممة لما بدأت فيه الرسالة السابقة، وهذه الرسالة مثبتة في قائمة المراجع.

الحادي عشر: خطة الدراسة:

قسمت هذه الدراسة الى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، جاء الفصل الاول ليدرس المساعدات الخارجية بشكل عام والمساعدات الامريكية بشكل خاص، في حين جاء الفصل الثاني ليبحث في اسباب الاهتمام الامريكي بالشرق الاوسط والدوافع الاردنية الكامنة وراء الحصول على المعونات الخارجية، اما الفصل الثالث فقد تناول المساعدات الامريكية، للاردن من حيث حجمها ونوعها وتوجهاتها السياسية وتأثيرها على عملية التنمية في الاردن، في حين جاء الفصل الرابع ليبحث في اثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الاردنية تجاه المعسكر الشرقي بعامة والاتحاد السوفياتي بخاصة، وجاء الفصل الخامس ليبحث في مستقبل المساعدات الامريكية للاردن وامكانية الاستغناء عن هذه المساعدات. ثم جاءت الخاتمة لتجمل اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

الفصل الاول

المبحث الاول: المساعدات الخارجية

- اولا: تعريف المساعدات الخارجية
- ثانيا: تطور المساعدات الخارجية
- ثالثا: انواع المساعدات الخارجية
- رابعا: الاطراف المقدمة للمساعدات الخارجية

المبحث الثاني: المساعدات اداة للسياسة الخارجية

- اولا: تعريف السياسة الخارجية
- ثانيا: ادوات السياسة الخارجية
- ثالثا: اهداف المساعدات الخارجية
- رابعا: شروط المساعدات الخارجية

المبحث الثالث: المساعدات الامريكية

- اولا: الخلفية التاريخية للمساعدات الامريكية
- ثانيا: برامج المساعدات الامريكية
- ثالثا: حجم وتوزيع المساعدات الامريكية
- رابعا: التوجهات السياسية للمساعدات الامريكية

الفصل الاول

المبحث الاول : المساعدات الخارجية .

اولا :- تعريف المساعدات الخارجية

يطلق هذا المصطلح ضمن العلاقات الدولية الحالية على المساعدات الخارجية المالية والتقنية التي تتلقاها الدول النامية * من مصادر مختلفة لتحقيق تنميتها ، (١) ويذهب البعض الى أن المساعدات الخارجية هي الانتقال الرسمي لرؤوس الاموال والبضائع والخدمات الى الدول المتخلفة، التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية (٢) .

تتكون المساعدة الخارجية من جانبين هما : المنح والقروض ، فبينما نجد تعريف المنحة واضحا بوصفها قيمة لا ترد، فان تعريف عنصر المنحة في القروض تثير جدلا واسعا، بسبب الاختلاف في طريقة حسابه وتحديدده (٣) . الا ان هذه القروض تقدم في شكل ميسر ، بحيث تؤجل فترة الاستحقاق * * لمدة طويلة نسبيا، وتقدم باسعار فائدة منخفضة عن الاسعار السائدة في السوق، وتحتوي على فترة سماح * * * مناسبة، ويشتمل في نفس الوقت عنصر منحة لا يقل عن ٢٥٪ ، مما يجعل تلك القروض بمثابة معونات رسمية (٤) .

٤٣٢٥٣٢

والاتجاه الذي ظهر في اواخر الخمسينات والذي يدعو الى تقديم معونة على شكل قروض بدلا من هبات مجانية ما فتئ يشهد من بعد ، ومنذ ذلك الحين انصب الاهتمام لتحديد فترة استهلاك القروض او القبول باسعار فائدة مرتفعة ، والامر الاخطر هو ان هذه المعونة الممنوحة على شكل قروض او هبات، تكاد تكون مرتبطة دوما بشروط الدول المانحة (٥) كما ان القيمة الحقيقية للمساعدة تتغير حسب اجال وشروط القروض التي تتالف منها، وحسب نسبة الهبات وحسب ما اذا كانت يجب ان تتفق في البلد المانح ام لا، ناهيك عن مختلف القيود والالتزامات السياسية وغيرها غير القابلة للتحديد كميًا والمرتبطة بها (٦) .

* الدول النامية :- هي مجموعة من الدول المستقلة التي خرجت ابتداءً من ١٩٤٧ - باستقلال الهند من العصر الاستعماري، تقع اساسا في القسم الجنوبي من الكرة الارضية وتشمل افقر دول العالم المتخلف تكنولوجيا .
 ** فترة الاستحقاق :- هي الفترة التي تمتد منذ بدء عقد القروض، وحتى انتهاء الفترة التي تنتهي فيها استهلاك القروض باقساطه وفوائده .
 *** فترة السماح :- عدد السنين التي تنقضي منذ عقد القرض قبل ان يبدأ البلد المدين دفع اقساط الدين

ولا يرتبط تعبير المعونات او المساعدات وفقا للمعنى الاقتصادي له بضرورة وجود حاجة ملحة اليها، بل تشترط تلك المعونات طبقا لمفهوم العلاقات الدولية القائمة : وجود طرفين : احدهما لديه فائض مادي، والاخر يستطيع استيعاب ذلك الفائض وتحويله الى مشروعات استثمارية تعود عليه بفائدة ما (٧) اذ ذكر جون روبنسون في كتابه الفلسفة الاقتصادية المنشور عام ١٩٦٢م ، بان المساعدات الاجنبية تكون ضرورية في حالتين لا غير :

أ- عندما يكون البلد غير قادر على دفع ثمن التجهيزات الضرورية التي لا يستطيع انتاجها .

ب- عندما يجد البلد نفسه عاجزا عن اطعام "الذين ينتزعهم من ارضهم ليستخدمهم في مكان اخر" . وقال " ان المساعدة الاجنبية خارج هاتين الحالتين ليست ضرورية حصرا، ولكنها نافعة سياسيا لانها تقضي على ضرورة التقليل من استهلاك السلع الكمالية، وعندما تطبق المساعدة الاجنبية على تخفيض الضرائب، او تتخذ شكل اجور او عمولات او رشاي او تنفق على مستوردات لا تتم بدونها فانها لا تساهم ابدا في التنمية" (٦ : ٢٢١) .

ولكي تستطيع جميع حكومات العالم الثالث خدمة اهم، مصلحتين ملحتين هما: الامن والتنمية الاقتصادية ، فقد التمسست معونات اقتصادية وعسكرية من الخارج، اذ تلقت بعض دول غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية مساعدات من حكامهم السابقين، كما فعل كثير من اعضاء الكومنولث تجاه بريطانيا، واتجهت دول اخرى الى الولايات المتحدة ودول اوروبا والاتحاد السوفيتي والصين طلبا للمساعدات . (٨)

ومن الممكن تقسيم الدول المستقبلية للمساعدات الى نوعين :

أ- الدول التي تعاني من شحة رؤوس الاموال : حيث نجد ان المساعدات الاقتصادية تتناسب مع المساعدات العسكرية، بحيث ان هذه الدول مضطرة لقبول المساعدات العسكرية، وحتى التدخل بشؤونها الداخلية وسياستها الخارجية، من اجل الحصول على الدعم الاقتصادي الذي هي بحاجة اليه .

ب- الدول الغنية ماليا: ويكون التركيز فيها على المساعدات العسكرية، التي تتخذ شكل قروض او ضمانات تحت مظلة الدفاع عن امنها، واغراء هذه الدول بوجود اقتنائها لاحدث الاسلحة المعدات المتطورة على اساس ان ذلك من مستلزمات الدول الحديثة المتقدمة، ولكي تبدو الدول المانحة كصديقا حميما فانها تعمل على مساعدة هذه الدول في الحصول على التكنولوجيا الحديثة لاغراض التنمية الاقتصادية (٩) .

ثانياً :- تطور المساعدات الخارجية :

ظهرت المساعدات الخارجية منذ امد بعيد، فعشية ظهور الاسلام حرم الغساسنة من المساعدات المالية التي كانوا يتلقونها من بيزنطة حليفهم ضد الامبراطورية الساسانية واهل الحيرة، مما دفع الغساسنة الى قطع الصلات القديمة مع الغرب، وجاءت المعونة الالمانية الى الامبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر بنفوذ سياسي، مثلما جاء به قبلها المعونات البريطانية والفرنسية، ومضى الالمان يستغلون وضعهم في الدولة العثمانية بالمساعدات التي يقدمونها (١٠)

وقبل ان تشيع كلمة المساعدة بوقت طويل، كانت بريطانيا تصدر ما بين عامي (١٩٠٥ - ١٩١٣) رؤوس الاموال بمعدل سنوي قدره ١٤٣ مليون ليرة استرليني، وهذا كان يمثل ٧٪ من دخلها السنوي ٠ وكما لم يكن الاقتراض في سوق لندن عادة جديدة، فمنذ ان انشأه وكلاء التاج في عام ١٩٣٣ ، دبرت المستعمرات عن طريقهم قروضا بلغت قيمتها ما يزيد على ١٠٠ مليون جنيه (١١)

وحتى عام ١٩١٤ كانت اوروبا هي المصدر الرئيسي لرأس المال والمعرفة والتقنية للدول الاقل تطورا، وكانت مخصصات هذه القروض من قبل فرنسا وبريطانيا والمانيا كبيرة الحجم في تلك الفترة، على الرغم من ان هذه الحكومات لم يكن لها نظام رسمي للقروض الخارجية ٠ الا ان نتائج الحرب العالمية الاولى دفعت بريطانيا لبيع معظم استثماراتها الخارجية، فقد دمرت قدرتها الاقتصادية، ولم تكن فرنسا اوفر حظا في هذا المجال، اما المانيا فقد كان فيها اضطرابات مالية واقتصادية، ومن جهة اخرى فقد اصبحت كل من سويسرا وهولندا والسويد اكثر غنى مع ان مصادرهم كانت قليلة واستثماراتهم كانت ضعيفة، وكانت الدولة الوحيدة ذات رأس المال الذي يمكن للاخرين ان يلجأوا اليه هي الولايات المتحدة، وفي الفترة ما بين الحربين اصبحت الولايات المتحدة هي الدائن الاساسي في العالم (١٢)

لقد لعبت المساعدات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية دورا مهما في العلاقات الدولية، بخاصة بين الدول الراسمالية الغربية والدول النامية، وكانت الولايات المتحدة أول بلد يضع خطة مساعدات دولية رئيسية بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد اقر مشروع المساعدات الامريكية الضخمة لاوروبا في حزيران ١٩٤٨ ، واقترن باسم وزير الخارجية الامريكي انذاك جورج مارشال ٠ وتوخى المشروع -كما وضعت واشنطن- اعادة تاهيل اقتصاد ١٦ دولة اوروبية، عن طريق تمكينها من استعادة طاقتها الانتاجية التي تحطمت بفعل الحرب العالمية الثانية ، بل ان الدول الاوروبية بدت عاجزة حتى عن

تسديد اثمان استيراد المواد الغذائية الاساسية بمواردها الذاتية، وكان عمل الانقاذ عن طريق مشروع مارشال يستلزم مساعدة جوهرية جدا من بلد غني لبلدان افتقرت مؤقتا، فكان اقتسام الغنى يبدو امرا طبيعيا للامريكيين ومعظم الاوروبيين ، ولكن كان يراد به اقتسام بين اغنياء (١٣) .

لقد بلغت الاموال التي انفقها امريكا خلال الفترة (١٩٤٦-١٩٥٢) -بما في ذلك الاموال التي خصصت لمشروع مارشال - حوالي ٤٠ مليار دولار، حيث بلغت المعونات الاقتصادية ٧٥٪ من اجمالي المساعدات، بينما بلغت المعونات العسكرية حوالي ٢٥٪ منها (١٤) ويؤكد الرئيس كيندي في رسالته الى الكونجرس عام ١٩٦٣، على دور مشروع مارشال في بناء اوروبا فيقول "لقد مكن مشروع مارشال من شفاء اوروبا من الخراب الذي سببته الحرب، وبناء قوة عسكرية تقاوم التوسع الستاليني الروسي، وبصعد من النهضة الاقتصادية التي جعلت اوروبا الغربية القوة العظمى الثانية الاغنى صناعيا في العالم، والمركز الحيوي لقوة العالم الحر" (١٥ : ١٣٢)

وقد قامت السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، على ان مساعدات الامم المتطورة كانت تعطى على شكل منح، ولكن مساعدة الدول الاكثر فقرا كانت تقوم على شكل قروض، لذلك فقد كانت المساعدات المقدمة للبدان النامية ضئيلة الشأن في السنوات التي تلت الحرب، اذ كانت اولوية السياسة الخارجية الامريكية مبنية على اعادة اعمار اوروبا (١٦) .

وفي الحقيقة، فقد تجمعت عدة عوامل مؤثرة في تحويل مصالح امريكا نحو الدول النامية، منها سقوط الصين في يد الشيوعيين، واندلاع الحرب الكورية، وعجز الدول الاستعمارية عن تثبيت نفوذها في اسيا ، فاصبحت المساعدات العسكرية والاقتصادية هي الطريقة الاولى التي نفذت الولايات المتحدة من خلالها هذا التحول السياسي .

ومنذ الخمسينات، اخذت الدول الاوروبية تقدم المساعدة للدول المستقلة حديثا في افريقيا وامريكا اللاتينية، متبعة النهج الامريكي في ربط المساعدات بشروط وقيود لاتعاش اقتصادها (١٧) وبعد ان كان الاتحاد السوفيتي غير مهتم بالعالم الثالث حتى عام ١٩٥٥ ، فانه رأى ضرورة تدعيم حركات التحرر القومي، لان خرشوف رأى في العالم الثالث مسرحا لاختبار المنافسة الايدلوجية والعسكرية والسياسية التي ازدادت مع الولايات المتحدة ، وكان صفقة السلاح لمصر عام ١٩٥٥ علامة تحول على طريق تطور الدور السوفياتي في العام الثالث (١٨) .

ولقد ادى اشتداد الحرب الباردة ، والصراع المذهبي بين العالمين الغربي والشيوعي، الى التوسع في تقديم برامج المعونات الخارجية بعد الحرب الثانية، وقد ترتبت على هذه المنافسات نتائج اقتصادية خطيرة، من اهمها ان الدول النامية، لم تعد تكثرث بالافادة من المعونة التي تتلقاها لانه اذا انقطع سيلها من الغرب فسرعان ما تتلقاها من الشرق، وخلال الفترة الممتدة من (١٩٥٣-١٩٦١) انفقت الولايات المتحدة حوالي ٤٣ مليار دولار على مختلف برامج المساعدات الخارجية، وكان الدافع الكبير هو الخوف من الشيوعية والتركيز على مفهوم الامن.

وقد تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٠م، اقتراحا يطلب من البلدان الغنية ان تخصص ١٪ من دخلها القومي للمساعدات الخارجية ، وجرى تعديل هذا الهدف في مؤتمر نيودلهي عام ١٩٦٨ ، فحل الناتج القومي محل الدخل القومي وهذا يمثل نظريا زيادة تقارب ٢٠٪. وخطت لجنة بيرسون خطوة اخرى فاوصت بان يتحقق الهدف الجديد البالغ ١٪ قبل عام ١٩٧٥ م ، وان يكون بالاضافة الى ذلك ٧٠٪ منه ضمن المساعدة العامة وذلك قبل عام ١٩٨٠ ، الا ان المساعدة الرسمية قد نقصت بسرعة منذ عام ١٩٦١ . ومن السخرية ان يدعى هذا العام "عام افتتاح التنمية" فقد هبطت المساعدة الرسمية الى ٠,٥ ٪ في عام ١٩٦٩ ، وفي الواقع فقد اخذ الهبوط بالتسارع بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٩ (٠,٤٣٪ الى ٠,٣٦٪) في حين شهد هذان العامان تزايد مذهلا في دخول البلدان المتقدمة (٦) .

ومع انقضاء عقد الستينات وانتهاء الحرب الباردة، بدأت اهمية دول الجنوب السياسية والعسكرية بالأفول، كما بدأ نزاع الدول العظمى بالاعتدال، ونتيجة لذلك اصبح لكسب ولاء دول العالم الثالث، او خسارته يبدو تدريجيا اقل اهمية لكلا الطرفين ، وتوصل الاوروبيون لنفس النتيجة، ولكن لاسباب مختلفة، ومع ان فرنسا حافظت على مصالحها في شمال افريقيا لفوائد اقتصادية، الا ان اهمية هذا الجزء بدأت بالاختفاء ، ومع تحرك بريطانيا نحو سياسة خارجية أوروبية الاتجاه، فقد تضاعفت حوافزها العسكرية نحو تقديم المساعدات الى دول الكومنولث .

وعلى ضوء اتساع تكلفة المساعدات ومدتها، بالاضافة الى المشكلات الاقتصادية للدول الغربية الناتجة عن الانكماش الاقتصادي، فقد حدث هناك تحطم وانحلال في الاجماع السياسي نحو المساعدات ، وعمدت الدول المقدمة للمساعدات الى تقديمها للدول التي تتوفر فيها مصالح اقتصادية واستراتيجية وسياسية لها (١٩) .

وتعززت معارضة المساعدات الخارجية في الثمانينات بسبب الانكماش الاقتصادي، والتحدي الجوهري لاستخدام المساعدات الخارجية كطريقة للتنمية واداء للسياسة الخارجية، واكدت الحكومات المحافظة -والتي انتخبت في الولايات المتحدة وبريطانيا- أن المساعدات لها دور محدد في عملية التنمية، اذ يجب ان يتم بناء الانتعاش الاقتصادي بالعودة الى مبادئ السوق الحرة .

وبعيد انتهاء قمة تورنتو للدول الصناعية السبع الكبرى عام ١٩٨٨م، صدر تقرير يظهر انه في الوقت الذي تعهدت الدول الصناعية السبع الكبرى بمساعدة الدول الاكثر فقرا والغاء بعض ديونها ، فقد خفضت قيمة مساعداتها الدولية الى الدول النامية ككل عام ١٩٨٧ ، وقال التقرير، ان الدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد خفضت مساعداتها بنسبة ٢٪ عن السنة السابقة (٢٠)

ثالثا : انواع المساعدات الخارجية :

يمكن تصنيف المساعدات الخارجية على نوعين وهما: المساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الاطراف

١- المساعدات الثنائية :-

يقوم هذا الشكل من المساعدات على ترتيبات ثنائية، هي بمثابة اتفاقات منظمة لهذه المعونات بين الدول المانحة والدول المتلقية، وبمقتضاها يتحدد حجم المعونة ومداهها وكيفية الاستفادة منها وطريقة سدادها والفوائد المتحصلة عليها (٢١)

ويمكن تفسير المساعدات الثنائية تفسيراً تاريخياً، فقد سعت الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا الى الارتباط الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي بمستعمراتها بعد الاستقلال، وادى وجود هذه العلاقات الخاصة الى ثنائية المساعدات الاقتصادية من جانب الدول ذات الماضي الاستعماري، وقد لوحظ ان المملكة المتحدة تقدم اغلب قروضها الى بعض دول جنوب اسيا، ودول شرق افريقيا في حين واصلت فرنسا تقديم قروضها الى دول شمال افريقيا، وقدمت الولايات المتحدة اغلب قروضها الى اسرائيل منذ قيامها ، والى مصر واسرائيل منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ (٢٢)

ويؤخذ على الترتيبات الثنائية انها تعطي الدولة المانحة السيطرة المباشرة على الكيفية التي تستخدم بها هذه المعونات، مما يضيق حرية التصرف والاختيار امام الدولة المتلقية، ويجعلها في مركز المضطر الى انفاق المعونة بالكيفية التي تحددها هذه الاتفاقيات والتي تلعب فيها الدول المانحة الدور الاكبر بالطبع (٢٣) كما تمنح هذه

الترتيبات الثنائية البلد المتبرع فرصة التدخل لتحديد انواع المشروعات التي تقوم بها الدول النامية المعنية، وكثيرا ما تتضرر الدول التي تستلم المعونات الثنائية لعدة اسباب نذكر منها:

قيام شركات الدول المتبرعة بتنفيذ المشروعات، مما يؤدي الى رفع اسعارها نتيجة عدم وجود منافسة عالمية لها، وقد يكون المشروع ملائما للبلد المقدم للعون اكثر من ملائمة للبلد المتلقي للمعونة، كما ان هذه المشاريع تكون من "تسليم المفتاح" مما يحول دون استخدام القوى العاملة المحلية، ولكي تحقق الدول المانحة للمساعدات اهدافها من وراء تقديم هذه المساعدات، فانها تعارض التحول التدريجي للمعونة الوحيدة الجانب الى معونة تديرها اجهزة متعددة الاطراف، لانها ترى ان تظل متحررة من وضع قيود على حركتها، كما تعارضها ولو على نطاق اضيق بعض الحكومات المتلقية المساعدات والتي ترى انها تستطيع ان تجني مكاسب هامة من علاقاتها مع البلد المانح للمساعدة، لذلك فان ٩٥٪ من المساعدات التي تحصل عليها البلدان النامية يتم في صورة ثنائية .

٢- المساعدات متعددة الاطراف :

وهي المساعدات التي تقدم من خلال مؤسسات الامم المتحدة في اطار المشاركة الدولية الواسعة بين الاطراف المانحة والاطراف المتلقية لتلك المعونات، ويتم تمحيص اوجه استخدام هذه المساعدات من خلال الاجهزة الفنية التابعة للمنظمة العالمية .

لقد برزت فكرة انشاء منظمة دولية هدفها الوحيد تمويل التنمية في وقت مبكر نسبيا سنة ١٨٨٩م، تقريبا، حيث بدأت مناقشة مشروع انشاء بنك تنمية لدول امريكا اللاتينية، الا ان اول منظمة دولية نشأت فعلا لهذا الغرض كانت (البنك الدولي للانشاء والتعمير) الذي انشأ بموجب اتفاقية بريتون وودز (Britton Woods) عام ١٩٤٤ م ، وقد تحول البنك بعد سنوات من تمويل الدول الاوروبية الى مؤسسة لتمويل التنمية في الدول النامية، ثم توسع في انشاء مؤسستين تابعتين اولاهما شركة التمويل الدولية International Finance Cooperation عام ١٩٥٦ ، ووكالة التنمية الدولية Agency for International Development عام ١٩٦٠ ، ثم تعاقبت الى جانب هذه المؤسسات الثلاث سلسلة من البنوك الاقليمية بدأت بالبنك الاوروبي للاستثمار عام ١٩٥٨ ، وصندوق التنمية الاوروبي سنة ١٩٥٨ وبنك التنمية الامريكي عام ١٩٦٠ ، والبنك الاسيوي للتنمية عام ١٩٦٦ ، اضافة الى ذلك ان الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund(IMF) الذي تأسس عام ١٩٤٥ ، من اجل تخفيض حدة ازمة مديونية الكثير من دول العالم الثالث

واجبار بعض الدول المحتاجة على تغيير سياستها الاقتصادية يعد مثلا للدور الذي تقوم به المعونات المتعددة الاطراف من خلال المنظمات الدولية (٢٤) وعلى الرغم من تطور هذه المنظمات بعيدا عن السياسة الدولية، فانها تتعرض عمليا لضغوط الدولة المساهمة بالحصة الاكبر، اذ تهيمن الولايات المتحدة على معظم الهيئات الدولية التي تقدم مساعدات الى الدول النامية، فهي تقدم الحصة الكبرى من المساهمات في بعض الوكالات مما يمكنها من التدخل المباشر في تعيين مدراء هذه المؤسسات، او بتخفيض مساهمتها او تاخير دفع التزاماتها لعرقلة مشاريع هيئة او وكالة ما ، اذا لم تتفق سياسة هذه المنظمة مع السياسة الامريكية، فقد اجمع المراقبون على ان " ادارة ريغان كانت وراء افشال مؤتمر كانكون (Cancun) الذي عقد في المكسيك في تشرين الاول عام ١٩٨١ ، والذي حضره رؤساء ٢٢ دولة للبحث في تقرير برانديت، والذي اوصى بتقديم المساعدات من خلال المنظمات دولية، فقد رفض ريغان اجماع الدولة النامية على المطالبة بانشاء منظمة للطاقة تابعة للبنك الدولي لتنمية مصادر الطاقة في العالم الثالث، كما حارب الاقتراح الذي اجمعت عليه الدول النامية ايضا، وهو عقد مفاوضات التنمية والمساعدات في المستقبل داخل اطار الامم المتحدة (١٧) .

رابعا : الاطراف المقدمة للمساعدات :

تقسم الدول التي تقدم المساعدات الى ثلاث مجموعات، هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والكوميكون والايوبك، بالاضافة الى بعض الدول التي تقدم المساعدات بصفة فردية .

١- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and

(OECD) Development)

وهي منظمة اقتصادية تأسست عام ١٩٦١ ، لتعزيز النمو الاقتصادي وحرية التجارة وتوسيع نطاق المساعدات الغربية للدول النامية، ويبلغ عدد اعضاؤها ٢٤ عضوا هم: بلجيكا، بريطانيا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبرغ هولندا، النمسا، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، استراليا، ايسلندا، نيوزيلندا اسبانيا، تركيا، كندا، الولايات المتحدة، اليابان ويوغسلافيا .

والمتمتع للمساعدات الخارجية يلاحظ ان اغلبية الحجم المطلق للمساعدات تأتي من دول هذه المنظمة، اذ بلغت مساعداتها عام ١٩٧٥ ١٣,٥ مليار دولار، في حين ارتفعت عام ١٩٧٨ الى ١٩,٩ مليار دولار، والى ٢٦,٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ ،

الا ان النسبة الى الناتج القومي الاجمالي تبدو ضئيلة، اذ بلغت عام ١٩٧٥ ٠,٣٦٪ و ٠,٣٥٪ عام ١٩٧٨ والى ٠,٣٧٪ عام ١٩٨٠ (٢٥)

ومما يلفت النظر في هذا المجال، صغر النسبة التي تقدمها اليابان والولايات المتحدة من دخلها القومي كمعونات للدول النامية، حيث بلغت هاتان النسبتان عام ١٩٧٥ ، ٠,٢٣٪ و ٠,٢٧٪ على التوالي، في حين بلغت عام ١٩٨٠ (٠,٢٣٪ ، ٠,٢٧٪) على التوالي . اما هولندا، فتقدم اكبر نسبة من دخلها القومي كمعونات للدول النامية (٠,٧٥٪ عام ١٩٧٥ و ٠,٩٩٪ عام ١٩٨٠) بينما تأتي الولايات المتحدة في المقدمة من حيث الرقم المطلق كقيمة لهذه المعونات، وتمثل هذه القيمة ما يزيد على ربع اجمالي ما تقدمه دول هذه المجموعة (٢٦).

واتجهت اليابان مؤخرا الى زيادة المعونات التي تقدمها سنويا الى دول العالم الثالث، الى الحد الذي يجعلها الان تتقدم على كثير من الدول المعنية المانحة الاخرى اذ اعلنت وزارة المالية اليابانية ان اليابان رفعت مساعدات التنمية الرسمية عام ١٩٩٢ - باستثناء المعونات المقدمة الى اوربا الشرقية- الى ١١,١٥ مليار دولار، في حين احتلت الولايات المتحدة المركز الثاني برصيد ١٠,٧٦ مليار دولار (٢٧)

٢- مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) : Council of Mutual Economic

Assistance (COMECON) هي منظمة اسسها الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٤٨، لتوحيد اقتصاديات دول اوربا الشرقية لمواجهة تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لاوروبا الغربية، وتألقت من بلغاريا ، تشكسلوفاكيا ، المانيا الشرقية ، هنغاريا، منغوليا، بولندا، الاتحاد السوفياتي، والبايا ، ويعد معدل مساعدات هذه المنظمة للدول النامية اقل بكثير من معدل المساعدات التي يقوم بها نظيره الغربي (٢٨) ويأتي الاتحاد السوفياتي في المقام الاول من جانب دول هذه المنظمة، يليه مجموعة دول شرق اوربا، وتشير لجنة معونات التنمية الى ان اجمالي المعونات التي قدمتها مجموعة دول التخطيط المركزي منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٤ قد بلغ ٣٨ مليار دولار، وتشكل هذه القيمة نسبة ضئيلة بالنسبة للناتج القومي فهي تتراوح بين ٠,١٥٪ - ٠,٢٥٪ بالنسبة للاتحاد السوفياتي وبين ٠,١٢٪ - ٠,١٦٪ بالنسبة لاغلب دول شرق اوربا، ومن الجدير بالذكر ان نسبة كبيرة من هذه المعونات تتجه نحو الدول النامية ذات النظام الشيوعي، في مقدمتها فيتنام، منغوليا، افغانستان، كوبا، اذ بلغت حصيلة هذه الدول من اجمالي المساعدات عامي (١٩٨٣ ،

(١٩٨٤) حوالي ٩٢٪ (٤) الا ان هذا المجلس قد حل في شهر كانون الثاني عام ١٩٩١ واصبحت دوله متلقية للمساعدات لا مانحة لها .

٣- منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)

هي منظمة تاسست عام ١٩٦٠، لتنظيم كميات انتاج البترول والاتفاق على اسعاره ولتقوية مركزها في التفاوض مع شركات النفط العالمية و يبلغ عدد اعضائها ١٣ دولة هي : الجزائر، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، السعودية، الامارات، اندونيسيا، ايران الاكوادور، فنزويلا، ومع ان هذه الدول تتدرج من حيث بنيتها الاقتصادية في مصاف الدول النامية فانها تحملت بعض امال دول الجنوب .

وتشير الاحصاءات الى ان حجم المعونات المقدمة من دول الاوبك في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٢) قد بلغ ٩٢ مليار دولار، وقد سجل حجم تدفق هذه المعونات اقصاه عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ حيث بلغ نحو ٩,٣ ، ٩,١ مليار دولار ثم بدا بالهبوط التدريجي في النصف الاول من الثمانينات حيث بلغ نحو ٨,١ مليار دولار عام ١٩٨١ و ٥,٨ مليار دولار عام ١٩٨٢ و ٥,٤ مليار دولار عام ١٩٨٣ و ٤,٦ مليار عام ١٩٨٤، اما نسبة هذه المساعدات للنتاج القومي، فقد بلغت في الفترة من (١٩٧٥ - ١٩٧٩)، ٢,٣٪ ثم بدأت بالهبوط حيث بلغت ١,٥ عام ١٩٨١، و ١,٠٢٪ عام ١٩٨٢، ثم نحو ٠,٨٦٪ عام ١٩٨٤، ويرجع هذا التدهور الى انخفاض اسعار البترول، وتقلص العوائد البترولية واستمرار الحرب العراقية - الايرانية (٤)

وتجدر الاشارة الى ان بعض البلدان الفقيرة تتحمل ايضا مشقة تقديم المساعدات بالرغم من مشكلاتها الخاصة، وهذا يعني وجود اعتبارات اخرى اقنعت هذه البلدان بعدم التخلي عن المكاسب التي يمكن ان تجنيها من المساعدات، كأداة قوية للسياسة الخارجية فالصين مثلا تحول بعض مواردها النادرة لصالح المساعدات، وهي لا تقدم هذه المساعدات الى بلدان مجاورة فحسب، بل بعيدة ايضا في الشرق الاوسط وافريقيا، اذ بلغت هذه المساعدات خلال هذه الفترة (١٩٥٦ - ١٩٨٤) حوالي ٤,٤٤ مليار دولار، وخلال نفس الفترة كان ٤٠٪ من هذه المساعدات يتركز في عدد من الدول هي كونغو، زامبيا نيبال مصر، باكستان، سيرلانكا، (٢٩) وتقوم اسرائيل كذلك بتقديم المساعدات بالرغم من كونها تستفيد منها الى حد كبير، وكذلك الامر بالنسبة ليوغسلافيا ومصر والهند .

المبحث الثاني : المساعدات اداة للسياسة الخارجية :

١- اولاً :- تعريف السياسة الخارجية :-

تعرف السياسة الخارجية بانها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، ويعد التخطيط للسياسة الخارجية امراً ضرورياً بالنسبة لأي دولة مع غيرها من الدول، فهي اولاً عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش الا بالمشاركة فيه، وثانياً لان القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية بل هي قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة، ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية، كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة، بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج (٣٠) .

كما يمكن تعريف السياسة الخارجية بانها مجموعة القرارات والاجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الاخرى من اجل تحقيق اهدافها وحماية مصالحها القومية، كما انها محاولة الدولة لتحقيق على المستوى العملي قيماً وافكاراً تؤمن بانها فاضلة، فالعلاقات الدولية تحدث في مناخ تسوده الاختلافات، وعدم الانفاق، اذ ان الدولة تصطدم مع الدول الاخرى التي تسعى في الوقت ذاته الى انجاز مهمة مماثلة، ولهذا فان نجاح دولة في سياستها الخارجية يكون عادة على حساب فشل سياسة دولة اخرى (٣١) .

ومن المتفق عليه ان هدف السياسة الخارجية هو تنمية المصالح الوطنية للدول ورعايتها، ومثل هذا الهدف يقتضي كي يتحقق توظيف امكانات الدول على احسن وجه ممكن، وغني عن القول، ان الاستخدام الافضل للامكانات يعني ضمناً الوصول الى افضل النتائج باقل التكاليف (٣٢) . لذلك فان الدول ترسم خط سيرها في القضايا الدولية وفقاً لأولوياتها، والتي تعكس اهدافها السياسية الدولية الحيوية، وهي حفظ الذات، والامن والكفاية الذاتية والهيبة والقوة .

وفي اي وقت من الاوقات، تؤكد سياسة الدول الخارجية على واحد او اكثر من هذه الاهداف على حساب الاهداف الاخرى، وكلما كانت تلك السياسة نابعة من منطلقات حقيقية وواقعية فانها تؤدي بها مع تقدير العوامل الاخرى الى النجاح، وبعبارة اخرى اذا ما استطاعت السياسة الخارجية ان تحقق الاهداف الوطنية والقومية للدولة فان سياستها الخارجية تعد ناجحة وبخلاف ذلك تعد فاشلة .

ثانيا : ادوات السياسة الخارجية :

يتطلب تحقيق اهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الادوات، وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الاهداف، لانه بدون توافر تلك الادوات والموارد والمهارات، يصبح من العسير تحقيق اهداف السياسة الخارجية .
ويقسم هيرمان في كتابه (INSTRUMENTS OF FOREIGN POLICY) ادوات السياسة الخارجية الى سبع ادوات محددة وهي :-

١- الادوات الدبلوماسية :

وتعد الادوات الدبلوماسية في السياسة الخارجية الاداة الاولى للدول، ولا سيما في اوقات السلم، وتعرف بانها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها ، وتعتمد الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، ومجموعة من الادوات للاتصال الدولي، بالاضافة الى مجموعة من الخبراء المتخصصين في الشؤون الخارجية . (٢١) .

٢- الادوات العسكرية :

يعد توظيف القوة العسكرية لاغراض السياسة الخارجية احد الخصائص البارزة والدائمة التي اقترنت بها السياسة بين الدول، ويكفي ان نتذكر ان المرحلة التاريخية الممتدة بين الاعوام ١٨٤٠ - ١٩٤١ عاشت اندلاع ٢٧٨ حربا، كما استمر تكرار اللجوء الى القوة العسكرية حتى فترة متأخرة من عقد الثمانينات، حيث شهدت الفترة من عام ١٩٤٥ - ١٩٨٥ ، ١٤٩ صراعا مسلحا (٣٣)

٣- الادوات السياسية الداخلية :

هي عبارة عن المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تاييد القوى السياسية الداخلية بشأن تعاملها مع قضايا السياسة الخارجية، اذ ان قدرة صانع السياسة الخارجية على كسب تاييد هذه القوى، هي من الادوات المهمة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية .

٤- الادوات الاستخبارية :

هي عبارة عن الادوات المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات الوحدات الدولية الاخرى وخططها ونياتها وسلوكاتها .

٥- الادوات الرمزية :

هي مجموعة من الادوات التي تحاول التأثير في افكار الاخرين، وتشتمل على الادوات الدعائية والايديولوجية والثقافية .

٦- الأدوات العلمية والتكنولوجية :

هذه تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتراوح هذه الأدوات بين التبادل العلمي المحض وبرامج المساعدة الفنية، الى توظيف الاقمار الصناعية لاغراض الاتصال الخارجي (٣٤) .

٧- الأدوات الاقتصادية :

تعرف الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية بانها المقدرة الاقتصادية التي تستغل استغلالا صريحا او ضمنيا في دعم السياسة الخارجية، سواء انصرفت هذه الأدوات الى النواحي الاقتصادية، ام السياسية ام العسكرية وتشتمل هذه الأدوات على :-
أ- المكافآت والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول الغنية للدولة الاخرى في مجال حاجاتها بمقابل ، ولا سيما عندما لا تكون هناك مصادر اخرى يمكن اعتمادها في التعويض عن حاجاتها، وبخاصة عندما تكون الدولة بحاجة ماسة اليها .

ب- العقوبات الاقتصادية :- وهذه تاخذ شكل قطع تصدير المعدات والالات، او ممارسة الحصار الاقتصادي على الدولة المطلوب التأثير في سلوكها، او حث الدول الاخرى وخاصة السائرة في ركابها، والتي تنتج موارد مماثلة على مقاطعتها .

أما الدول الاخرى، كالدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، فان لها اساليبها، وبرزها التحكم بالموارد الاولية المهمة للدولة المتطورة، في سبل التأثير على السلوك السياسي الخارجي لها ، ويعد التاميم من ابرز هذه الاساليب (٣٥) .

ويرى كثير من الدارسين ان اهمية القوة الاقتصادية قد زادت نتيجة الخوف من استعمال الاسلحة التقليدية، التي قد تجر الدول الى مواجهة نووية، وكذلك نتيجة تعاظم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، كما ان الأدوات الاقتصادية تمكن الدول من اثابة الدول الاخرى او معاقبتها وبالتالي التأثير في سلوكها الخارجي، وربما كانت المساعدة الخارجية هي اهم شكل من اشكال الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية (٣٦) .

لقد اعتمدت الدول منذ القدم المساعدات الخارجية اداة لتنفيذ بعض اهداف سياستها الخارجية، وقد اضحت مضامينها وابعادها الزاهنة تختلف عن تلك التي كانت قد تميزت بها سابقا، فبينما كانت آنذاك محدودة، تقتصر على تقديم المساعدات المالية والعسكرية من اجل اهداف سياسية قصيرة المدى، فقد اضحت اليوم اكثر شمولية سواء من حيث انواعها وسبل تقديمها واهدافها .

لقد كان من المعتاد في القرن الثامن عشر عرض مكافآت مالية ضخمة على السياسيين، مقابل عقد الاحلاف او التوصل الى نتيجة معينة للمفاوضات، بيد ان ظاهرة استعمال المعونة الاقتصادية كأداة مستمرة من ادوات السياسة الخارجية لم تنشأ الا بعد

الحرب العالمية الثانية، وكثيرا ما استعمل سلاح المعونة الاقتصادية او التهديد بقطعها للضغط على الدولة المستقبلة للمعونة لكي تتصرف بشكل معين، ففي اواخر الاربعينات هددت الولايات المتحدة بقطع المعونة الاقتصادية المعطاه لهولندا في اطار مشروع مارشال اذا لم تتوصل الى تسوية مع العناصر الوطنية الاندونيسية (٣٤) .

لقد نظرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الى المعونة على انها سلاح يمكن استخدامه الى حد كبير ضد الجانب الاخر في الحرب الباردة، فالمعونة لم تقدم في معظمها الى تلك الدول الذي يدل التحليل الموضوعي لاقتصادياتها على انها اكثر احتياجا لها، او انها من وجهة النظر الاقتصادية اكثر استحقاقا فيها، ولم يقتصر الامر على استخدام السلاح المعونة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، اذ ركزت ايطاليا مساعداتها على الهبات المقدمة للصومال بسبب مصالحها القديمة فيها، وتبنت اليابان الاسلوب نفسه ونجحت في فرض هيبتها على شرق اسيا، وركزت استراليا مساعداتها لمد نفوذها الى اندونيسيا وجنوب شرق اسيا، وكذلك فعلت فرنسا وبريطانيا بمستعمراتها السابقة .

ان بروز المساعدات الاقتصادية كاداة مهمة من ادوات السياسة الخارجية للدول المتقدمة واضح في طول المدة التي مورست من خلالها برامج للمساعدات، وفي ضخامة حجم هذه المساعدات، وفي عدد وتنوع الدول النامية التي تتسلمها، وبتعبير ادق فقد اصبحت المساعدات الاقتصادية الاداة الاساسية التي حاولت الدول المانحة بواسطتها اقامة علاقتها الخارجية وتوطيد نفوذها في العالم الثالث .

لقد اكد الرئيس كيندي على اهمية المساعدات في ادارة الشؤون الخارجية معلقا على موقف الكونغرس عام ١٩٦٣ بقوله "ان برنامج المساعدات ضروري جدا لادارة الشؤون الخارجية للولايات المتحدة، واذا كان الكونغرس سينكر الوسائل المطلوبة لادارة هذه السياسة، فيجب عليهم ان يعرفوا انهم يهددون بشكل كبير قدرتي على حماية المصالح الوطنية " (١٢ : ٦٦)

وفي ذلك تقول تيريزا هايتز في كتابها "امبريالية المساعدات" لقد انتهى الاعتقاد بان المساعدات شكل من اشكال الكرم الدولي المنزه عن الغرض، واولئك الذين ما زالوا يعتقدون بوجهة النظر هذه يواجهون قرائن واضحة عن دور المساعدات كسلاح للسياسة الخارجية للدول التي توجهها " . كما يذكر تشينيري الاقتصادي بوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في عهد جونسون " بان المساعدات الاقتصادية هي احدى ادوات السياسة الخارجية التي تستخدم لمنع الظروف السياسية والاقتصادية من التدهور في البلدان التي يكون الحفاظ على الحكومات القائمة ذات قيمة لنا (٣٤ : ٧) . كما اكدت وثيقة استراتيجية

الامن القومي للولايات المتحدة الصادرة عام ١٩٩٢ على دور المساعدات الخارجية لتكون اداة مهمة للسياسة الخارجية الامريكية (٢٧) .

ثالثا : اهداف المساعدات الخارجية :

تتعدد الاهداف وراء تقديم المساعدات الخارجية، فيمكن تقسيمها الى ثلاثة انواع من الاهداف هي الاهداف السياسية والاهداف الاقتصادية والاعتبارات الاخلاقية .

١ - الاهداف السياسية :

ينطوي تقديم المساعدات الخارجية للبلدان النامية على اهداف سياسية متعددة، تبغي الدول المانحة تحقيقها من وراء تقديم هذه المساعدات، الا ان هذه الاهداف قد برزت بصورة اكثر وضوحا في عقد الستينات، والذي شهد زيادة (تسييس) المساعدات الخارجية للبلدان النامية ، اذ ازداد الربط (Linkage) بين المساعدات والسياسة الخارجية للبلدان النامية، وازداد تركيز برامج المساعدات الثنائية على البلدان ذات الاهمية الاستراتيجية للدول المانحة، وقد اسفر هذا الاتجاه بان اصبحت البلدان الفقيرة والتي لا تشغل مكانا رئيسيا في اهتمامات السياسة الخارجية للدول المانحة، غير قادرة على الحصول على قروض ومساعدات تتناسب مع احتياجاتها الملحة والمترابطة .

لقد كان الهدف الرئيسي الذي توخته المساعدة في اوج الحرب الباردة هو المحافظة على امن المعسكر الغربي في مواجهة المعسكر الشرقي، وقد اكد الرئيس كينيدي في رسالته الى الكونغرس عام ١٩٦٣ "بان برنامج المساعدات الى تركيا واليونان كان عنصرا حاسما لتمكينهما من الوقوف في وجه الضغط السوفياتي" (١٦) .

وفي الوقت الذي بلغ فيه تهديد ستالين لتيتو (TiTo) اشده، تسلمت يوغسلافيا الشيوعية وحدها من المساعدات الامريكية اكثر مما تسلمته بلدان امريكا الجنوبية مجتمعة، كما ذهب نصف المساعدات الامريكية الى ثلاثة حكام ديكتاتوريين معادين للإصلاح في لاوس وفيتنام وكوريا الجنوبية، عندما بدا الضوء يسلط على الخطر الشيوعي هناك، اذ كانت الولايات المتحدة في تلك الفترة مستعدة لتأييد اي نظام حكم في البلدان النامية شريطة ان يؤكد الى اقصى حد مناوئته للشيوعية . الى الدرجة التي دفعت خرشوف الى الطلب من دول العالم الثالث ان تتشكر فضل الاتحاد السوفياتي، لان المساعدات، من الغرب ما كانت لتبلغ هذا الحجم والاتساع مالم تكن مكافحة الشيوعية اساسا في قيام هذه المساعدات وقد اكد جاكوب فينر مستشار الرئيس ايزنهاور هذه الاهداف بقوله "إن العامل الوحيد الذي يمكن ان يقنعنا بتنفيذ برنامج واسع حقا

للمساعدات الخارجية في البلدان المتخلفة، هو اليقين في ان يكون لصدقتها لنا وتحالفها معنا قيمة استراتيجية وسياسية ونفسية في الحرب الباردة" (٣٨ : ٩٦)

ولم تكن هذه الاهداف بعيدة عن المعونات السوفياتية، فقد قدمت المساعدات السوفياتية الى الحكومات الشيوعية في اوربا الشرقية والصين، والى دول العالم الثالث في منتصف الخمسينات نتيجة التنافس الامريكى السوفياتي في تلك المناطق .
لقد ضمننت القروض الهائلة للقصرية الروسية قبل الحرب الاولى تحالف روسيا مع فرنسا، في حين عارضت الولايات المتحدة عام ١٩٢٣ ، على لسان وزير خارجيتها Hughes مساعدة الاتحاد السوفياتي، بخاصة بعدما اتضح ان السوفيات يحاولون ان يقترضوا اكثر ما يمكن لنشر مبادئهم للشعوب الاخرى ، وعندما قامت الاضطرابات في بولندا عام ١٩٨٠ خاف السوفيات من ان تصبح خطوط النقل الى المانيا الشرقية وقبضته على بولندا مهددة ، فقدمت موسكو مليار دولار على شكل قروض وبضائع لدعم الحكومة القائمة في بولندا (٢٩)

وفي الفترة التي تلت نهاية الحرب الثانية وحتى الوقت الحاضر، استخدام الدولار استخداما سياسيا في المعونة الخارجية، وهو ما اطلق عليه الاقتصادى الامريكى سيتورت سميت الدولار السياسى (DOLLAR DIPLOMACY) حيث وجه انتقادات قاسية لسياسة المساعدات الخارجية الامريكية، بوصفها لونا من الوان السيطرة الجديدة لخدمة الاهداف الامريكية دون مراعاة المصالح الوطنية للدول المتلقية للمساعدات (٣٩) .

وهذا ما اكده الرئيس نيكسون في رسالته للكونغرس قائلا " ان الذين يأخذون منا باستمرار مواقف معادية لا يمكنهم الاعتماد على مساعداتنا " (٤٠ : ٩٢) .

وفي عام ١٩٦٦ ، اشترط قانون المعونات الاختيارية الامريكية الدولية، الا تستخدم المعونات الامريكية لبرنامج التنمية للامم المتحدة لمساعدة حكومة كوبا، طالما بقي فيدل كاسترو في الحكم ، وفي عام ١٩٧٩ ، حول قانون المعونة الامنية الدولية الحكومة الامريكية انفاق ٤,٨ مليار دولار لدعم اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية، حصلت مصر منها على ١,٨ مليار دولار .

وتشير معظم التقارير الصادرة عن الوكالات والهيئات اليابانية، الى ان الاسس التي تقرر عليها اليابان معوناتها تجاه دول العالم الثالث، قد انتقلت من مجرد الاشارة الى الالتزام الادبي لليابان لتقديم المعونات، الى التاكيد على اهمية استخدام المعونات من اجل تامين مصادر الطاقة، وتجنب حدوث ازمة محتملة في مجال المواد الخام المعدنية (٤١)
كما اتخذت البنوك العربية الانمائية موقفا واضحا اتجاه الدول التي تعيد علاقاتها مع الكيان الصهيونى، او التي توافق على نقل سفاراتها الى القدس حيث قررت تجميد

المساعدات الاقتصادية لتلك الدول كما فعلت مع زائير عام ١٩٨٢ (٤٢) وفي نفس الاتجاه قررت اسرائيل منح اثيوبيا صفة الدولة ذات الاولوية في المساعدات الاقتصادية والتكنولوجيا بالنسبة لاسرائيل عام ١٩٩٢، مقابل ان تؤيد اثيوبيا مواقف اسرائيل في المحافل الدولية.

وقد توصلت الدراسات الى ان الدول المقدمة للمساعدات تزداد قدرتها على التأثير على الدول المتلقية، بحيث يصل حد التأثير الى حده الاقصى عندما تتصف الدول المتلقية بالخصائص التالية :

- ١- الا يكون لها مصدر اخر بديل من المساعدات .
- ٢- لا تستطيع دفع مقابل الاسلحة .
- ٣- تكون منفردة في المجتمع الدولي .
- ٤- لا تحتل موقع جغرافيا استراتيجيا .
- ٥- الا يكون لديها القدرة على انتاج الاسلحة .
- ٦- الا يكون لديها القدرة على تخزين قطع الغيار .
- ٧- تتصور وجود تهديد حقيقي لامنها .
- ٨- لا تمتلك مواد خام نادرة .
- ٩- يكون لها توجه ايدولوجي قوي بحيث يكون التحول الى ايدولوجية اخرى امرا مستحيلا (٤٣)

وطالما كان هناك تدفق في المساعدات فان ذلك يكفي لاستمرار تأييد الدولة المتلقية للدولة المانحة للمساعدة الا ان انقطاعها او انخفاضها قد يكون له آثار عكسية ذات اهمية كبيرة .

٢- الاهداف الاقتصادية :

يتمثل الهدف الاقتصادي للمساعدات الخارجية في ضمان استثمارات الدول المانحة في الخارج وتشجيعها، مما يفتح الباب دائما لفرص كبيرة للنمو والتوسع امام اقتصاديات هذه الدول، ورجال الاعمال الاجانب، كما ان تزويد الدول بالمساعدات تمكنها من شراء المنتجات الصناعية والزراعية من الدول التي تقدم المساعدة، فالدول النامية تضم ثلثي سكان العالم، لذلك فهي تمثل سوقا رائجا وواسعا لمنتجات الدول المتقدمة، كما ان الدول النامية تمتلك الكثير من الخامات والموارد الاولية، مما يوجب على الدول المتقدمة تحريك اقتصاديات هذه الدول الى المستوى الذي يسمح باستغلال هذه الخامات، كما تحتل الدول النامية مواقع ممتازة لكثير من المشروعات الصناعية والزراعية، بحيث

يمكن للدول المانحة ان تستفيد من تلك الميزات النسبية، التي ما زالت تتمتع بها الدول النامية كرخص الايدي العاملة والمواد الخام وغيرها (٤٤) .

ويذكر بول هوفمان Paul Hoffman مدير الصندوق التابع للامم المتحدة " ان الدولارات او الجنيهات او الفرنكات او الماركات التي تتفق على المعونة الخارجية في الدول ذات الدخول المنخفضة، ان هي الا رموز تتم عن الطعام والمنسوجات والمعادن والالات والمصنوعات الاخرى، التي تنتجها الدول المصنعة وتصدرها الى الدول النامية" (١١ : ١٤)

ويؤكد وليم غود مدير وكالة التنمية الدولية في عهد جونسون هذه الحقيقة فيقول "أن من اهم الاخطاء واكثرها شيوعا في صدد المساعدات الخارجية، هو الخطأ القائم على الاعتقاد باننا نرسل نقودا الى الخارج وليس في ذلك شيء اطلاقا ، ان ٩٣٪ من الاعتمادات تتفق في الولايات المتحدة " (٥ : ٤٠٨) وتؤكد تقديرات وزارة الخارجية الامريكية ان البلدان الشريكة التجارية الرئيسية العشرة للاتحاد السوفياتي في العالم المتخلف اقتصت ٨٢٪ من مساعداته الاقتصادية و ٩٥٪ من معوناته العسكرية ما بين ١٩٥٤ - ١٩٦٦، كما اوضح اريل جرينستد الذي شغل منصب وزير التنمية البريطاني في الستينات المكاسب الاقتصادية التي تجنيها بريطانيا وراء المعونة بقوله "ان نحو من ثلثي قروضنا للمعونة يستخدم في شراء منتجات وخدمات من بريطانيا العظمى" (٥ : ٥١٤) لقد خلص تقرير هيئة براندت الذي صدر بعنوان شمال - جنوب برنامج للبقاء عام ١٩٨٣ ، الى ان دول الجنوب لا تحقق النمو الكافي دون مساعدة دول الشمال كما ان الازدهار في الشمال هو رهن بتطور اكبر في الجنوب، ويضيف التقرير ان دول الشمال الصناعية تعتمد على المواد الخام التي تزودها بها دول الجنوب، ولذلك فان استقرار دول الجنوب، ضروري لحماية هذه الامدادات (١٧)

٣ - الاعتبارات الاخلاقية :

يمكن القول انه ليس هناك حالات خاصة في المعونات تظهر فيها الاعتبارات الاخلاقية لتكون دافعا لبرنامج المعونات، باستثناء الاغاثة في الحالات الطارئة، بعد حوادث الدمار الطبيعية، واذا كان السبب الاخلاقي بسيطا جدا كقوة دافعة في مسيرة المساعدات، الا انه لا يمكن انكاره، فقد اكد الرئيس كيندي الى انه من واجب الولايات منح المعونات لان ذلك حق، وهذا ما اكده نيكسون في رسالته للكونغرس حين قال " ان في امنا اهتمام وتوعية اخلاقية لا تسمح لنا ان نغمض اعيننا امام اي عوز في العالم" (٥ : ٤٩٥)

وهكذا فان الدوافع السياسية والاقتصادية ما زالت تلعب دورا بارزا في مسار المساعدات الرسمية من دول الشمال ومؤسساته الى دول الجنوب، فحكومات الشمال تسعى دائما الى الابقاء على نفوذها في الخارج، بهدف ضمان الاسواق لاستيعاب صادراتها وتأمين مصادر المواد الخام، اضافة الى اسباب سياسية تظل مسيطرة على برامج المساعدات .

٤ - شروط المساعدات الخارجية :

يرى كثير من الدارسين ان المساعدات الخارجية لم تكن ابدا انتقالا غير مشروط للمصادر المالية، فقد كان الطرف الخارجي يتحكم باستمرار في تحديد اوجه استعمال المنح والقروض التي يقدمها ، وعادة ما يستخدم الشروط المربوطة بالمساعدات عن عمد وبوضوح، وبطريقة مباشرة في خدمة مصالح الحكومات التي تمنحها .

ويمكن تحديد بعض هذه الشروط التي تقدم المساعدات على اساسها بما يلي:-

١- استخدام المساعدات في شراء بضائع وخدمات من الدول المانحة، فقد اكدت تجارب الدول المتلقية للمساعدات ان تقييد استخدام تلك المساعدات، يؤدي في اغلب الاحيان الى شراء سلع ومعدات للمشروعات القائمة باسعار مرتفعة تماما، تزيد بمعدل ٢٠ - ٤٠ ٪ عن اسعارها الحقيقية، كما يؤدي في نفس الوقت الى اغراق السوق المحلية ببضائع و سلع قد لا يكون المواطنون بحاجة اليها، الامر الذي يجعل المساعدات الحكومية الثنائية تفقد كثيرا من مزاياها (٤٤) .

٢- استعمال الوسائل الملاحية والوسائل الخاصة للدول المقدمة للمساعدات، اذ ان المساعدات التي تهبها الولايات المتحدة لابد وان تشحن بسفن تابعة لها .

٣- لا تمنح الولايات المتحدة مساعدات للبلدان التي تؤمم المصالح التي يمتلكها مواطنوها، اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الوضع خلال ستة اشهر، كما ان البنك الدولي لا يقدم المساعدات للبلدان التي تؤمم المصالح المملوكة للاجانب بدون تعويض، او البلدان التي لا تدفع ديونها، والتي يوجد عليها مطالبات من قبل مستثمرين اجانب يجب ان تسوى .

٤- ان تكون السياسة الداخلية وانتماءات السياسة الخارجية ومعاملة الاستثمار الاجنبي والسياسة التصديرية للدول المتلقية للمساعدات مرغوبا فيها، او توجد احتمال لكونها مرغوبا فيها (٣٤)

٥- التدخل لدى الدول المتلقية للمساعدة في صياغة السياسة الاقتصادية، واعادة ترتيب اولوياتها، والسماح باعطاء دور اكبر للقطاع الخاص على حساب القطاع العام، مما

يعني تشجيع النفوذ الرأسمالي، اذ تخصص المساعدة الخارجية على الاغلب للبنية التحتية، كالسدود والطرق والنقل ومحطات توليد الكهرباء اكثر مما تخصص للمجالات الانتاجية المباشرة (٦) .

٦- تكوين مجموعات استثمارية تضم الدول المانحة للاشراف على السياسات الاقتصادية للدول المتلقية للمساعدات، وقد امكن من خلال هذه المجموعات الاطلاع بشكل كامل على التوجهات الاقتصادية للدول المتلقية للمساعدة، والتدخل في تغيير التوجهات بما يحقق مصالح الدول المانحة وشركاتها الاحتكارية .

٧- الغاء الدعم للقطاع الصناعي، مما يعني تطبيق شروط صندوق النقد الدولي، والغاء الدعم على السلع الاستهلاكية، وبالتالي الحاق الاذى بالجماهير الكادحة .

٨- بيع نسبة من اسهم المشروع المراد تحويله الى القطاع الخاص، واعفاء السلع التي تستورد او تشتري في ظل الاتفاق الخاص من كافة الضرائب والرسوم، ورفع اسعار منتجات المشروع في مواجهة الانتاج المماثل للمستورد (٤٥) .

٩- ان تقوم الشركات التابعة للدول المانحة بتنفيذ المشروعات الممولة، والتي قد تصمم لملاءمة البلد المتقدم وفتح اسواقه لصادراته اكثر من تصميمها بشكل يفي بمتطلبات التنمية للبلد المتلقي للمعونة، وتكون هذه المشروعات في الغالب من نوع تسليم المفتاح مما يحول دون استخدام القوى العاملة المحلية .

المبحث الثالث : المساعدات الامريكية

اولا : الخلفية التاريخية للمساعدات الامريكية :

قبل نشوء الولايات المتحدة عام ١٧٧٨، سافر بنجامين فرانكلين الى فرنسا واسبانيا طلبا للمعونة والتأييد السياسي للمستعمرات الامريكية ضد الانجليز، وحتى سنة ١٩١٤، كانت الولايات المتحدة تدين لاوروبا بمبلغ ٣ مليا دولار، ولكن نشوب الحرب الاولى جعل منها دولة دائنة، اذ بلغت القروض التي منحتها للدول الاوروبية خلال تلك الحروب ١١,٥ مليار دولار (٤٦) .

لقد بدأت المعونة الخارجية الامريكية عام ١٩٣٨ على شكل معونة عسكرية للصين، وفي عام ١٩٤٠ اعلن روزفلت بان امريكا ستمد الدول الديمقراطية التي تحارب الدكتاتوريات في المانيا وايطاليا واليابان بكل ما تستطيع من مساعدات مادية، فبادر روزفلت وبدون التماس موافقة الكونغرس الى اعارة بريطانيا ٥٠ مدمرة امريكية، مقابل تأجير قواعد بحرية بريطانية في الكاريبي، وفي اذار ١٩٤١ اخذ احتياط الحلفاء النقدي بالانكماش، فوافق الكونغرس بعد تعديلات كثيرة على قانون الاعارة والتأجير - (Lend - Lease)، والذي قدم بموجبه فيضا هائلا من المساعدات للمجهود الحربي للحلفاء . ويمكن تتبع تطور المساعدات الامريكية بعد ذلك في اربع مراحل متداخلة، هي:

١- فترة الاعانة لما قبل الحرب العالمية الثانية :

كانت المساعدات الامريكية في هذه الفترة تقوم على تلبية الحاجات الانسانية للمناطق المدمرة من الحرب الاولى، اذ قامت الولايات المتحدة ببرامج طارئ للعوث بالطعام والملبس والملجأ لهذه المناطق، كما بدأت خبرة الولايات المتحدة بالمساعدات الخارجية بالمساهمة بالوكالات الدولية للاغراض الانسانية من خلال الامم المتحدة خلال الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٤٧ . (٤٧) .

٢- فترة مشروع مارشال (١٩٤٩-١٩٥٢)

لقد كانت هناك مشكلتان قادتا الى تبدل دور المساعدات من الاغاثة الى اعادة البناء والاعتبارات الدفاعية في هذه الفترة وهما :- فشل انتعاش الاقتصاد الاوروبي، والتغلغل السوفياتي في اوروربا وفي اماكن اخرى من العالم، ففي سنة ١٩٤٧ صاغ الرئيس ترومان مبدأه الذي عرف باسمه، للوقوف في وجه التهديد السوفياتي لليونان وتركيا، ورأى ترومان ان الولايات المتحدة سوف تضمن توازن القوى في الشؤون الدولية عن طريق تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية، وتبعا للانسحاب البريطاني من المساعدات

المالية لليونان وتركيا، فقد قررت الولايات المتحدة استخدام المساعدات ولأول مرة ضد التهديد السوفياتي (٣١)

واستند تخطيط الولايات المتحدة اثناء الحرب لفترة ما بعد الحرب، الى الافتراض المنطوي على ان فترة قصيرة من معونات الولايات المتحدة المقدمة على شكل منح، قد تعقبها استعادة التوازن الدولي بسرعة، الا ان هذه الامل خابت، وبدأ الوضع ينذر بالخطر، وعلى ذلك ففي عام ١٩٤٨ القى جورج مارشال وزير الخارجية خطابه المشهور مقترحا برنامجا للانعاش الاوروبي الذي حمل اسمه، وقد رأى مارشال انه يمكن دعوة دول اوربا الشرقية للمشاركة في هذا البرنامج اذا تركت التوجه السوفياتي لاقتصادياتها، بهدف تحقيق التكامل الاوروبي، كما رأى انه يمكن للسوفيت المشاركة بشروط مشابهة، الا ان السوفيت كان لهم رأي اخر، ورأوا في هذا المشروع انتهاكا للسيادة القومية وتمكين الولايات المتحدة من التأثير على الامور الدولية لامم اخرى (٤٨) .

ولقد بلغ مجموع المساعدات التي تلقتها الدول الاوروبية ال ١٦ ما بين عامي (١٩٤٨ - ١٩٥٢) بموجب مشروع مارشال ١٣,١٥ مليار دولار، تفاوتت نسبتها من ٣٢ مليون دولار لايسلندا، الى ٣,١ مليار دولار لبريطانيا، واعلن الرئيس ترومان عام ١٩٤٩ كخطوة ثابتة لمشروع مارشال عن مشروعه الخاص بالدول المتخلفة، والمعروف باسم النقطة الرابعة (POINT 4) اذ قال : " اننا يجب ان نخطوا الى وضع برنامج جديد لجعل تقدمنا العلمي والصناعي في خدمة تنمية البلاد المتخلفة في العالم، وان يكون هدفنا مساعدة الشعوب الحرة في العالم " . وقد عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات بشأن تنفيذ مشروع النقطة الرابعة في عام ١٩٥١ مع كل من مصر و لبنان و الاردن و السعودية و ليبيا و العراق و تركيا و ايران و اسرائيل (٤٩ : ١٥٣) . وقد دعم هذا المشروع بصدور قانون التنمية الدولية والذي عبرت فيه الحكومة الامريكية برغبتها بمساعدة جميع الشعوب الفقيرة لتحسين احوالهم .

٣ - فترة قانون الامن المشترك : (١٩٥١ - ١٩٦١) .

ادت الحرب الكورية الى ضم جميع برامج المعونات الخارجية عام ١٩٥١ ، تحت ادارة وكالة الدفاع المشترك والتي نشأت بعد صدور قانون الامن المشترك عام ١٩٥١ ، والذي كان اول سلسلة من التدابير السنوية التي جمعت في قانون موحد من قوانين الكونغرس ينص على تقديم الاموال للمعونة العسكرية والاقتصادية، الا ان قانون الامن المتبادل قد حل محل قانون الامن المشترك، والى جانب هذا القانون ظهر قانون

التنمية والتجارة الزراعية والمعونة عام ١٩٥٤ (القانون العام رقم ٤٨٠*) والذي يتصل بمسؤولية بيع فائض السلع الزراعية (١١) .

وقد صاغت حكومة ايزنهاور ١٩٥٠ مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٨ ، والذي فوض بموجبه الرئيس اعطاء معونات اقتصادية وعسكرية لاية دولة في الشرق الاوسط تستحق الدعم لحمايتها ضد العدوان الشيوعي ، كما بادر الرئيس كيندي برنامج التحالف من اجل التقدم (Alliance for Progress) في اذار ١٩٦١ لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في نصف الكرة الغربي .

٤- فترة قانون المساعدات الخارجية :- ١٩٦١- الى الوقت الحاضر .

لقد حل قانون المساعدات الخارجية عام ١٩٦١ محل قانون الامن المتبادل ليكون قانونا رئيسيا للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية، وبالتالي، اصيحت خاضعة للكونغرس سنويا، كما انشئت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (U.S.A.I.D) ، (United States Agency for International Development) متمتعة بوظيفة ادارة التعاون الدولي ولتكون صندوقا لقروض التنمية .

واصبح قانون المساعدات الخارجية الذي عدل عام ١٩٦٤ هو القانون الاساسي الذي تدار المعونات الخارجية وفقا لنصوصه .

ثانيا : برامج المساعدات الخارجية الامريكية :

يشتمل برنامج المعونات الخارجية الامريكية على مجموعة من برامج المساعدات الاقتصادية العسكرية، التي تحاول التعامل مع الحاجات المختلفة للجهات والدول المستفيدة، ويمكن اجمالها في برنامجين رئيسيين هما :-

١- برنامج المساعدات الاقتصادية : وهو يضم برامج رئيسية متعددة، وهي :-

أ- برنامج المعونات التنموية (Development Assistance Program) :

صمم هذا البرنامج لمساعدة الدول النامية على الحصول على حاجاتها الاساسية، ويقدم هذا البرنامج المنح والقروض للدول المستفيدة، من اجل استخدامها لشراء السلع والخدمات التي تحتاج اليها في عمليات التنمية من الولايات المتحدة دون غيرها، ومن خلال هذا البرنامج، تحاول الحكومة الامريكية اقتناع الدول المستفيدة بضرورة تبني سياسة اقتصادية محددة .

* القانون العام رقم ٤٨٠ (PL 480) : هو القانون الذي يقوم عليه برنامج الغذاء من اجل السلام فقد صمم هذا البرنامج لمساعدة الدول التي تعاني وجود نقص في انتاجها الزراعي، بشراء فائض الانتاج الزراعي الامريكي بالعملة المحلية

ب- برنامج دعم الاقتصاد :

يقدم هذا البرنامج المعونات على شكل قروض ومنح لدول اجنبية تعد ذات اهمية خاصة بالنسبة لمصالح امريكا الامنية، وهو برنامج مرن يقدم القروض قصيرة الاجل لدعم موازين والمدفوعات للدول المستفيدة، كما يقدم القروض الطويلة الاجل لدعم مشروعات البنى الهيكلية والتنمية الاقتصادية (٢٨)

٣- برنامج الغذاء من اجل السلام :- (FOOD FOR PEACE)

وينقسم هذا البرنامج الى ثلاثة برامج فرعية، يقدم الاول للدول المستفيدة قروضا ميسرة لشراء منتوجات غذائية امريكية، ويقدم الثاني منحا للدول المحتاجة، بينما يدعم الثالث البرامج طويلة الامد، الخاصة بالتنمية الزراعية الريفية .

٤- برنامج مساعدة المهاجرين واللاجئين :

يعمد هذا البرنامج الى توفير الاموال اللازمة لمساعدة اللاجئين في الخارج والعمل على استيعابهم وتشغيلهم .

وبالاضافة الى هذه البرامج فان هذا البرنامج يشمل برامج مساعدة اخرى منها :-

- المدراس والمستشفيات الامريكية الى الخارج

- معونات الكوارث الدولية

- برنامج تنمية الساحل الافريقي

- برنامج مقارنة مخاطر المخدرات الدولية (١٤)

ثانيا :- برنامج المساعدات العسكرية :

ويأخذ هذا البرنامج اشكالا منها :

١- المبيعات العسكرية الامريكية (FMS) FOREIGN MILITARY SALES

تشمل مبيعات عسكرية لحكومات اجنبية تقوم بدفع مقابلها، ويمثل هذا الشكل الجزء الاساسي من المساعدات العسكرية الامريكية في الوقت الحالي، وللكونغرس الامريكي سلطة مراجعة المبيعات العسكرية الامريكية الاساسية المقترحة، وبالرغم من انه لم يشرع حدا اقصى لهذه المبيعات، فانه اصدر عددا من القوانين للحد من المبيعات العسكرية .

٢- برنامج ائتمانات مبيعات الاسلحة الاجنبية :

FOREIGN MILITARY SALES CREDIT PROGRAM (F.M.S.C.P)

وهو برنامج ممول من الحكومة الامريكية بشكل قروض او ائتمانات تمكن الحكومة الاجنبية من شراء اسلحة وخدمات امريكية ، وقد بدأ هذا البرنامج عام ١٩٥٥ ، وتكون الائتمانات اما في شكل ائتمانات مباشرة، لا تلزم الحكومة الاجنبية بسدادها، او في

شكل ائتمان، تلتزم الحكومة الاجنبية بسداده على اساس سعر الفائدة الموجودة في السوق، لفترة تصل الى ثلاثة اعوام للمبلغ الاساسي ومن ٧-٨ سنوات سدادا للفوائد، وكان هذا البرنامج في السنوات الاخيرة يمثل الجانب الاكبر من البرامج الممولة بوساطة الحكومة الامريكية (٥٠) .

٣- برنامج المساعدات العسكرية (MAP) MILITARY ASSISTANCE PROGRAM.

ويرجع تاريخ هذا البرنامج الى اكثر من اربعين عاما، ويقدم مواد عسكرية لحكومات اخرى كمنح ، وكان هذا البرنامج وخاصة في نهاية الخمسينات يمثل الجانب الاساسي من برنامج المساعدات الخارجية العسكرية .

٤- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي:-

INTERNATIONAL MILITARY EDUCATION TRAINING PROGRAM. (IMET)

هذا البرنامج يعد من اصغر برامج المساعدات العسكرية الامريكية، اذ يقدم المنح للدول الاجنبية المستفيدة، من اجل تغطية تكاليف تدريب المؤسسة العسكرية الامريكية لجنود تلك الدول وضباطها .

٥- عمليات حفظ السلام :

وقد صمم البرنامج لتمكين الحكومة الامريكية من اخذ زمام السيادة، والدعوة الى تشكيل قوات سلام دولية من اجل الحفاظ على السلام في بعض المناطق المضطربة في العالم .

وبالاضافة الى برامج المساعدات الثنائية التي تقدمها الولايات المتحدة فان الولايات المتحدة تسهم تقريبا بنثلث الاموال التي تتلقاها بنوك التنمية الدولية كالبنك الدولي وبنك التنمية الامريكي (٤٧) .

ثالثا : المساعدات الخارجية الامريكية: حجمها وتوزيعها .

انفقت الولايات المتحدة بين عامي (١٩٤٦ - ١٩٨٩)، حوالي ٤١٢ مليار دولار منحا وقروضا لمساعدة دول اجنبية ومنظمات دولية، وبينما بلغت المساعدات الثنائية الاقتصادية والعسكرية ٣٥٨,٣٨٦ مليار دولار، فقد بلغت المساعدات الامريكية للمنظمات الدولية ٣٥,٦١٤ مليار دولار (١٤)

ويبين الجدول رقم (١) ان المساعدات الامريكية بلغت خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٢) حوالي ٤١,٦٦١ مليار دولار في حين ارتفعت خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٦١) الى ٤٣,٣ مليار دولار، كما ارتفعت خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٦٩) الى ٥٠,٢ مليار دولار، والى ٦٥,٧ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٩) ووصلت الى ١٤٠,١ مليار دولار، خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩) . (٥١) .

أما المنح، فإن نسبتها ارتفعت من ٧٩,٥٪ خلال الفترة من (١٩٤٦ - ١٩٥٢) الى ٨٦٪ خلال الفترة (١٩٥٣-١٩٦١)، الا انها تراجعت الى ٦٣٪ خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٩)، فيما ارتفعت مرة اخرى الى ٧٤,٥٪ خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩) . (٥١) .

لقد وصلت نسبة المساعدات الاقتصادية من مجموعة المساعدات الامريكية الى ٧٥٪ خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٢) اذ كانت المساعدات موجهة اساسا لاعمار اوروبا بعد الدمار الذي خلفته الحرب الثانية، الا ان هذه النسبة انخفضت الى ٣٨٪ في الحرب الكورية، ثم جاء مبدأ ايزنهاور في اعقاب الحرب الكورية، ليرفع نسبة المساعدات الاقتصادية باتجاه تصاعدي مع بعض التذبذب من ٥٠-٦٠٪، فيما عدا السنوات التي كانت الولايات المتحدة تقدم بها مساعدات عسكرية بمناسبة اقامة حلف بغداد وجنوب شرق اسيا او اقامة بعض القواعد في تركيا واليونان .

ومنذ عام ١٩٦٠ اخذ اتجاه المساعدات الاقتصادية بالارتفاع باطراد منذ تسلم كيندي الحكم، حيث اتبع سياسة استمالة بعض الدول بالمساعدة الاقتصادية المغلفة بثوب مكافحة الجوع والمرض، حتى وصلت عام ١٩٦٤ الى قرابة ٨٠٪، وبعد اغتيال كيندي وتورط الولايات المتحدة في فيتنام، ازدادت حصة المساعدات العسكرية ووصلت عام ١٩٧٢ الى ٥٨٪، وفي الفترة (١٩٧٥-١٩٧٨) نشطت المساعدات الاقتصادية، حتى وصلت الى حوالي ٧٣٪ في عام ١٩٧٨ وعادت الى هذه النسبة مرة اخرى عام ١٩٨٠، الا ان هذه النسبة انخفضت في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ لتصل الى ٦٥٪ .

لقد بلغ مجموع ما حصلت عليه دول الشرق الاوسط وجنوبي اسيا في الفترة (١٩٤٦-١٩٨٥) حوالي ١٠٠ مليار دولار، ٥٤٪ منها اقتصادية و ٤٦ عسكرية، وحصلت دول جنوب اسيا على حوالي ٣١ مليار دولار، والشرق الاوسط على ٦٩ مليار دولار، وخلال نفس الفترة حصلت امريكا اللاتينية على ٢١,٤ مليار دولار، فيما حصلت دول القارة الاوروبية على حوالي ٤٧ مليار دولار، ودول شرق اسيا على حوالي ٦٧ مليار دولار اما بالنسبة الى دول افريقيا، اكثر دول العالم فقرا وحاجة الى المعونات الخارجية فقد بلغ نصيبها ١٦,٣ مليار دولار واذا كانت دول اوروبا وافريقيا قد حصلت على معظم المساعدات لتكون معونات اقتصادية، فان دول شرقي اسيا والشرق الاوسط حصلت على معظم المساعدات لتكون معونات امنية (١٤) .

جدول رقم (١)

بالمليار دولار

المساعدات العسكرية			المساعدات الاقتصادية			مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية		السنين
مبلغ	قرروض	تسليمات	مبلغ	قرروض	تسليمات	مجموع		
٤٥,٦	٤١,٣٩	٣٨	١٣٦,٠٠٢	٥٥,٧٧	٦٢	٣٢٢,٣٨٤	١٩٨٩-١٩٤٦	
١١,٥٤٥	٠	٢٥,٤	١١,٥٤٥	٨,٥١٨	٧٤,٦	٣١,١١٦	١٩٥٣-١٩٤٦	
١٤,١٤٤	٠,١٦١	٤٤,٦	١٩,٣٠٥	٥,٨٥٠	٥٥,٤	٢٤,٠٥٣	١٩٦١-١٩٥٣	
١٥,٢٤٢	١,٦٢٠	٣٣,٦	١٦,٨٦٢	١٥,٤٢١	٦٦,٤	٣٣,٣٩٢	١٩٦٩-١٩٦٢	
٢٤,٦٣٣	١٤,١٧٩	٥٩,١	٣٨,٨١٢	٤,٤٤٥	٤٠,٩	٢٦,٩٠٢	١٩٧٥-١٩٧٠	
١٢,٥٢٩	١٩,٧٥٨	٣٤,٦	٣٣,٢٨٧	١١,٩٤١	٦٥,٤	٦٣,٠٨١	١٩٨٦-١٩٨٠	
١٢,٧٦٤	٢١,٤٧٤	٣٤,٥	٤٣,٢٢	١٣,٠٤٦	٦٥,٥	٨٢,٢٢٢	١٩٨٨-١٩٨٠	
٢١,١٦٤	٢١,٨٨٤	٣٤,٣	٢١,٨٨٤	١٣,٧٤	٦٥,٧	٩٢,٠٨٢	١٩٨٩-١٩٨٠	
٤,٤١٨	٠,٤١٠	٣٣	٤,٨٢٨	٦,٩٤	٦٧	٩,٨٦	١٩٨٩	

المصدر:

U.S Department of commerce, Statistical Abstract of The united states 1991 p 802.

(٥١)

رابعاً : التوجهات السياسية للمساعدات الأمريكية :-

تعد المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية واحدة من الأدوات الفاعلة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الأمريكية، ومنذ ان خرجت الولايات المتحدة الى الوجود كقوة عالمية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية، احتلت المساعدات الى الخارج دورا بالغ الحيوية كاداة لتحقيق هدف اساسي يعرف على المستوى الرسمي بانه تعزيز الامن القومي للولايات المتحدة، ولما كانت الولايات المتحدة قوى كبرى وزعيمة للعالم الحر فان حدود امنها القومي تتسع لتغطي العالم بأسره .
وعندما صدر برنامج المعونات الخارجية عام ١٩٤٦، حددت اهداف البرنامج على النحو التالي :-

- ١- تخفيف مظاهر الفقر بين غالبية فقراء العالم .
 - ٢- مساعدة الدول النامية على تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ، وتوزيع فوائده بين ابناء الشعب .
 - ٣- تشجيع عمليات النمو والتحويلات الداخلية التي من شأنها ضمان الحقوق المدنية والاقتصادية لكل الافراد في المجتمع .
 - ٤- تحقيق تكامل اقتصاديات الدول النامية ضمن نظام اقتصادي عالمي مفتوح وعادل .
- ومن ذلك، نستدل بان تقديم المساعدات الأمريكية للدول الاجنبية له دافعان رئيسيان هما :-

أ- الرغبة في التأثير في اتجاهات التطور السياسي وغير السياسي في البلدان الذي تتلقى المساعدات، لخدمة مصالح الولايات المتحدة الامنية والاستراتيجية بعيدة المدى في البلد المستفيد وفي المنطقة المحيطة به .

ب- حاجة الولايات المتحدة الى التدخل في السياسة الاقتصادية للدول الاجنبية، بما في ذلك مساعدة بعض القطاعات على حساب القطاعات الاخرى، للتأكيد من اتجاه البلد المستفيد الى تبني سياسة رأسمالية تابعه للاقتصاد الغربي عموماً .

وليس ادل على ذلك من قول الرئيس ريغان في رسالته السنوية للكونغرس عام ١٩٨٦ م " ان كل دولار ينفق على المعونات الامنية يساهم في الامن العالمي بالمساهمة نفسها، لذلك الدولار في بناء قوة الدفاع الأمريكية" (١٤: ٢٥).

وكثيراً ما استخدمت الادارة الأمريكية برنامج المساعدات الخارجية على الوجه الذي يخدم اهداف السياسة الخارجية الأمريكية، فاغدقت في تلك المساعدات على بلدان وقترت على بلدان اخرى، وفقاً لمدى انسجام مختلف البلدان في مسلكها الخارجي،

واحيانا في مسلكها الداخلي مع اهداف السياسة الامريكية، ونذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة التضييق التي مورست على مصر ايام الرئيس عبد الناصر، وسياسة الاغداق التي انعمت بها على اسرائيل، وبسط اليد مع مصر ما بعد كامب ديفيد .

لقد حدد روبرت بوليترو مساعد وزير الدفاع لشؤون الشرق الاوسط، وجنوب اسيا سابقا، اهداف المساعدات الامريكية في الشرق الاوسط بما يلي :-

- ١- دعم الاستقرار في تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة .
- ٢- مساعدة الدول الصديقة في المنطقة على توفير متطلباتها الامنية .
- ٣- دعم الجهود الرامية الى حل الصراعات بالطرق السلمية وخاصة الصراع العربي الاسرائيلي *

٤- ضمان وصول العالم الى مصادر النفط الحيوية في منطقة الخليج (١٤) .

ولم يؤد انتهاء الحرب الباردة الى تغيير الطابع السياسي للمساعدات الامريكية ، فقد اعلن الرئيس بوش في خطاب له في الامم المتحدة عام ١٩٩٢ "ان زمن الاحسان انتهى في مجال المساعدة الامريكية الخارجية " مقترحا في الوقت نفسه اعادة تنظيم كاملة لهذه المساعدة، لكي تتكيف مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقال : " ان جهودنا للمساعدة ينبغي الا يكون احسانا بل بالعكس ينبغي ان تعمل لصالح ازدهارنا المتبادل " . كما حرص بوش على التأكيد بان الولايات المتحدة ستستمر في المساهمة في امن حلفائها (٥٢)

الفصل الثاني

المبحث الاول :- أسباب الاهتمام الأمريكي بالشرق الاوسط

اولا :- الاهميه الاستراتيجيه للشرق الاوسط.

ثانيا :- اسباب الاهتمام الأمريكي بالاردن:

١. العامل الامني

٢. العامل الجغرافي.

٣. العامل العقائدي.

٤. الاهتمامات الاردنيه بالسلام.

المبحث الثاني :- دوافع الحصول على المساعدات

اولا :- مراحل تطور الاقتصاد الاردني .

ثانيا :- خصائص الاقتصاد الاردني .

الفصل الثاني

المبحث الاول :- أسباب الاهتمام الأمريكي بالشرق الاوسط:

ينبع اهتمام الولايات المتحدة ودعمها للاردن، من الاهتمام العام الأمريكي بالمنطقة، واهتمامها الخاص بالشرق الاوسط، والتي يمكن ابرازه فيما يلي :

اولاً:- الاهمية الاستراتيجية للشرق الاوسط.

تطور الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الاوسط منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كان هذا الاهتمام مقتصرًا على المجالين الثقافي والتبشيري، الا أن الاهتمام العملي قد بدأ منذ الحرب العالمية الاولى، وانعكس بعد وعد بلفور وبدء الانتداب البريطاني على فلسطين على شكل تأييد للوعد، ثم لنظام الانتداب، كما اصبح للاهتمام الأمريكي مضمون اقتصادي واضح، بعد حصول الشركات النفطية الامريكيه على امتيازات نفطيه في المنطقه (٥٣)

واكتسبت الوظيفة الاستراتيجية للشرق الاوسط خلال الحرب العالميه الثانيه قدرا كبيرا من الاهمية في نظر الولايات المتحدة، ف جاء الاعلان الثلاثي * (Tripartite Declaration) عام ١٩٥٠ م للحفاظ على الشرق الاوسط بعيدا عن التأثير السوفياتي، كما طرحت الولايات المتحدة مشروعا للدفاع عن الشرق الاوسط سنة ١٩٥٠ سميت بمشروع الدفاع الغربي (M.E.D.O) واسست منظمة للدفاع المشترك سمي ب(حلف بغداد) ، اشتركت فيه "بريطانيا وايران والعراق وباكستان وتركيا " وقدمت الولايات المتحدة بموجبها مساعدات عسكريه واقتصاديه لأعضاء هذا الحلف (٥٤) .

ان اصدق مؤشر على الاهمية الحيوية للشرق الاوسط بالنسبه للولايات المتحدة، هو ان اغلب المبادئ الاستراتيجية الامريكيه بعد الحرب العالميه الثانيه اعلنت بخصوص منطقة الشرق الاوسط كمبدأ ترومان عام ١٩٤٨، ومبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧م ومبدأ

* الاعلان الثلاثي: هو بيان سياسي رسمي مشترك بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، صدر عام ١٩٥٠، وقد جاء في البيان معارضة هذه الدول لقيام سباق تسلح بين العرب واسرائيل، والاعلان عن التدخل بالقوة، لمنع اي خرق لخطوط الهدنة والحدود بين البلدان العربية واسرائيل.

نيكسون ** عام ١٩٦٩ ومبدأ كارتر ١٩٨٠ ، *** ومبدأ ريغان ١٩٨١ **** ، وهذه المبادئ

كانت تهدف الى الوقوف في وجه المد السوفيياتي، الذي ظل يداعب افكار المسؤولين الامريكيين حتى فتره متأخره من العقد الماضي .

وبحلول عام ١٩٨٠ اعترف بوجود ثلاث مناطق امنية استراتيجية مترابطة بالنسبة للولايات المتحدة، بدلا من اثنتين، هي اوروبا والشرق الاوسط والشرق الاقصى، بعدما كان ينظر الى منطقة الشرق الاوسط في السبعينات بانها منطقة محايدة (٥٥). وفي ذلك يقول الرئيس ريغان في احد تصريحاته عام ١٩٨٢ " اننا لن نسمح للاتحاد السوفيياتي بطردنا من هذه المنطقه الاستراتيجيه البالغة الاهميه (٥٦: ١٩٢) ويرى ريتشارد برت المسؤول في وزارة الخارجيه في ادارة ريغان باننا ننظر الى الشرق الاوسط على انه جزء من مسرح سياسي واستراتيجي كبير .

ويمكن ايجاز الموقف الامريكي الاستراتيجي والعسكري تجاه منطقة الشرق الاوسط بالقول "ان الموقف والتصور الامريكي، يتمحور حول المقوله التي تقول ، ان من يسيطر على الجزيره العربيه والشرق الاوسط يسيطر على القاره الاوروبيه" (٥٧: ١٥٢)

وخلصه القول، أن اهداف الولايات المتحدة من تقديم المساعدات لدول الشرق الاوسط، ينبع من اهتمامها بالمنطقه، فالشرق الاوسط يتمتع بموقع استراتيجي واقتصادي هام للكتلتين الشرقيه والغريبه ، فالاهميه الاستراتيجيه للشرق الاوسط تنبع من موقعه الجغرافي، اذ يشكل جبهه متقدمه للغرب في مواجهه كانت محتملة مع الكتله الشرقيه ، اما اهمية المنطقه اقتصاديا، فتنبع من وجود احتياطات هائله من المواد الخام التي يحتاجها الغرب واهمها النفط، وكذلك فالشرق الاوسط يعد سوقا للمنتجات الغريبه المصنعه والتي يحتاج الشرق الوسط اليها لكي ينمو ويتطور، ولذلك اصبحت المساعدات الامريكيه اداة السياسه الخارجيه الامريكيه في منطقه الشرق الاوسط (٥٨) اذ حل الشرق

** مبدأ نيكسون :- يقوم هذا المبدأ على اساس قيام شبكة احلاف غير رسميه وغير مكتوبه تشمل الدول المواليه لامريكا والغرب من تاوان وفيتنام في الشرق الاقصى حتى البرتغال على المحيط الاطلسي.

*** مبدأ كارتر : يقوم هذا المبدأ على تعزيز التواجد العسكري الامريكي في منطقه الخليج العربي وايجاد قوة انتشار سريع لضمان استمراريه تدفق النفط الى البلدان الغريبه .

**** مبدأ ريغان : يقوم هذا المبدأ على تجميع الدول الرئيسيه في المنطقه لحماية المصالح الامريكيه، وذلك بتعزيز نشر الوجود العسكري الامريكي عن طريق اقامة القواعد العسكريه والاستفاده من التسهيلات التي يقدمها بعض حكام المنطقه (عمان، الصومال، مصر، كينيا)

الايوسط محل دول جنوب شرق اسيا ليصبح متلقيا رئيسيا للمساعدات الامريكيه منذ عام ١٩٧٥ ، وفي عام ١٩٨٢ تلقى الشرق الاوسط حوالي ٥٠٪ من مجموع المساعدات الامريكيه وارتفعت هذه النسبه عام ١٩٨٤ ، اذ انفقت الولايات المتحدة ٧٣،٥٪ من مجموع مساعداتها العسكريه و ٣٥٪ من مساعداتها الاقصاديه في الشرق الاوسط وهذه النسبه هي الاعلى في كلتا الحالتين .

ثانيا : اسباب الاهتمام الامريكى بالاردن .

ان مفتاح تفسير سياسة الولايات المتحدة في الاردن نابع من معارضته للتهديد السوفيياتي، وما ارتبط به من عوامل عقائديه، وبسبب موقعه الجغرافي واهتماماته بالسلام في المنطقه، لذلك سوف نعرض لهذه العوامل مجتمعه:

١ - العامل الامني :-

تعد الفترة الواقعه بين عامي (١٩٤٧ - ١٩٥٩) الفترة الحرجة في دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، والتي يمكن ان توصف بالحاجة الملحة للدفاع عن المنطقة من خطر الاقتحام السوفيياتي (٥٩)، فمذ السنوات الاخيرة من الحرب العالميه الثانيه، بدأت عقدة الخوف من الاتحاد السوفيياتي تسيطر على صانعي السياسة الخارجية الامريكيه، وجوهر هذه العقدة هو ان الاتحاد الاسوفيياتي الذي ظهر بعد الحرب كقوة كبرى، سيعمل من اجل خلق مناطق نفوذ جديدة تابعة له، لذلك سعت الولايات المتحدة الى ربط الاقطار العربية بسياسة الاحلاف الغربية التي صممها دلاس وزير الخارجية الامريكى في اوائل الخمسينات (٦٠) .

وفي اعقاب جولة دلاس الاولى في الشرق الاوسط في عهد الرئيس ايزنهاور في ايار ١٩٥٣، اعرب عن صدمته واستيائه لان الزعماء العرب المسؤولين لا يرون العالم كما يراه هو، فيما راي ان دول الحزام الشمالي: "تركيا" واليونان والعراق وايران وباكستان تشاركه الاراء حول التهديد السوفيياتي، كما وبخ دلاس جميع الدول التي اعلنت حيادها في الصراع القائم بين الشيوعية والغرب، ورأى بان الدول التي تستحق الدعم والمساعدة هي التي تقف الى جانبنا، اما الدول الاخرى فيجب ان تترك حتى تقوم بعمل الصفقة التي تجلب لها ما تريد (١٢ : ١٦) .

ونتيجة المناقسة الدائمة بين الشرق والغرب في المنطقة، كان ينظر الى الاردن -بالرغم من انه ليس جزءا من الميثاق (المعاهدة) السياسي في المنطقة- على انه عامل

داعم للمعسكر الغربي في منطقة الشرق الاوسط، اذ اعتبرت الاردن والسعودية الحصن المؤيد للمعسكر الغربي في المنطقة، طالما انتهجت سياسات تعارض التدخل السوفياتي . ومنذ منتصف الخمسينات، تحولت دول كثيرة من التي ربطت نفسها مع القوى الغربية الى الاتحاد السوفياتي، او حاولت الاستقلال عن اية دولة عظمى، الا ان الاردن بقي واحدا من الدول العربية القليلة التي حافظت على تحالفها مع الغرب، لان الملك الحسين امن بانها الطريقة الوحيدة التي يستطيع من خلالها ان يضمن دفاعا كفوا عن الاردن (٦١) .

وبانقسام العالم الى معسكرين معسكر شرقي واخر غربي، اتخذ الاردن موقفا مؤيدا للغرب، فلم يكن لدى الملك الحسين ادنى شك في ان الاسلام يتعارض على طول الخط مع الشيوعية، وعلى هذا الاساس اتخذ موقفه (٦٢)

ولكبح المد الشيوعي تراءى للولايات المتحدة قيام حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية، وتعمل على تحقيقه، ويحل في نفس الوقت محل المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الدول العربية، وشعر الملك الحسين في البداية انه اذا انضم الى هذا الحلف والذي سمي (حلف بغداد) فان ذلك يؤدي الى نصر معنوي للعالم الحر، بالاضافة الى ان انضمامه الى الحلف سوف يزيد المعونة الاقتصادية والعسكرية للاردن، كما ان الفرصة ستكون مهيأة للضباط الاردنيين باستلام مناصب قيادية في الجيش، وفي معرض حديث الحسين مع الرئيس التركي ابدى رغبة في الانضمام للحلف حين قال " نعيش في الاردن في وضع غريب قائم على الخوف الدائم من عدو قوي شرس، كما اننا في ضائقة اقتصادية دائمة بسبب وجود مليون لاجئ دون عمل، ونحن بحاجة للمال لتنفيذ مشروعات التنمية " (٦٣ : ٨٨)

لقد نظر الملك الحسين الى مبدأ الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٧ - وهو مبدأ يخول الرئيس الامريكي صلاحية التعاون مع اية دولة في منطقة الشرق الاوسط ومساعدتها في وجه المد السوفياتي - نظرة ايجابية، لانه يتضمن تقديم مساعدات الى دول الشرق الاوسط، من شأنها ان تساهم في تحسين الاوضاع الاقتصادية في الاردن، وفي نفس الوقت فانه يحد من نفوذ الشيوعيين فيه، وفي الاضطرابات التي قامت في الاردن على اثر استقالة رئيس الوزراء النابلسي عام ١٩٥٧ ، صرح وزير الخارجية الامريكي دلاس بقوله :

" نحن نملك قناعة كبيرة للاهتمام بالملك الحسين، لاننا نعتقد انه يتطلع الى المحافظة على استقلال بلده في وجه الصعوبات العظيمة، وهو لا يريد ان يرى الاردن

واقف تحت هيمنة دول اخرى ، ان رغباتنا في ان نرفع ايدينا الى الملك الحسين في هذه الامور الى المدى الذي يعتقد فيه الملك باننا قادرين على مساعدته، وهو الذي يحكم على ذلك" (٦٢) وقد ترجم هذا التصريح في الولايات المتحدة والاردن كدعوة للملك الحسين بطلب المساعدة الاقتصادية، وبعد عدة ساعات وافقت الولايات المتحدة على الطلب وقدمت الولايات المتحدة ١٠ مليون دولار تقديرا منها للخطوات التي اتخذها الملك والحكومة والشعب في الاردن للمحافظة على وحدته واستقلاله وامنه، وفي نفس الوقت قرر الحسين الاستفادة من مبدأ ايزنهاور دون اقراره .

وما كادت الامور تستقر في الاردن بعد احداث ١٩٥٧ ، حتى وقعت سوريا اتفاقا مع السوفييات، منحوا بمقتضاه مساعدات اقتصادية وفنية واسعة، وقامت سوريا بطرد ثلاثة دبلوماسيين امريكيين، فأثارت هذه التطورات قلق الولايات المتحدة الذي عدتها نذيرا بقرب استيلاء الشيوعيين على الحكم في سوريا، فاسرع ايزنهاور بتقديم الاسلحة الى الاردن ولبنان والعراق والسعودية .

وفي غمرة التهديدات المصرية السورية والعراقية للاردن وتحريضها القوات المسلحة والجماهير العامة للاطاحة بالحكم عام ١٩٥٨ ، كان التصرف البريطاني الامريكي بدعم الاردن، نابعا من خوفها من تسرب العدوى من العراق -والذي اطيح بالنظام الملكي فيه- الى السعودية التي فيها اكبر مخزون نفطي، فخرق الاسطول الجوي الناقل للنفط الامريكي الحصار العربي على النفط للاردن ، وظهرت الولايات المتحدة انها تستطيع منع الاردن من الاختناق اقتصاديا (٦٣)

لقد اصبح الاندماج مع الغرب بالنسبة للملك الحسين مسألة اقتناع شخصي، فقد اعلن الحسين في اذار عام ١٩٥٩ ، بكل الشجاعة " لقد كنا وما زلنا وسنبقى اصدقاء للولايات المتحدة الامريكية، فنحن لدينا ايمان راسخ بالولايات المتحدة " . لذلك فبقبوله بالسياسات الامريكية، استلم الاردن مساعدات مالية سنوية مقدار ٥٠ مليون دولار، وقد عبر الرئيس ايزنهاور عن دعمه للاردن بقوله "ان الاردن ليس وحيدا" وللتعبير عن تقديره لهذا الاقرار الامريكي، فقد رفض الحسين فكرة الحياد، وتعهد ان يقاتل الى الجانب الغربي في حالة حدوث حرب عظمى (٦٤ : ٢٩٣)

وتجدد هذا العامل الامني في الثمانينات، فقد عبر وزير الدفاع الامريكي كاسبار واينبرغر امام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب بشأن برنامج المساعدات العسكرية عام ١٩٨٤ ، مؤكدا على ضرورة مساعدة الاردن، لمواجهة ما وصفه بأنه تهديد متزايد

لامنه من قبل القوات السوفياتية في سوريا اذ قال " ان التهديد المتزايد للاردن واضح لانه يوجد الان اكثر من ٤٥٠٠ من العسكر السوفيات في سوريا وحدها" (٦٥ : ١٦) .

٢- العامل الجغرافي :-

ليس هناك ادنى شك في ان للمعطيات الطبيعية الجغرافية دورا يتعين التنبه الى اهميته في مجال العلاقات الدولية بعامة " وفي سياسات الدول الخارجية بخاصة، ويعد الموقع الجغرافي اهم العوامل الجغرافية المؤثرة على السياسة الخارجية للدولة، اذ يكتسب الموقع الجغرافي اهميته من ديمومته واستمرارية تأثيره في السياسة الخارجية باشكال متفاوتة، وكثيرا ما يتردد القول بان موقع الدولة الجغرافي، يعد من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي، وقوتها الاقليمية، ويؤكد راتزل على ذلك بقوله " ان من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية ، فالدولة ذات الموقع الاستراتيجي يمكنها التأثير على مجرى الصراع، وتصبح لها اهمية خاصة من خلال الدور المؤثر لها في مجال العلاقات الدولية" (٦٦ : ١٠٦)

ويحتل الاردن موقعا جيو -استراتيجيا حيويا في المشرق العربي، فهو يشكل الدرع الشمالي لشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، بحيث يمكن عده امتدادا طبيعيا للصحراء العربية، وحاجزا عازلا يفصل ما بين عمق الجزيرة العربية من جهة، والضغوط الناجمة عن صراعات المشرق العربي بما في ذلك الصراع العربي الاسرائيلي من جهة اخرى، وبنفس المقدار تشكل المملكة عازلا بين العراق واسرائيل وبين اسرائيل وسوريا، وبين منطقتي الشرق الاوسط والبحر الاحمر، وهذا الموقع المتميز يعطي المملكة اهمية استراتيجية تفوق حجمها الجغرافي، وتجعل وجاهات السياسة الداخلية والخارجية مدار اهتمام خاص من قبل القوى الاقليمية الرئيسية المحيطة بها والقوى العالمية الاخرى المعنية بالمنطقة (٦٧)

وبسبب المصالح البريطانية الحيوية في بلدان هذه المنطقة، كان للموقع الاردني دورا في تأثر السياسة الاردنية سلبا وايجابا بالسياسة البريطانية في المنطقة وبشكل مباشر، لمدة تقارب الاربعين عاما، كما لوحظ اهتمام الدول الكبرى بموقع الاردن مثلما حصل عندما ركزت الولايات المتحدة على الاردن للانضمام الى حلف بغداد، لتطويق الاتحاد السوفياتي، اذ اشار وزير الخارجية دلاس في تقريره عام ١٩٥٣ الى اهمية موقع الاردن الجغرافي من ناحية عسكرية واستراتيجية واقتصادية بقوله "ان الاردن يكمل الحزام الشمالي " ، ويمتلك الموقع الاردني خصوصية معينة اذ انه يفصل بين دول متصارعة، الامر الذي يجعل لكل منها مصلحة في بقاء استقلاله بدلا من خضوعه

لسيطرة دولة مجاورة معادية، ويعلق بن غوريون رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق على اهمية موقع الاردن بقوله :

" ان احتلال الاردن عسكريا لا يفرق الدول العربية بعضها عن بعض فحسب ولكن يقضي على آمال الوحدة العربية وروحها (٦٨ : ١٢)

لقد اكد عدنان ابو عودة الوزير الاردني السابق على اهمية موقع الاردن بالنسبة للولايات المتحدة بقوله " نظرا لقيام الاردن بدور العامل المهدئ في المنطقة، والناطق الرسمي غير المعين باسم الاعتدال فيها، وبدور المساعد للدول العربية المحافظة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، منعا من تفاقم للمشكلات بينها، وبالتالي انزلاق المنطقة الى مجابهات عسكرية قد تجر دولا اخرى من خارج المنطقة التي أتونها، فان الولايات المتحدة راضية عن هذا الموقف في لجم التوتر العربي الاسرائيلي، كما انها راضية عن دور الاردن في مساعدة الدول العربية الخليجية في امور التدريب والدفاع والتي تقع في صميم مصالحها النفطية في المنطقة (٣٢) .

وخلصة القول انه كان لخصوصية الموقع الاردني دور كبير في حصوله على الكثير من المساعدات الخارجية المالية والعسكرية، سواء ما كان منها عربيا ام اجنبيا، ويؤكد الامير الحسن ذلك بقوله " ان الاهمية التي علقته على الاردن بفضل موقعه ودوره الاستراتيجي كجسر بين المجتمعات، اكبر في الاهمية التي اكتسبها بفضل اي هبة من المصادر او الثروة الطبيعية داخل حدوده" (١٠ : ١٠٤)

٣- العامل العقائدي :- (الايديولوجي)

يقصد بالعامل العقائدي، نسقا من الافكار والمفاهيم والتصورات المتفاعلة السائدة في مجتمع الدولة وذات التأثير في سلوك صانع القرار، وتلعب الايديولوجية دورا مهما في تقرير الاهداف القومية للدول، لانها التي تهيي المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في اطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد اهدافها، ولذلك فان الايديولوجية المسيطرة في دولة ما، تكون من عوامل التقارب والتعاون بين الدول التي تدين بايديولوجيات مماثلة، كما انها قد تكون من عوامل التصارع فيما اذا تباعدت الايديولوجيات في مضمونها واهدافها .

لقد كانت الايديولوجيا تقريبا المحور الذي دارت حوله الحرب الباردة، وحركت اتجاهاتها، اذ بدت في جوهرها نزاعا عالميا بين الليبرالية الديمقراطية والشمولية، واتخذت الولايات المتحدة لنفسها دور رعاية العالم الحر، وواصلت سياساتها القاضية باحتواء التوسع السوفياتي في العالم غير الشيوعي، ورات بانه ينظر للشيوعية بوصفها

مرضا "للمرحلة الانتقالية المدربة والمنظمة" كما اشار لذلك رئيس هيئة التخطيط في وزارة الخارجية الامريكية رستو Rostow عام ١٩٦٢ . (٦٩)

لقد توافقت النظرة الامريكية مع النظرة الاردنية الى الشيوعية، اذ رأى الملك الحسين بان الشيوعية تتنافى مع عدة مبادئ يقنتع ويؤمن بها، فهو يرى فيها استعماراً يهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية للاردن، كما تتنافى مع القيم الاسلامية التي يعتبر دين الدولة، وانها تهدف الى تمزيق القومية العربية، ولذلك، فقد حمل الحسين على الشيوعية وعدها مصدراً من مصادر الصراع التي تعبت في الشؤون الداخلية للدولة، ورأى ان السياسة الوحيدة للتغلب على هذا الخطر الشيوعي، هو الانتماء الى المجتمع الحر، والذي يقوم على احترام استقلال وسيادة الدول الحرة، اذ لا مجال للحياد بين الشيوعية، او العالم الحر لان المحاييد يجب ان يكون قويا ليضمن سلامته من طرفي النزاع .

لقد حددت معتقدات الملك الشخصية طبيعية العلاقات بين الاردن والاتحاد السوفياتي فهو يقول "عداونا الاكثر خطورة هما الشيوعية والصهيونية" (٧٠: ٩١) اذ يضع الاتحاد السوفياتي قبل الكيان الصهيوني في تسلسل الاعداء، ولهذا، لا يمكن له والحالة هذه ان يقبل بالتخلي عن علاقاته بالعالم الغربي، وهو الذي عقد العزم بصلاية على ان تؤدي المملكة الاردنية الهاشمية واجباتها نحو العالم الحر .

ويؤكد الحسين بان الاردن يسير في سياسته على اساس مقاومة الشيوعية، ففي الاردن قانون مقاومة الشيوعية الصادر في ٢ ايار ١٩٤٨ ، والذي عدل بقانون اخر عام ١٩٥٣ ، كما ان رفضه للشيوعية لم يكن جديداً عام ١٩٥٧ ، اذ يقول الملك الحسين: "قبل استلام النابلسي رئاسة الحكومة باربع سنوات كان الاردن قد اصدر مرسوماً لمكافحة الشيوعية، يتضمن منع صدور الصحف الشيوعية" ويحمل الحسين على الدول التي كانت تهاجم الاردن عام ١٩٥٨، بدعوى ان الشيوعية تستطيع تحرير الشعوب العربية بقوله " ان الشيوعية لا تستطيع في اية حالة ان تساعد على تحرير الشعوب العربية، لان كل فرد منهم لا بد ان يصبح في النهاية عبداً لموسكو" (٧٠: ١٦٥)

لقد بين الحسين موقفه بصراحة ازاء الشيوعية في خطاب له امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ايلول ١٩٦٠، اذ قال ، وبكل وضوح :-

" لقد قدم لجميع أمم العالم خيار ٠٠٠ وهو يمتد بين ان تصبح جزءاً ممن الامبراطورية السوفياتية، التابعة اساساً وجوهراً لاوامر المجلس الاعلى للاتحاد السوفياتي، او الوقوف كأمة حرة الولاء الخالص الخارجي للامم المتحدة نفسها، وقد اقول في هذا اللحظة بكل قوتي وقناعتتي بامري، ان الاردن قد حسم امره ٠٠٠ نحن نرفض

الشيوعية ولن يخضع وينحني الشعب العربي للشيوعية وايماني الراسخ ان كل الامم التي تؤمن بالله، لا بد ان تلتقي في مواجهة مضادة للتحدي الذي يهدد وجودهم الممثل بالشيوعية^{٧١} (٦٤ : ٢٩٢)

٤- الاهتمامات الاردنية بالسلام :-

لم تكن الولايات المتحدة قبل حرب ١٩٦٧ تنظر الى تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي على انه هدف يمكن تحقيقه ، اذ ان هدف حصر النفوذ السوفياتي في المنطقة كان قد اعطي اولية حينئذ على التفكير في اطار لتسوية الصراع ، فعندما حاولت الولايات المتحدة عام ١٩٥٧ ، ان ترسم مخططا يهدف الى حل الصراع العربي - الاسرائيلي ، بوصف القضية الفلسطينية قضية لاجئين يجب حلها بعودة بعض اللاجئين وتوطين الاخرين في المناطق الموجودين فيها - كان هدف المشروع هو تهدئة العداء بين العرب والاسرائيليين ، مما يؤدي الى وقف مخاطر التدخل السوفياتي العسكري والسياسي في المنطقة .

لقد غيرت الولايات المتحدة اسلوبها بالنسبة للمنطقة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، في اتجاه المصالحة وتسوية الوضع بين الدول العربية واسرائيل ، وتجولت نظرة الامريكيين الى المسألة الفلسطينية من قضية لاجئين ، الى التفكير في ايجاد حل بين الانظمة العربية واسرائيل ، وتطور الموقف الامريكي في مرحلة ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ من مبادئ جونسون الخمسة الى تاييد قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر عن الامم المتحدة في ٢٢/١١/١٩٦٧ ، وتشجيع جهود ممثل الامين العام للامم المتحدة غونار يارنغ . كما اضطلعت الولايات المتحدة منذ اواسط عقد السبعينات ، بدور الوسيط الوحيد بين اسرائيل والدول العربية (٧١)

وبسبب تركيز الولايات المتحدة على اظهار اهتمامها بأمن اسرائيل - والذي اعلنته حتى قبل قيام اسرائيل بتأييد حق اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين - فان الولايات المتحدة كررت القول بانها ستقف في وجه اي عدوان من اية دولة ضد اسرائيل ، فمنذ ان شارك الاردن بالحدود المعروفة مع اسرائيل ، التي تزيد على ٣٠٠ ميل وكان مضيئا لاكثر من نصف اللاجئين من فلسطين ، اصبح الاردن بوضوح أهم البقع الحساسة في العالم العربي التي توضع في الاعتبار لاستخدامها الهجوم العسكري ضد اسرائيل ، وقد صممت خطط المساعدات الطويلة المدى لتحسين الوضع المنفجر ما بين الدولتين ، والذي بكل الاحتمالات يرهن مصير آمال الولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية (٧٢) .

وقد أكد الامير الحسن اهمية الاردن في اية تسوية في الشرق الاوسط بقوله "حقا ان الاردن دولة صغيرة، لا يتمتع بامكانية ضخمة مثل مصر وسوريا، ولا يمتلك نفوقا عسكريا مثل اسرائيل، ولا يتزولا مثل السعودية والعراق، ولكن معظم الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ما عدا سيناء - اردنية بالاضافة الى ان عدد الفلسطينيين في الاردن يفوق عددهم في اية دولة اخرى، كما يولي فلسطينيو الضفة اهتماما خاص بالسياسات الأردنية، رغم موقف الاردن الرسمي الذي يعتبر موقف منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لذلك فان اية تسوية يجب ان تأخذ في اعتبارها الاردن". (٧٣)

لقد اقحم عنصر جديد في العلاقات الاردنية - الامريكية بعد حرب الايام الستة، وهذه تأتي نتيجة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وهو القرار الذي قبله الاردن والولايات المتحدة، والذي يعطي ارضيه لتسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي، اذ حافظ كل من الاردن والولايات المتحدة على المشاورات الحميمة في جهودهما الخاصة لتسوية الصراع على اساس قرار ٢٤٢، والذي يقر مبدأ الانسحاب من اجل السلام، كما ان البحث عن الامن والسلام تركز في البداية عام ١٩٧٠، من خلال المشروع الامريكي الذي عرف بمشروع روجرز وهو المشروع الذي قبله الاردن مع بعض التحفظات كان محاولة لقيادة خطوة وسطى بين المواقف المتصارعة بين العرب واسرائيل (٧٤).

لقد كان اهتمام الاردن بالسلام في المنطقة نابعا من ايمانه ان قدر الاردن مرتبط بالقضية الفلسطينية وشعبها، وان الاردن هو المنزل الاول وقاعدة لكل ابناء فلسطين، وان الاردن يشكل خط الدفاع الاول للامة العربية ضد الخطر الصهيوني اذ يقول الملك الحسين عام ١٩٦٦ "ونحن هنا في الاردن، نؤمن ان القضية الفلسطينية بالنسبة لنا هي الاخطر، فانها تعني مسألة حياة او انقراض" (٧٠ : ٨٣) لذلك فقد اصبح الهدف الاساسي للسياسة الخارجية الاردنية منذ حرب ١٩٦٧، استرجاع تلك الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل في حرب حزيران، فقد صرح الملك الحسين ان الاردن كان مستعدا لقبول اخضاع الضفة الغربية للسلطة الاردنية وان تمنح اسرائيل ممرًا للوصول الى حائط المبكى في المدينة القديمة (٦٤) .

لقد كان الاردن حازما في تأييده لجميع المبادرات الدولية الرامية الى حل الصراع، فقد تعاون الاردن تعاوننا وثيقا مع السفير غونار ياريج مبعوث الامم المتحدة، والذي اوفد الى المنطقة اثر صدور قرار مجلس الامن ٢٤٢ -، كما شارك الاردن مشاركة فاعلة بعد حرب ١٩٧٣، في المداولات التي جرت في مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط، كما رحب الاردن بالبيان السوفياتي - الامريكي المشترك الصادر في

الاول من تشرين الاول عام ١٩٧٧ ، واعرب عن استحيائه لمبادرة السلام الاوروبية التي تضمنها اعلان البندقية * في عام ١٩٨٠ كذلك رحب الاردن بالاقترح السوفياتي بعقد مؤتمر سلام يحضره كافة الاطراف عام ١٩٨٣ ، ولم يكن تأييد الاردن لجميع المبادرات الدولية الرامية الى حل الصراع، لان الاردن يوافق على كل شيء، كما يرى الامير الحسن، ولكنه رأى ضرورة كسر جمود الموقف، ويضيف الامير بقوله " ان ما من احد او دولة او شعب يريد السلام اكثر من الاردن، الذي يدفع ثمننا باهظا لاستمرار الصراع (١٠) .

وذهب الملك الحسين الى الفكرة القائلة بان الولايات المتحدة هي المفتاح لاية تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي ، اذ ان قيمة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل تعطيتها نفوذا كبيرا عليها ، كما انها تستطيع التهديد بالتقليل من النفوق العسكري الاقليمي لاسرائيل عن طريق منع الاسلحة والقروض، ولكون الولايات المتحدة قوة عظمى وعضو دائم في مجلس الامن، فانها يمكنها ان تكفل اي تسوية سياسية مستقبلية بين الدول العربية واسرائيل . وعلى الجانب الاخر فان الوعد الامريكي للتوسط لانهاء الصراع ابقى الاردن قريبا من الجهود الامريكية في المنطقة (٧٥) .

وفي نفس الوقت، فان الاردن رأى في محافظته على علاقاته مع الغرب وسيلة يمكن من خلالها منع الصراع العربي - الاسرائيلي ان يصبح قضية شرق - غرب، لان ذلك سوف يضمن لاسرائيل علاقات امريكية جيدة معها، وقد اراد الروس ايضا مثل هذه القضية ان تحدث، لان ذلك سيجعل العرب معتمدين تماما على الاتحاد السوفياتي، ويحدد الحسين مفهومه للسلام بقوله " السلام في مفهومنا والمفهوم العربي، هو السلام العادل والشامل القائم على الحق والعدل، السلام الذي يعيد الارض المحتلة الي اهلها واصحابها الشرعيين، السلام الذي لا يتحقق ولن يكون الا بانسحاب اسرائيل الشامل من كل الاراضي العربية المحتلة ، والسلام الذي يحفظ الحقوق المشروعة لاهلنا وابناء فلسطين، السلام الذي يعيد لقدس الاقداس هويتها العربية والاسلامية ، السلام الذي يعيد الحق العربي كاملا غير منقوص " (٧٦)

* اعلان البندقية : هو الاعلان الذي صدر عن اجتماع وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة في البندقية عام ١٩٨٠، والذي نص على ان المشكلة الفلسطينية التي ليست هي مشكلة لاجئين، يجب ان تجد حلا عادلا، وان الشعب الفلسطيني الذي يعي وجوده كشعب يجب ان تتاح له بطريقة ملائمة ومحددة في اطار التسوية الشاملة - ممارسة حقه في تقرير مصيره ممارسة كاملة .

لقد ارتبطت المساعدات الأمريكية للاردن ارتباطا كبيرا بسياسته نحو السلام، ففي عام ١٩٥٧ شعرت الولايات المتحدة بان انهيار الاردن سوف يحدث في الواقع سلسلة من الاحداث بامكانها جميعا تدمير احتماليات السلام في المنطقة، ولهذا قدمت الولايات المتحدة دعما ماليا قدره ١٠ مليون دولار، ولنفس السبب فانه بعد رفض الحسين ايجاد علاقة سلام منفصلة مع اسرائيل - كما رأت ادارة جونسون عام ١٩٦٧ - اعلنت الولايات المتحدة ان على الاردن ان لا يتوقع مزيدا من المساعدات للميزانية، كما هددت الولايات المتحدة ايضا بانها لن تفرق كثيرا من النقود في الحرب المحطمة للاقتصاد الاردني حتى يتخذ الملك موقفا واقعيا (٦٤)٠

وفي ختام زيارة الرئيس الامريكي نيكسون للاردن سنة ١٩٧٤ - والتي اتفق فيها الجانبين على اقامة لجنة امريكية اردنية مشتركة كان احد اهدافها تقدير حاجات الاردن من المساعدات - صرح نيكسون " ان زعماء الدول التي زرناها يكرسون انفسهم متلكم يا صاحب الجلالة لاجاد سبل للسلام "، وهذا ما اكده نيكسون امام مجلس الشيوخ بقوله: " ان الاردن يجب ان يكون المفاوض لاسرائيل بشأن الضفة الغربية، لانه اكثر الدول العربية اعتدالا وكان صديقا للولايات المتحدة "

وفي المذكرة التي رفعها وزير الخارجية الكسندر هيغ للكونغرس عن برنامج المساعدات لعام ١٩٨٣ قال " ان لبنان والاردن هما حيويان ايضا كمصر واسرائيل للسلام الان في الشرق الاوسط " (٧٧ : ٢٤)٠ وفي نفس العام، اقر الكونغرس انه لن يسمح بمرور اي مبيعات رئيسية من الاسلحة للاردن الا اذا اشترك مع الولايات المتحدة في محادثات السلام التي ترعاها .

وفي نوفمبر ١٩٨٥، اجلت ادارة ريغان - بعد مواجهة معارضة الكونغرس بالاجماع - بيع الاسلحة المقترحة للاردن حتى آذار القادم، ولكن الادارة لم تغير جدالها بانه اذا اراد الملك الحسين متابعة السلام فانه يجب عليه اتخاذ الاجراء العسكري والذي بوساطته يدافع عن نفسه ضد جيرانه المعارضين، كما اعلنت الادارة عن تزويد الاردن بكميات من الاسلحة الجديدة بما فيها الطائرات في ١٩٨٥/٩/٢٧ بعد ساعات من اعلان الحسين في الامم المتحدة استعداده لعقد محادثات مباشرة مع اسرائيل (٧٨) وقال احد المسؤولين الامريكين مشيرا الى صفقة السلاح التي طلبها الاردن عام ١٩٨٥ " لقد شرح الاردن الحاجات الامنية، فعطينا ان نساعد في عقد المقابلة، وعلينا ان نشجع الملك الحسين لاستمراره في العمل تجاه السلام والاستقرار " (٧٩ : ٣٨)٠

مما سبق، نرى ان الاهتمام الاردني بالسلام في المنطقة، بالرغم من اختلاف دوافعه عن الدوافع الامريكية، كان عاملا مؤثرا في حجم المساعدات التي قدمتها

المبحث الثاني : دوافع الحصول على المساعدات :

تكمن الاسباب التي تدفع الاردن لطلب المساعدات الخارجية في واقع الاقتصاد الاردني والذي يعاني اختلالات هيكلية كبيرة، ويمكن ايجاز واقع هذا الاقتصاد فيما يلي:

اولا :- مراحل تطور الاقتصاد الاردني :

كان اقليم شرق الاردن من البلاد الخاضعة للحكم العثماني، الذي بسط سيطرته على البلاد منذ عام ١٥٢٦، حيث لم يكن للبلاد اي وضع مستقل سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية، ومع نهاية الحكم العثماني وقعت البلاد تحت الانتداب البريطاني الذي انتهى بمآسي انسانية وحوادث مؤلمة .

ومنذ تأسيس المملكة وبخاصة بعد حرب ١٩٤٨، واجه الاردن مشكلات متنوعة في الاقتصاد والسياسة والامن، مما اضف حملا كبيرا الى موارده الطبيعية والمالية المحدودة، وهذه الاحتياجات اصبحت السبب الرئيسي للفجوة المستمرة بين الايرادات والنفقات، مما دفع الاردن الى الاستمرار في طلب دعم خارجي لميزانيته، وهذا ما اشارت اليه بعثة البنك الدولي في تقريرها عام ١٩٥٥ م بقولها " ان الاردن قد شهد توسعا في النشاط الاقتصادي منذ عام ١٩٤٨ م ، الا ان هذا التوسع كان غير كاف لاستيعاب الزيادة في عدد السكان الذين هم في سن العمل، وبالنتيجة فقد اصبح الاردن معتمدا على المساعدات الخارجية " (٨٠ : ١١٥) .

كما تميزت هذه الفترة بعجز مزمن في الميزان التجاري، بلغ متوسط نسبته ٣٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات (١٩٥٤ - ١٩٦١) ، كما اتسم الاقتصاد الاردني في هذه الفترة بارتفاع معدل مساهمة قطاع الخدمات بالمقارنة مع قطاعي الزراعة والصناعة، اذ بلغ معدل مساهمته ٦٥٪ من الناتج المحلي خلال السنوات (١٩٥٤-١٩٦١) .

وبالرغم من تعدد وصعوبة المشكلات التي واجهها الاردن في المراحل الاولى من نموه ، فقد نما الاقتصاد الاردني خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٦٧) نموا عاليا بسبب الاستخدام الفعال للمساعدات الخارجية، وبسبب القادمين الجدد من الرجال والنساء المؤهلين تأهيلا عاليا لسد احتياجات الاقتصاد الاردني ، والذين جلبوا معهم رأسمال تقدر بنحو ٢٠ مليون جنيه استرليني، وقد قدر الاقتصاديون النمو الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي (GNP) ما بين ٩-١١٪ في تلك الفترة، والتي اعتبرت واحدة من اعلى النسب في العالم (٧٤) .

لقد ادت حرب ١٩٦٧ الى مجموعة من النكسات، التي استمرت خلال السنوات القليلة اللاحقة، ففي الحرب احتلت اسرائيل الضفة الغربية والقدس فخر الاردن اكثر

من ثلث افضل اراضيهِ الزراعيّة، كما فقد ابرز اماكنه السياحيّة والتي كانت تعد من المصادر الرئيسيّة للعملة الاجنبيّة ، وقد قدر بعض الاقتصاديين هذه الخسائر من ٣/١ الى ٥/٢ من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، اضافة الى اكثر من ٣٠٠ الف لاجئ دخلوا الاردن خلال الحرب، كما تهشمت الخطط التنمويّة والتي كان الاردن قد وضعها عام ١٩٦٠ ، وتوقفت المساعدات الامريكيّة للاردن والتي قدرت ب٧٧٪ من مجموع المساعدات المقدّمة انذاك (٨١) .

ويدلل الملك الحسين على الاثار التي لحقت بالاقتصاد الاردني نتيجة الحرب بقوله : "لقد خسرنا كل شيء وكان علينا ان نبدأ من الصفر، الا ان المساعدات الضخمة ساعدتنا طوال السنوات التالية" (٧٧ : ٢٢) .

لقد زادت حرب ١٩٦٧ الاعباء العسكريّة والامنّيّة على ميزانيّة الحكومة، كما ادت الحرب الى اعباء جديدة تمثّلت في دعم ومساعدة اهالي الضفة الغربيّة، اذ قام الاردن بعد ١٩٦٧ بدعم الخدمات العامّة في الاراضي المحتلّة، كالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعيّة والاشغال وغيرها ، حتى بلغت تكلفتها حتى نهاية ١٩٨٣ ، ١,٥ مليار دولار (٨٢ : ٨١) .

وشهد الاقتصاد الاردني ازدهارا في الفترة التي تلت حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، بحيث امتدت اثار الارتفاع الكبير في سعر البترول لتشمل المنطقة العربيّة بأسرها بما فيها الاردن، التي حصلت على مساعدات ماليّة ضخمة من الدول والمؤسسات العربيّة بوصفها احدى دول المواجهة مع اسرائيل، وقد قررت الدول العربيّة في مؤتمر القمة العاشر سنة ١٩٧٨ في بغداد منح الاردن ١,٢٥ مليار دولار سنويا ولمدة عشر سنوات، كما ارتفعت تحويلات العاملين الاردنيين في هذه الدول حتى وصل عام ١٩٨٢ م الى ٣٨٢ مليون دينار الا ان نهاية الانتعاش البترولي كان له تأثير كبير على الاقتصاد الاردني فقد انخفضت المنح العربيّة عام ١٩٨٤ واستمرت في الانخفاض في السنوات اللاحقة . الى نصف ما كانت عليه عام ١٩٨٠ كما دلت التقارير المنشورة عام ١٩٨٥ ان كثيرا من الاردنيين عادوا من بلدان الخليج واصبحت البطالة مشكلة خطيرة كما اخذ النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالهبوط منذ عام ١٩٨٣ (٨٢) .

لقد كان للاضطرابات في لبنان تأثير كبير في الاقتصاد الاردني، ففي بدايتها ادت الى نقل جزء من النشاطات المصرفيّة والسياحيّة الى عمان، الا ان استمرار الصراع جلب معه احتماليّة تدخل القوى العظمى، الامر الذي شكل عاملا رئيسيا في ضعفة الاستقرار في المنطقة مع تراجع اقتصاديات دولها، كما ادت الحرب العراقيّة - الايرانيّة من جهة اخرى الى تنشيط الاقتصاد الاردني، وزيادة تجارته مع العراق، الا

ان استمرارية الحرب ارتبطت بمؤثرات سلبية على المدى الطويل بخاصة وان الحرب استنزفت مصادر كلا الطرفين المتحاربين .

لقد اخذت حالة الركود المتزايد تنتاب الاقتصاد الاردني في الاعوام الاخيرة بعد حالة من الازدهار الاقتصادي استمرت على امتداد عقد السبعينات والسنوات الاولى من عقد الثمانينات، فارتفع معدل البطالة الى ما يزيد عن ١٠٪ وانخفضت احتياطات النقد الاجنبي عام ١٩٨٨ بنسبة ٩٢٪ من السابق، وارتفعت الديون الى ٦ مليار دولار، فاضطر الاردن في آذار عام ١٩٨٩، الى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وتم الاتفاق مع الحكومة الاردنية على تطبيق بعض الاجراءات التقشفية التي تتضمن تخفيض ميزانيته العسكرية مقابل الحصول على قرض قيمته ١٥٠ مليون دولار، فضلا عن مساعدات اخرى لاعادة جدولة الديون (٨٤) .

الا ان الاقتصاد الاردني عانى من انكماش اقتصادي حاد في الفترة التي اعقبت الاحتلال العراقي للكويت، حيث وصلت نسبة البطالة الى ١٥٪ من اجمالي قوة العمل، كما وصلت نسبة التضخم الى اكثر من ٣٥٪، وادت الخسائر -التي وصلت في النصف الاول من عام ١٩٩١ الى ٥,٥٦ مليار دولار- الى اصابة الاقتصاد الاردني بانتكاسه حادة اجهضت الجهود المبذولة لانعاشه، خاصة مع الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والنقص الذي اصاب المساعدات الخارجية، مما دفع بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى تقديم التسهيلات العاجلة وقدرها ١٧٠ مليون دولار و ١٥٠ مليون على التوالي في محاولة للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الاردني (٨٥) .

ثانيا :- خصائص الاقتصاد الاردني :

لمعرفة واقع الاقتصاد الاردني - من حيث درجة تقدمه او تكامله او نموه وقدرته على تلبية حاجات الدولة الذاتية - لا بد من دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية - ومنها:

١- الناتج المحلي الاجمالي :

يتكون الناتج المحلي الاجمالي من قطاعين رئيسيين، هما قطاع الانتاج المحلي، والذي يضم الزراعة والصناعة والانشاءات والكهرباء، وقطاع الخدمات، ويبين الجدول رقم (٢) مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات في مجمل الناتج المحلي الاجمالي، ففي عام ١٩٦٧، شكلت قطاعات الانتاج المادي ما نسبته ٣٨,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في حين شكل قطاع الخدمات ٦١,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي وانخفضت هذه النسبة الى ٣١,٥٪ لقطاعات الانتاج المادي عام ١٩٦٨ وارتفعت الى ٦٨,٥٪ لقطاع الخدمات من نفس العام . وشهد عام ١٩٧٠ ادنى نسبة لمساهمة قطاعات الانتاج في الناتج

المحلي الاجمالي، اذ بلغت ٢٦,٦٪ ، في حين ارتفعت نسبة قطاع الخدمات الى ٧٣,٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت قطاعات الانتاج مرة اخرى خلال الاعوام اللاحقة لعام ١٩٧٠ حتى بلغت معدلاتها خلال الفترة الممتدة من (١٩٧١-١٩٨٥) ، ٣٦,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في حين بلغت خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩١) ٣٣,٨٪ من GDP وهذا يؤكد ان الاقتصاد الاردني اقتصاد خدمات وهي صفة لازمته منذ نشوئه .

جدول رقم (٢)
نسبة القيمة المضافة للقطاعات المختلفة من GDP %

نسبة قطاع الخدمات من GDP %	نسبة القطاعات الانتاجية من GDP %	الانشاءات %	الكهرباء والمياه %	الصناعة %	الزراعة %	النساج المحلي الاجمالي بالمليون	
٦١,٥	٢٨,٥	٥,٢	١,٠	١١,٩	٢٠,٢	١١٥,٦	١٩٦٧
٦٨,٥	٢١,٥	٧,٠	١,١	١١,٧	١١,٧	١٣٨,٢	٦٨
٦٧,٠	٢٢,٠	٦,٦	١,٠	١١,٦	١٣,٨	١٦٢,٥	٦٩
٧٢,٤	٢٦,٦	٥,٠	١,٢	١٠,٣	١٠,١	١٥٤,٧	٧٠
٦٩,٩	٢٠,١	٤,٥	١,١	٩,٩	١٤,٤	١٦٦,٠	٧١
٦٨,٩	٢١,١	٥,٠	١,٤	١٠,١	١٤,٦	١٨٢,٨	٧٢
٦٩,٩	٢٠,١	٨,١	١,٥	١١,٢	٩,٣	١٨٨,٩	٧٣
٦٢,٦	٢٧,٤	٦,٩	١,٣	١٦,٧	١٢,٥	٢٤٢,٤	٧٤
٦٥,٦	٢٤,٤	٦,٣	١,٠	١٨,٥	٨,٦	٢٠٣,١	٧٥
٦٤,٢	٢٥,٨	٧,٠	١,٠	١٧,٩	٩,٩	٢٧٨,٤	٧٦
٦٢,٢	٢٦,٨	٨,٤	١,٢	١٧,٧	٩,٥	٤٣٩,٩	٧٧
٦١,٧	٢٨,٣	٩,٣	١,٣	١٧,١	١٠,٦	٥٥١,٢	٧٨
٦٣,٢	٢٦,٨	١٠,٦	١,٥	١٨,٢	٦,٥	٦٦٨,٦	٧٩
٦٠,٧	٢٩,٣	١٠,٩	١,٩	١٨,٧	٧,٨	٨٩٣,٢	٨٠
٦٠,١	٢٩,٩	١٠,٦	٢,٠	٢٠,٠	٧,٢	١,٠٤١,١	٨١
٦٠,٧	٢٩,٣	١٠,٤	٢,٢	١٩,٧	٧,٠	١,٢٦٩,٦	٨٢
٦١,٤	٢٨,٦	١٠,٢	٢,٣	١٧,٣	٨,٨	١,٢٤٢,٣	٨٣
٦١,٢	٢٨,٨	٩,٦	٢,٥	١٩,١	٧,٦	١,٣١٦,٠	٨٤
٦٢,٣	٢٧,٧	٩,١	٢,٣	١٨,٠	٨,٣	١,٣٦٧,٩	٨٥
٦٨,٢	٢١,٨	٨,٥	٣,٤	١٥,١	٤,٨	١,٧٧٨,٢	٨٦
٦٧,٩	٢٢,١	٧,٣	٣,٥	١٥,١	٦,٢	١,٨٤٤,٢	٨٧
٦٨,٥	٢١,٥	٨,١	٣,٣	١٢,٦	٧,٥	١,٨٥٦,٨	٨٨
٦٤,٨	٢٥,٢	٧,٤	٤,١	١٦,٩	٦,٨	١,٦٦٢,٧	٨٩
٦٢,٦	٢٧,٤	٧,٧	٣,٢	١٧,٥	٩,٠	١,٦٥٩,٨	٩٠
٦٤,٧	٢٥,٣	٨,٣	٣,٣	١٦,١	٧,٦	١,٦٨٨,٨	٩١

المصدر (٨٦) البنك المركزي الاردني • نشرات احصائية مختلفة •

اولا : قطاعات الانتاج المادي :-

١- الزراعة :-

تبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة في الاردن حوالي ٨,٧ مليون دونم، لا يزرع منها بالفعل سوى ٣,٩ مليون دونم، كما بلغت نسبة المشتغلين بالزراعة في الستينات ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة، الا انها انكشفت الى ١٠٪ خلال العقد الماضي، و ٧,٥٪ فقط عام ١٩٨٦ ، اصف الى ذلك ان ضعف القطاع الزراعي، ادى الى اتساع الفجوة الغذائية بين الانتاج الزراعي والحيواني، وبين الاستهلاك ، فمثلا كان الانتاج الاردني من اللحوم يسد نحو ٥٩٪ من حاجات المواطنين خلال العقد الماضي، ولكن هذه النسبة هبطت الى ٢٩٪ فقط في اوائل هذا العقد، ونفس الشيء ينسحب على منتجات الالبان، وكذلك القمح الذي لم يعد يفي الانتاج المحلي منه، الا بنحو ٢٥٪ من الاستهلاك في السنوات الاخيرة، وهذا نتج عنه تزايد في نسبة الاستيراد من الخارج لهذه السلع، الامر الذي ادى الى المزيد من العجز في الميزان التجاري وتصادم قيمة الديون (٦٧) .

ولعل صفة التقلب من عام لآخر في الانتاج الزراعي، وبالتالي تنذب مشاركته في الناتج المحلي الاجمالي، كما هو واضح في جدول (٢) ترجع لاعتماد مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية على مياه الامطار، التي تنذب من عام لآخر، وتتغير معها كميات المحاصيل الزراعية، فقد واجه الانتاج الزراعي تقلبات حادة في بعض السنوات من السبعينات حيث انخفض الانتاج الزراعي عام ١٩٧٣، بنسبة ٢٦٪ بما كان عليه عام ١٩٧٢ ولعل ذلك يعود الى موجة الصقيع التي اثرت على المملكة عام ١٩٧٢، كما هبط الانتاج الزراعي عام ١٩٧٥ بنسبة ٣٦,٤٪ بسبب تناقص الامطار، مثلما حدث ايضا عام ١٩٧٩ واستمر الانخفاض في الانتاج الزراعي حتى وصل الى ادنى حد له عام ١٩٨٦ ، اذ بلغت نسبة مشاركته في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٤,٨٪ .

٢- الصناعة:-

يتصف القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، بوجود عدد قليل من الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية العالية، وعدد كبير من الصناعات المتوسطة والخفيفة والمشغل الصغيرة، وقد نمى هذا القطاع بشكل مضطرد خلال السنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠) وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية، بحيث اصبح يحتل مركز الصدارة بين مختلف القطاعات السلعية اذ شكلت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ١٨,٧٪ عام ١٩٨٠ بعدما كانت لاتزيد عن ١٠,٣٪ عام ١٩٧٠ ، وارتفعت هذه النسبة حتى بلغت ١٩,١٪ عام ١٩٨٤، جدول رقم (٢) .

ويعانى القطاع الصناعي في الاردن من مشكلات عديدة منها صغر حجم السوق، وقلة الموارد الطبيعية، وضعف الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى، وحتى داخل القطاع الصناعي نفسه، وضعف الجهات المحلية في اعداد وتطوير دراسات الجدوى للمشاريع، وتركز جغرافي للصناعات لصالح المدن الكبيرة وتركز حسب حجم الصناعة لصالح الصناعات الصغيرة، وارتفاع تكاليف الانتاج، وتدني حجم الاستثمار العربي والاجنبي في الصناعات الاردنية (٨٧) .

٣- الكهرباء والمياه :-

حافظ قطاع الماء والكهرباء على مدى مساهمته بنسبة ١,١ ٪ في الناتج الاجمالي المحلي خلال الاعوام (١٩٦٧ - ١٩٧٦) وارتفعت هذه النسبة ارتفاعا بسيطا الى ٢٪ خلال السنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٥)، والى ٣,٥٪ خلال الاعوام (١٩٨٥ - ١٩٩١) وهذه النسبة تبدو ضئيلة مقارنة مع القطاعات الاخرى، جدول رقم (٢) .

٤- قطاع الانشاءات :-

نما قطاع الانشاءات نموا كبيرا خلال النصف الثاني من السبعينات، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ ١٠٪ عام ١٩٨٣، ويستخدم هذا القطاع ١٥,٧٪ من مجمل العمالة، الا انه يعاني من ضعف الادارة واختناقات تمويلية وفنية، ولا يزال دور المؤسسة الاجنبية كبيرا في نشاطات هذا القطاع، نتيجة لضعف الائتلافات الوطنية واقتصار معظم الشركات المحلية على الاعمال المدنية، وتدني قدرتها في مجال التخطيط والبرمجة والتسعير والتنفيذ والتمويل، مما ادى الى عدم تمكنها من خلق صناعة انشائية تصديرية .

ثانيا :- قطاع الخدمات :-

يشتمل قطاع الخدمات على قطاعات كثيرة، اهمها: التجارة الداخلية والخارجية والادارة العامة والنقل، الى غير ذلك من المرافق الخدمية العامة . ويتصف الاقتصاد الاردني بصفة اصيلة لازمته منذ نشأته، وهي انه اقتصاد خدمات، اذ يلاحظ ان قطاع الخدمات حافظ منذ ذلك التاريخ وحتى الان على مركزه الاول بالنسبة للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وقد تراوحت نسبة هذه المساهمة ما بين ٦٣ - ٦٩٪ خلال الفترة (١٩٥٤ - ١٩٧٦) واستمرت هذه النسبة على حالها، اذ بلغت تقريبا ثلثي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٩١) جدول رقم (٢) ويعزى تورم قطاع الخدمات غير المنتجة الى عدد من الاسباب، كارتفاع الاهمية النسبية للسياحة، وتوسع مؤسسات الدفاع الكبيرة نسبيا، وتدفق عشرات الالوف من الفلسطينيين الذين تم تشريدهم وتهجيرهم من فلسطين الى الاردن، والذين لم تتح لهم كثيرا فرص العمل في القطاعات السلعية، كما تمتد حدود هذا الواقع، او الاختلال الهيكلي الى العقود الاولى، التي تأسست فيها امارة شرق الاردن، حيث تضخم دور الجيش بشكل كبير نسبيا منذ ذلك الوقت كقطاع رئيسي للانفاق (٨٨) .

٢- المالية العامة :-

تتصف المالية العامة بوجود عجز بين الايرادات الكلية والنفقات العامة للحكومة المركزية، وقد نتج عن هذا العجز ان تحول رصيد الموازنة العامة بين الفائض في بداية الخمسينات من هذا القرن، الى العجز ابتداء من عام ١٩٦٦ م . ويبين الجدول رقم (٣) الايرادات والنفقات العامة لبعض السنوات المختارة (بالالاف الدنانير)

جدول رقم (٣)

السنة	الايرادات	النفقات العامة	العجز او الوفرة	نسبة المساعدات الخارجية من الایرادات العامة %
١٩٦٤	٤٦,٢١١	٤٣,٦٢٤	-٢,٥٨٧	٢٣%
٦٦	٣٥,٣٥٨	٣٨,٦٠٠	-٣,٢٤٢	٢٨%
٧٠	٧٢,٨٠٠	٨٠,٧٠٦	-٧,٩٠٦	٤٨
٧٥	٢١٢,٥٢٧	٢٠٤,٨٦٤	+٧,٦٦٣	٤٧
٨٠	٥٢٥,٠١٧	٥٦٣,١٤٥	-٣٨,١٢٨	٣٩
٨٥	٨٤٤,٨٠٠	٨٠٥,٦٨٣	+٣٩,١١٧	٢٢
٨٨	٧٢١,٣	٩٢٥,٩٠	-٢٠٤,٦	٢١
٨٩	٨٥٥,٥	٩٩٢,٦٠	-١٣٧,١	٣٠
٩٠	٩٣٨,١	١٠٣٢,٦	-٩٤,٤	١٧,٥
٩١	١١١٢,٠	١٠٩٩,٦	+١٢,٤	٢٠

المصدر (٨٦) : البنك المركزي الاردني :- نشرات احصائية مختلفة .

ويبين الجدول رقم (٣) ان المساعدات الخارجية لعبت دورا رئيسيا في مجمل الایرادات العامة للدولة، فبلغت نسبتها عام ١٩٧٠ ، ٤٨% من مجمل الایرادات ، و ٣٩% عام ١٩٨٠ ، و ٣٠% عام ١٩٨٩ ، و ٢٠% عام ١٩٩١ ، كما شهدت الفترة (١٩٦٦ - ١٩٩١) عجزا مستمرا بالميزانية العامة ما عدا السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩١ اذ شكلت الایرادات العامة بما فيها الایرادات الخارجية ، وفرا في تلك السنوات

ونظرا للموقع الجغرافي المتوسط للاردن والاعباء التي تحملها في مجابهة الاطماع الصهيونية فقد تعرضت موارده المالية للاستنزاف المستمر ، والمتمثل بالنفقات الدفاعية المتزايدة، لذلك فقد كان من الطبيعي في ظل الموارد المحدودة، ان تضطر المملكة للاعتماد على مصادر خارجية لتمويل نفقاتها الدفاعية، والتي بلغت خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٦٩) ١٥,٨% من الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النسبة تعد عالية مقارنة

ب ٣٣ دولة نامية ، بلغ انفاقها الدفاعي ٣,٩ خلال نفس الفترة (٨٩) كما بلغت نسبة النفقات الدفاعية الى النفقات العامة ٧٤٪ عام ١٩٦٩ ، و ٢٥ ٪ عام ١٩٧٨ و ٢٢٪ عام ١٩٨٨م، و ١٩٪ عام ١٩٩١ ومع الرغم من انخفاض هذه النسبة في الثمانينات عنها في السبعينات والستينات، الا ان انها ظلت تشكل نسبة كبيرة الى مجمل النفقات العامة .

٣- الميزان التجاري :-

تكشف احصاءات تجارة الاردن الخارجية عن معاناة ميزان التجارة الاردني عجزا مزمننا اخذ بالتزايد في معظم السنوات، فقد زاد هذا العجز من ١١,٣٥ مليون دينار عام ١٩٥٠ الى ٤٢ مليون دينار عام ١٩٧٣ ، ويبين الجدول رقم (٤) قيمة الصادرات والواردات لبعض السنوات المختارة

جدول رقم (٤)
" بالالاف الدنانير "

السنة	الصادرات	الواردات	العجز
١٩٦٤	٨,٧٢٨,٠٠٠	٥٣,٥٥٨,٠٠٠	٤٤,٨٣٠,٤٠٠
٦٩	١٤,٧٤٨,٦٠٠	٦٧,٧٥١,٨٠٠	٥٣,٠٠٣,٢٠٠
٧٤	٤٩,٧٥٢,٤٠٠	١٥٦,٦٠٧,١٠٠	١٠٦,٨٥٤,٧٠٠
٧٨	٩٠,٩١١,١٠٠	٤٥٨,٩٤٢,٦٠٠	٣٦٨,٠١٦,٥٠٠
٨٢	٢٦٤,٥٢٧,٥٠٠	١,١٤٢,٤٩٣,٤٠٠	٨٧٧,٩٦٥,٩٠٠
٨٦	٢٥٦,٠٢٨,١٠٠	٨٥٠,١٩٩,٢٠٠	٥٩٤,١٧١,١٠٠
٨٨	٣٨١,٢٧٠,٨٠٠	١,٠٢١,٦٦٦,٧٠٠	٦٤٠,٩٩٥,٩٠٠
٩٠	٧٠٦,٠٨٧,١٠٠	١,٧٢٥,٨٢٨,١٠٠	١,٠١٩,٧٤٨,٠٠٠
٩١	٥٩٨,٦٢٦,٧٠٠	١,٧١٠,٤٦٢,٩٠٠	٩٣٩,٧١٨,٦٠٠

المصدر (٨٦) البنك المركزي الاردني ك نشرات احصائية مختلفة .

ويبين الجدول رقم (٤) ان العجز في الميزان التجاري قد اخذ بالتزايد منذ الخمسينات، حتى بلغ عام ١٩٧٨ ٣٦٨ مليون دينار، وارتفع هذا العجز الى ان وصل تقريبا مليار دولار عام ١٩٩٠ الا انه انخفض الى ٩٣٩ مليون دينار عام ١٩٩١م ومما يجدر ذكره في هذا المجال، ان النمو السريع للواردات قد صاحبه تحول اساسي في هيكلها، ففي حين ان حوالي ثلثي قيمة الواردات كانت تتألف طوال عقدي الخمسينات والستينات من سلع استهلاكية، فقد انعكست النسبة في اواخر السبعينات واولئل عقد الثمانينات اذ انخفضت السلع الاستهلاكية الى حوالي الثلث، اما الثلثان الباقيان من الواردات، كان قوامها مواد خام وسلعا رأسمالية (١٠) .

٤- المديونية :-

يعاني الاردن مديونية كبيرة تطورت قيمتها مع مرور السنين، وحتى عام ١٩٧٦ كانت اغلب الديون الخارجية- ٨٣ ٪ منها - تتمثل في قروض عامة بشروط ميسرة، غير ان هذا التركيب للمديونية الخارجية، سرعان ما تغير لتتهبط القروض العامة الى ٦٠ ٪ من الدين الخارجي، وتتقدم القروض والاستثمارات الخاصة لتمثل ٤٠ ٪ من الدين الخارجي عام ١٩٨٠، ويحدث هذا التغير في تركيب الدين الخارجي في اطار زيادة كبيرة للقروض الخارجية متوسطة وطويلة الاجل في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) مما جعل خدمة الدين ترتفع الى ٣٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وقد صاحب ذلك كله تناقص في الاحتياطيات من النقد الاجنبي، والتي بلغت ذروتها عام ١٩٨٨ (٩٠) .

لقد بلغت قيمة الدين الخارجي عام ١٩٦٧ حوالي ٣١ مليون دينار، وارتفعت هذه النسبة الى ٥٣٣ مليون دينار عام ١٩٨١، والى ١,٢ مليار دينار عام ١٩٨٧، و ٣,٨٣ مليار دينار عام ١٩٨٨، والى ٦,٠٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، وانخفضت الى ٥,٥ مليار دولار عام ١٩٩١ (٨٦) .

٥- المصادر الطبيعية والمعدنية :-

يفتقر الاردن الى وجود مصادر طبيعية للطاقة التقليدية، كالنفط والفحم الحجري والغاز الطبيعي، والمساقط المائية في اراضيه، اما المعادن الاخرى كالنحاس والمنغنيز وغيرها فهي في الغالب موارد غير كافية كما ونوعا، عدا الفوسفات والبوتاس، اللذان يعتبران اهم الموارد المعدنية في الاردن، ويعتبر الاردن ثالث مصدر للفوسفات في العالم، والذي بدأ استثماره تجاريا وتصديره عام ١٩٥١، اما البوتاس فان الاردن يأتي في المرتبة الخامسة في العالم من حيث انتاجه الذي بدا عام ١٩٨٢، وتشكل صادرات هذا المعدن موردا مهما من موارد الدخل الاردني (٦٧)

لقد جرت محاولات عديدة للتنقيب عن النفط في الاردن، وما برح العثور عليه و استخراجه بكميات كافية لسد حاجات البلاد مجرد امل، فخلال عام ١٩٨٢ م، وضعت الحكومة الاردنية مشروعاً مدته خمس سنوات للتنقيب عن النفط، واستمر التنقيب حتى اوائل العقد الحالي، وما يدعو للاهتمام بهذا القطاع، هو ان فاتورة النفط اصبحت تتقل كاهل الاردن المالي، وتزداد قيمة هذه الفاتورة سنة بعد سنة حتى بلغت قيمتها في نهاية عام ١٩٨٤ حوالي ٢٠٤ مليون دينار اي اكثر من قيمة المساعدات المالية التي تلقاها الاردن بمبلغ ٨٠ مليون دينار (٩١) .

وتعد الاردن دولة شحيحة بالموارد المالية، يسودها الجفاف، فحوالي ٧٥٪ من جملة مساحتها الكلية يقل متوسط الامطار السنوية عليها عن ١٠٠ ملم في حين ان ١٪ من جملة مساحتها يزيد متوسط امطارها السنوية عن ٦٠٠ ملم .

وهكذا يتضح لنا ان الاردن بلد فقير في الموارد الاولية الطبيعية، وقد ترتب على ندرة الموارد ان اثر ذلك سلبيًا على الاقتصاد الاردني، الامر الذي ادى الى زيادة اعباء الميزانية وتبعه استمرار العجز في الميزان التجاري .

٦- السكان :-

تتسم الخصائص السكانية في الاردن بارتفاع معدل النمو السكاني، فقد تضاعف عدد السكان ٢,٤ مرة خلال الفترة (١٩٦١-١٩٨٢) اذ بلغ النمو السكاني ٥٪، شكلت الزيادة الطبيعية ٣,٨٪ منها والباقي يرجع الى القوى المهاجرة من المناطق المحتلة نتيجة الاحتلال الاسرائيلي، وفي نفس الوقت لم يقابل هذه الزيادة زيادة محسوسة في الموارد (٩٢) وهذه النسبة في الزيادة الطبيعية للسكان تعد من اعلى النسب في العالم، بالإضافة الى عدم توازن التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتركز نحو ٨/٧ من السكان في حوالي ٨/١ مساحة البلاد مما يخلق كثيراً من الضغوط والاختناقات في اسواق كثيرة .

ويتميز التركيب العمري بارتفاع نسبة صغار السن (اقل من ١٥ سنة) ، حيث شكلت هذه الفئة ٥٠٪ من مجموع السكان في عام ١٩٨٥، وقد اسهم ذلك الى جانب عوامل اخرى في ارتفاع نسبة الاعالة لتبلغ ١ : ٥ (٧٠) كما عانى الاردن من نقص في فرص العمل لسكانه الاصلاء حتى قبل تدفق الفلسطينيين، الا ان هذه المشكلة ازدادت تفاقمًا فقد شهدت البطالة تقلبات مهمة في الخمسة والعشرين عاما الاخيرة، اذ بلغت ٧,١٪ عام ١٩٦١، ولكنها زادت الى ١٤٪ بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة، وفي عام ١٩٧٣ كانت ٨٪ ولكنها انخفضت الى ٢٪ عام ١٩٧٦ وقدرت ب ٨٪ عام ١٩٨٥، الا

انها ارتفعت الى معدلات عالية اثر ازمة الخليج وعودة كثير من المغتربين من البلدان الخليجية، حتى بلغت ١٥٪ (٩٢) .

ولا جدل ان الخلل في النمو الطبيعي للسكان والتركيب العمري، يشكلان خلا مريكا للدولة على الصعيد الاقتصادي، فاحتياجات المجتمع للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية تؤدي الى لجوء الدولة الى طلب المساعدات الخارجية .

ويتضح مما سبق، ان الاقتصاد الاردني يعد واحدا من الاقتصاديات التي تعاني كثيرا من اوجه التخلف، وغلبة انواع مختلفة من الاختلالات الهيكلية على انحاءه، واذا كان الاردن بلدا فقيرا اصلا بموارده الطبيعية المكتشفة والمستغلة الامر الذي يشكل عائقا رئيسيا في سبيل تنميته، فان موقعه الجغرافي خلق له كثيرا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن اغتصاب فلسطين، وتشريد اهلها وانشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ ، ثم توسعها باحتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧م، وامتداد تأثيرها على بعض الفعاليات الاقتصادية في الضفة الشرقية، كل ذلك أدى الى الاعتماد المفرط على المساعدات والقروض الخارجية، لسد النقص الحاصل في موارده المالية، وتذكر مختلف الدراسات والاحصاءات الدولية المتاحة، ان المملكة تعد من اكثر الدول اعتمادا على المعونة الاجنبية، فقد كان الاردن الى جانب اليونان واسرائيل والصين الوطنية، على رأس الدول المتلقية المعونة الاجنبية من زاوية نصيب الفرد فيها طوال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٦٢) وفي الفترة (١٩٧٩-١٩٨٥) احتل الاردن المرتبة الخامسة بين الدول المتلقية للمساعدات في العالم .

لقد سعت الحكومة الاردنية نحو تحقيق معدلات نمو ذات مستوى مرتفع نسبيا، مقداره ٧٪ في الخطة الثلاثية للاعوام (١٩٧٣-١٩٧٥) و١٢٪ في الخطة الخمسية الاولى للاعوام (١٩٧٦-١٩٨٠) و ١١٪ في الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) لذلك، فقد زادت اعتماد الاردن على الاقتراض الخارجي في اواخر السبعينات، فتصاعد حجم ديونه الخارجية مع بداية الثمانينات، حتى وصلت اعباؤها الى مستويات باهظة في السنوات الاخيرة، ويؤكد الملك الحسين بان البنية التحتية وبناء القوات المسلحة هما اللذان دفعا الاردن الى طلب المساعدات والاقتراض من مصادر اجنبية، اذ يقول في خطاب وجهه الى الشعب الاردني في ٢٦/٥/٨٩ " ان انشاء البنية التحتية، وبناء القوات المسلحة هما اللذان اوجبا علينا الاقتراض الخارجي، فهل كان من الخطأ اقامة بنية تحتية او هل من الخطأ دعم قواتنا المسلحة " .

لقد دفعت المساعدات الاجنبية الحكومة الاردنية الى توسيع نطاق نشاطها في المجالات المدنية والعسكرية والنفقات الجارية والانمائية على السواء، كما تمكنت من

تمويل فائض الاستيراد كبير الحجم نسبياً، والذي زاد عام ١٩٦٨ عن مجموع ما تلقته البلاد من المساعدات الخارجية، وأكد عام ١٩٦٩ هذا التدهور، إذ كانت قيمة فائض الاستيراد (العجز في الميزان التجاري)، أكثر مما كان عليه في عام ١٩٦٨، إذ إن حجم المساعدات الخارجية كانت فيه أقل مما كان عليه في عام ١٩٦٨، وظل فائض الاستيراد يزيد على مجموع المساعدات الرسمية ومساعدات الأمم المتحدة حتى عام ١٩٩١ .

يتبين مما سبق، أن المساعدات الخارجية كانت مهمة جداً لمساعدة الاقتصاد الأردني على النهوض بأعبائه الثقيلة، وفي تحقيق معدلات نمو سنوية حقيقية فاقت مثيلاتها في كثير من الدول النامية .

الفصل الثالث

المبحث الاول: المساعدات الامريكية للاردن

أولا : بداية المساعدات الامريكية للاردن

ثانيا :حجم المساعدات الامريكية للاردن

ثالثا :انواع المساعدات الامريكية للاردن

المبحث الثاني: التوجهات السياسية للمساعدات الامريكية للاردن

أولا: المساعدات الامريكية بعد حرب ١٩٦٧

ثانيا: المساعدات الامريكية بعد حرب ١٩٧٣

ثالثا: المساعدات الامريكية بعد كامب ديفيد ١٩٧٩

رابعا: المساعدات الامريكية بعد عام ١٩٨٥

المبحث الثالث: المساعدات الامريكية والتنمية في الاردن

أولا : اثر المساعدات الامريكية على التنمية في الاردن

ثانيا :اتجاهات التطوير للمساعدات الامريكية في الاردن

الفصل الثالث

المبحث الاول: المساعدات الامريكية للاردن

اولا : بداية المساعدات الامريكية للاردن

كانت بريطانيا خلال الفترة (١٩٢٣ - ١٩٤٩)، المانح الوحيد للمساعدات الخارجية للاردن ، الا ان الفترة التي تلت عام ١٩٤٩ شهدت تناقصا في هذه المساعدات، فقد خرجت بريطانيا من الحرب الثانية، ضعيفة منهكة مثقله بالالتزامات الاقتصادية الداخلية والخارجية، والتي لم تعد قادرة على تحمل اعبائها، بينما خرجت الولايات المتحدة من الحرب بقوة اقتصادية هائلة ، الامر الذي جعلها قادرة على تنفيذ برامج مساعدات هائلة للخارج (٩٣)

لقد مرت العلاقات الامريكية الاردنية في ثلاث مراحل، يمكن ايجازها فيما

يلي:-

١- المرحلة الاولى :

وهذه المرحلة تمتد بين عامي (١٩٤٦ - ١٩٤٩)، حيث لم تكن العلاقات بين البلدين وطيدة، على الرغم من حقيقة، ان الامير عبد الله كان قد اعلن الحرب على المانيا بجانب الحلفاء خلال الحرب الثانية، وربما تأثر الموقف الامريكي بعدة عوامل تصاعدت ضمن الجماعات المؤيدة للصهيونية، والتي طالبت بضرورة فتح امارة شرق الاردن للهجرة والاستعمار اليهودي، ولذلك لم تعترف الولايات المتحدة بالاردن عندما اعلن استقلاله عام ١٩٤٦، بل تأخر اعلان الاعتراف بالاردن حتى

١٩٤٩/١/٣١ (٦٤)

٢- المرحلة الثانية :-

وهذه المرحلة تمتد ما بين عامي (١٩٥٠ - ١٩٥٦)، حيث ظهر بوضوح الاهتمام الغربي بالاردن، بسبب اهميته الاستراتيجية، والواقع بين البحر الابيض وخليج العقبة، واحتوائه على معظم الاماكن المقدسة، وحدوده الطويلة مع اسرائيل ومشاركته للاجئين الفلسطينيين ، كما ادت مشكلات الاردن الكثيرة الى جعل المساعدة المالية ملحة للحفاظ على استقرار المملكة واستقلالها .

وبالرغم من الموقف العلني المعادي الذي اتخذته الحكومات العربية - ومن ضمنها الاردن - من مشروع الدفاع الغربي * (Middle East Defence Organization) الا ان الاردن تلقى خلال السنوات (١٩٤٩ - ١٩٥٢) مساعدات بلغت ٥,٢ مليون دولار، كما عقدت اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة والاردن في النصف الثاني من عام ١٩٥١، نصت على قبول مشاريع النقطة الرابعة (Point 4) ففي ١٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٠ طلبت الحكومة الاردنية من الولايات المتحدة الاستفادة من المعونة الفنية والمالية الامريكية المنبثقة من مشروع النقطة الرابعة -نسبة الى النقطة الرابعة من الخطاب الذي لقيه الرئيس ترومان عام ١٩٤٩ - في شهر ابريل عام ١٩٥١، فوعدت اول اتفاقية للتعاون الفني بين الولايات المتحدة والاردن، قدمت الولايات المتحدة بموجبها مساعدات فنية واقتصادية للاردن، بلغ مجموعها حتى عام ١٩٥٦ حوالي ٢٨,٩٤ مليون دولار (٧٢)

وحتى نهاية عام ١٩٥٦ لم تقدم الولايات المتحدة اي مساعدات عسكرية للاردن، كما ان التبادل الدبلوماسي الوحيد، كان توقف قصير في الاردن من قبل وزير الخارجية جون فوستردالاس عام ١٩٥٣، في اطار جولته في منطقة الشرق الاوسط (٩٤)

٣- المرحلة الثالثة : بعد عام ١٩٥٧

على اثر ازمة السويس، اعلن الاردن في اذار عام ١٩٥٧، انتهاء المعاهدة البريطانية الاردنية وقبول المعونة العربية، لتحل محل المعونة البريطانية اذ خصصت اتفاقية التضامن العربي الموقعة في عام ١٩٥٧ مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه استرليني، ولعشر سنوات تدفعها كل من السعودية ومصر وسوريا (٩٥)

وفي نيسان ١٩٥٧ امتعت الولايات المتحدة من الوفاء بالالتزاماتها المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها مع الاردن منذ عام ١٩٥١، عندما اتجه رئيس الوزراء الاردني (سليمان النابلسي) الى الاتحاد السوفيتي، الذي اعلن قبوله اقامة علاقات دبلوماسية مع الاردن، وعلق احد ضباط البلاد على هذا التوجه بقوله (بيدو اننا سنصبح شيوعيين في وقت قريب) (٩٧ : ٨٣) وهو التوجه الذي كان يعارضه الملك حسين بشدة، فامر رئيس الوزراء بتقديم الاستقالة، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة ابراهيم هاشم الذي عد من الشخصيات المحبذة للتعاون مع الولايات المتحدة (٩٦) .

* مشروع الدفاع الغربي (M.E.D.O) : هو مشروع اقترحه بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا عام ١٩٥٠، ويقضي باقامة قيادة عليا للحلفاء في الشرق الاوسط.

لقد كان للوضع المالي والاقتصادي في عام ١٩٥٧، أثر كبير في دفع الملك حسين الى البحث عن حلفاء جدد وموارد اقتصادية ومالية جديدة، فقد نكصت الدول العربية عن الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاقية التضامن العربي، إذ لم تدفع مصر ولا سوريا قرشا واحدا، الا أن الملك سعود سارع الى دفع حصة السعودية والتي بلغت ٢,٥ مليون دينار، كان وصولها بمثابة " المن والسلوى من السماء، لان الخزينه كانت خاوية" (٩٧: ٩٦)

وقد وجد الملك الحسين في العرض الامريكي الممثل لمبدأ ايزنهاور - الذي ظهر عام ١٩٥٧، والقاضي بتقديم المساعدة الى جميع دول الشرق الاوسط التي تخشى مواجهة التدخل الشيوعي فيها - فرصة مواتية لتخليص البلاد من مصائبها المالية والاقتصادية، لذلك أعلن الحسين عن قبوله لا معونة غير مشروطة، فأرسل وزير الخارجية الاردني سمير الرفاعي ملاحظة الى السفير الامريكي في عمان، سائلا عن مساعدات اقتصادية للاردن، وفي نفس اليوم قدمت الولايات المتحدة ١٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية دون شرط، إعترافا منها بنجاح الحسين بالحفاظ على استقلال مملكته ووحدتها، والتي عدته الولايات المتحدة مصلحة حيوية لها (٦٤ : ٢٧٧) .

كما عقدت الحكومة الاردنية في ١٩٥٧/٦/٢٦ م مع الولايات المتحدة، اتفاقية عامة للمساعدات الفنية والاقتصادية، وبموجب هذه الاتفاقية وافقت الولايات المتحدة على تقديم مساعدات اقتصادية وفنية للاردن، وحلت هذه الاتفاقية محل الاتفاقيات الأخرى التي عقدها الاردن مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥١، وبعد الانقلاب العراقي في ١٩٥٨/٧/١٤، وافق وزير الخارجية الامريكي دلاس، بأن تقوم بريطانيا بارسال قوات الى الاردن بناء على طلب الملك الحسين، كما أعلنت الولايات المتحدة بأنها ستقدم ٥٠ مليون دولار مساعدة للاردن، وفي نفس الوقت أعلنت بريطانيا بأنها ستقدم جينه استرليني، بالاضافة الى المليون الاخر الذي سبق الاتفاق عليه (٩٧ : ١٠٧)

ثانيا : حجم المساعدات الامريكية للاردن

يمكن المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للاردن الى قسمين هما

١- مساعدات اقتصادية

٢- مساعدات عسكرية

ويبين الجدول رقم ٥ حجم هذه المساعدات .

جدول رقم ٥
المساعدات الامريكية للاردن (بالمليون دولار)

مساعدات عسكرية		مساعدات اقتصادية		القروض		المنح		مجموع المساعدات الامريكية للاردن	السنة
نسبتها	قيمتها	نسبتها	قيمتها	نسبتها	قيمتها	نسبتها	قيمتها		
.	.	١٠٠	٥,٢	.	.	١٠٠	٥,٢	٥,٢	١٩٥٢-١٩٤٩
.	.	١٠٠	٢٨,٩٤	.	.	١٠٠	٢٨,٩٤	٢٨,٩٤	١٩٥٥-١٩٥٢
.	.	١٠٠	٨,١	٨٢	٦,٦	١٧	١,٤	٨,١	٥٦
.	.	١٠٠	٢٢,١	١٥	٣,٣	٨٥	١٨,٨	٢٢,١	٥٧
٢٠	٩	٨٠	٣٧,٤	٢,٢	٠,٨	٩٧,٨	٤٥,٤	٤٦,٤	٥٨
٢,٢	٢,٢	٩٦,٧	٦٤,٩	٢٨	١٨,٧	٧٢	٤٨,٤	٦٧,١	٥٩
٥,٦	٣	٩٤,٤	٥١,٥	٦,٥	٣,٥	٩٣,٥	٥١	٥٤,٥	٦٠
٣,٦	٢,٢	٩٦,٤	٦٧,٦	٣٢	١٢,٢	٦٨	٤٧,٩	٧٠,١	٦١
١٢,٢	٦,٦	٨٧,٨	٤٧,٦	١٤	٧,٤	٨٦	٤٦,٨	٥٤,٢	٦٢
٢٦,١	٦,٣	٧٢,٩	٤٦,٣	٣١	١٩,٢	٦٩	٤٣,٤	٦٢,٦	٦٣
١٠	٥,٥	٩٠	٤٩,٥	١٤	١٣	٧٦	٤٢	٥٥	٦٤
١٨	٩,١	٨٢	٤٢,٨	٣٥,٣	١٨,٣	٦٤,٧	٣٣,٦	٥١,٩	٦٥
٢٣	٢٢,٣	٦٧	٤٥,٦	٤٥	٣٠,٤	٥٥	٣٧,٥	٦٧,٩	٦٦
٢٤	١٤,٤	٧٦	٤٥,٥	٦٤	٣٨,٢	٣٦	٢١,٥	٥٩,٥	٦٧
٢	٠,٤	٩٨	١٩	٨٢,٥	١٦	١٧,٥	٣,٤	١٩,٤	٦٨
٥٥	١٤,٢	٤٥	١١,٨	٨٧	٢٢,٦	١٣	٣,٤	٢٦	٦٩
٢	٠,٢	٩٨	١٢,٢	٦٨,٦	٨,٥	٣١,٤	٣,٩	١٢,٤	٧٠
٧٨	٥٩,٢	٢٢	١٦,٨	٣٧,٥	٢٨,٥	٦٢,٥	٤٧,٥	٧٦	٧١
٤٧	٥٢,٢	٥٣	٥٩,٤	٦٦,١	٦٢,١	٤٣,٩	٤٩,١	١١١,٦	٧٢
٣٦	٣٩	٦٤	٧٠,٦	٤١	٤٥,١	٥٩	٦٥	١١٠,١	٧٣
٤١,٣	٤٥,٧	٥٨,٢	٦٤,٥	١٤,٢	١٥,٦	٨٥,٨	٩٤,٦	١١٠,٢	٧٤
٥١,٣	١٠٤,٦	٤٨,٧	٩٩,٣	٢٧	٥٥	٧٣	١٤٨,٩	٢٠٣,٩	٧٥
٦٩,٤	١٢٨,٢	٣٠,٦	٦١,٩	٥١	١٠٣,١	٤٩	٩٩,١	٢٠٢,٢	٧٦
	٢٧١,٦		=		=		=	٨٩٦,٢	٧٧
			=		=		=	=	٧٨
	١٣٠		=		=		=	=	٧٩
٥٥,٢		٤٤,٨	٤٩١,٨	٣٥	٣٩١,١٥	٦٥	٧١٤,٠٦	=	٨٠
			=		=		=	٥٤,٨	٨١
	٢١٤,٩		=		=		=	٧٢,٣	٨٢
			=		=		=	٧٢,٩	٨٣
٨٦,٧	١١٤,٦	١٣,٣	١٧,٦٦	-	-	-	-	١٣٢,٢٦	٨٤
٤٨	٩٢	٥٢	١٠٠	-	-	-	-	١٩٢	٨٥
٤٧	٨٢	٥٣	٩٥	-	-	-	-	١٧٨	٨٦
٢٧,٥	٤٢	٧٢,٥	١١١	-	-	-	-	١٥٣	٨٧
٤٥	٢٨	٤٦	٢٤	-	-	-	-	٥٢	٨٨
٤٣	١٢	٥٧	١٦	-	-	-	-	٢٨	٨٩
٤٥,٤	١٥٢٢,٦	٥٤,٦	١٨٣٤,٢	-	-	-	-	٢٣٥٦,٨	المجموع

- غير متوفر المصادر: اقتبست الارقام :

للسنوات (١٩٤٩-١٩٧٣) من : (٩٤) Stephen Kaplen

للسنوات (١٩٧٤-١٩٧٦) من : (٥٤) University of Chicago: The Middle East U.S Policy

للسنوات (١٩٧٦-١٩٨٣) من : (٥٨) خليل حماد - المساعدات الامريكية للاقطار العربية واسرائيل

للسنوات (١٩٨٣-١٩٨٥) من : (١٤) محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الامريكية لاسرائيل

للسنوات (١٩٨٥-١٩٨٩) من : (٥١) U.S Department of Commerce

* جمعت السنوات من عام (١٩٧٧-١٩٨٣) لعدم توفر معومات من كل سنة على حدة

يبين الجدول رقم (٥) ان المساعدات الامريكية للاردن بلغت في الفترة من عام (١٩٤٩-١٩٨٩)، حوالي ٣٣٥٦,٨ مليون دولار، منها ٥,٢ مليون دولار خلال الفترة (١٩٤٩ - ١٩٥٢) (فترة خطة مارشال)، و ٢٩٧,٢٤ مليون دولار خلال فترة قانون الامن المشترك (١٩٥٣-١٩٦١)، اما فترة قانون المساعدات الخارجية من (١٩٦٢-١٩٨٩) فقد بلغت قيمة هذه المساعدات فيها حوالي ٣٠٥٤,٣٦ مليون دولار .

وبامعان النظر في الجدول، نجد ان المساعدات الاقتصادية بلغت قيمتها خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٨٩) ١٨٣٤,٢ مليون دولار، وهو ما نسبته ٥٤,٦٪ مجموع المساعدات كان منها ٥,٢ مليون دولار في فترة خطة مارشال، و ٢٨٠,٧٤ مليون دولار في فترة قانون الامن المشترك، و ١٥٤٨,٢٦ مليون دولار خلال فترة قانون المساعدات الخارجية، اما المساعدات العسكرية فقد بلغت في نفس الفترة (١٩٤٩-١٩٨٩) ١٥٢٢,٦ مليون دولار وهو مايشكل ٤٥,٤٪ من مجموع المساعدات، كان منها ١٦,٢ مليون دولار في فترة قانون الامن المشترك (١٩٥٣ - ١٩٦١) فيما بلغت قيمتها في فترة قانون المساعدات الخارجية حوالي ١٥٠٦,٢ مليون دولار .

ويبين الجدول رقم (٥) ان المنح قد شكلت ما نسبته ٦٤,٨٪ من مجموع المساعدات خلال الفترة من (١٩٤٩-١٩٨٣)، بحوالي ١٧٠٠,٨ مليون دولار، في حين بلغت القروض ٩٢٠,٦٤ مليون دولار خلال نفس الفترة بما نسبته ٣٥,٢٪ وبمقارنة سريعة لحجم المساعدات المقدمة للاردن من الولايات المتحدة مع الاقطار الاخرى نجد ان اسرائيل حصلت على ما مجموعه ١٠٧ مليار دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية منذ قيامها عام ١٩٤٨، اذ قدمت الولايات المتحدة اول معونة اقتصادية لاسرائيل عام ١٩٤٨ عندما منح الرئيس ترومان اسرائيل مائة مليون دولار بعد ايام من الاعتراف بها، في حين قدمت الولايات المتحدة مساعدة لمصر، قدرت بـ ١٨,٦ مليار دولار حتى عام ١٩٨٥، وحصلت تركيا في نفس الفترة على ١١,٩ مليار دولار (٩٨)

ثالثا : انواع المساعدات الامريكية للاردن

اولا : المساعدات الاقتصادية الامريكية للاردن

بلغت قيمة المساعدات الاقتصادية الامريكية للاردن في الفترة من (١٩٤٦-١٩٩٠) ١٨٧٧,٨ مليون دولار، كانت قيمة المنح فيها ١٥٣٨,٨ مليون دولار، بنسبة وصلت الى ٨١,١٪ الى مجموع المساعدات الاقتصادية، وقيمة القروض ٣٣٩,١ مليون دولار بنسبة ١٨,١٪ من مجموع المساعدات وهذه يمكن تصنيفها في ثلاثة انواع:

اولا :- دعم الميزانية وقروض التنمية (Budget Support and Development Loans and Grants)

تقدم هذه المساعدات عن طريق الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (U.S Aid) حيث تقدم مساعدات دعم الميزانية على شكل منح نقدية، الا ان مساعدات التنمية تأتي على شكل قروض، اذ انها ليست ضمن برنامج التعاون الامريكي الاردني، لذلك فان حصة صغيرة من مساعدات التنمية تكون على شكل منح ومؤخرا فقد عدت (U.S Aid) عائدات برنامج البضائع المستوردة (Commodity Import Program) وهو البرنامج الذي يغطي البضائع المستوردة من الولايات المتحدة - وعائدات المنح النقدية كسياسات التصدير (Export Policy Reform Cash Grant) عدتها كمساعدات لدعم الميزانية .

لقد بلغ مجموع ما قدمته الولايات المتحدة للاردن ضمن هذا البرنامج، حوالي ١٦٣٢,٢ مليون دولار، كان منها ١٣٥٨,٥ مليون دولار منحا، و ٢٧٣,٧ مليون دولار قروضا ، فخلال فترة مشروع مارشال قدمت الولايات المتحدة ٤,٧ مليون دولار ضمن هذا البرنامج، كما قدمت خلال فترة قانون الامن المشترك (١٩٥٣-١٩٦١) ٢٢٧,٥ مليون دولار في حين بلغت ١٢٤٥,٤ مليون دولار في الفترة (١٩٦٢ - ١٩٨٦) اما في عام ١٩٨٧ فقد بلغت حصة المساعدات ضمن هذا البرنامج ١١١,١ مليون دولار انخفضت هذه القيمة في الاعوام اللاحقة الى ٢٣,٧ ، ١٦ ، و ٣,٨ مليون دولار خلال الاعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ على التوالي جدول رقم (٦)

٢- مساعدات الغذاء (Food Aid)

تقدم هذه المساعدات ضمن برنامج الطعام من اجل السلام (Food for Peace Program) تطبيقا للقانون الامريكي العام رقم ٢١٦ الذي صدر عام ١٩٥٢، والذي يقدم مساعدات على شكل منح وكذلك القانون الامريكي العام ٤٨٠ (PL480) الذي صدر عام ١٩٥٤، - نص على افضل استخدام لفائض المحاصيل الزراعية الامريكية، في سبيل الوصول باهداف السياسة الخارجية الامريكية الى اقصى الغايات- والذي يقدم مساعدات على شكل قروض .

وبيين الجدول رقم (٦) أن قيمة هذه المساعدات في الفترة (١٩٤٩-١٩٩٠) بلغت ٢٤٤,١ مليون دولار، كان منها ١٧٨,٧ منحا، و ٦٥,٤ مليون دولار قروضا، ففي فترة قانون مارشال قدمت الولايات المتحدة للاردن ٠,٤ مليون دولار ضمن هذا البرنامج، فيما ارتفعت هذه القيمة الى ٤٦,٩ مليون دولار في الفترة (١٩٥٣-١٩٦١) وصلت الى ١٥٥,٥ مليون دولار خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٨٦) وعادت مرة أخرى الى الظهور عام ١٩٩٠ بقيمة ٤١,٣ مليون دولار بعد توقف دام ثلاث سنوات .

٣- مساعدات أخرى

وتشتمل هذه المساعدات على مدفوعات للعمل التطوعي، وأعمال الاغاثة وإعادة التوطين، وهي مبالغ يسيرة جدا، إذ بلغت قيمتها في الفترة (١٩٤٩-١٩٩٠) ١,٥ مليون دولار كان منها ٠,١ مليون دولار في فترة مشروع مارشال ، و ١,٢ مليون دولار في فترة قانون الامن المشترك و ٠,٢ مليون دولار خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٨٦)

٤- البرنامج التكميلي :- Supplementray Program

في عام ١٩٨٥، قدمت الولايات المتحدة للاردن ٢٥٠ مليون دولار ضمن البرنامج التكميلي لتغطية الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) ، وكان هدف هذا البرنامج دعم ميزان المدفوعات الاردني، ودعم بعض مشروعات التنمية، وتضمن هذا البرنامج ١٦٠ مليون دولار لبرنامج البضائع المستوردة (CIP) فيما عطت ٩٠ مليون دولار مشروعات التنمية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) (٩٩)

جدول رقم (٦)
المساعدات الاقتصادية الامريكية للاردن بالمليون دولار

البرنامج	فترة مارشال ١٩٤٩ - ١٩٥٢	فترة قانون الامن المشترك ١٩٥٢ - ١٩٦١	١٩٦٢ - ١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مجموع المساعدات الاقتصادية	٥,٢	٢٧٥,٦	١٤٠١,١	١١١,١	٢٣,٧	١٦	٤٥,١	١٨٧٧,٨
أ- القروض	٠	٤,٧	٢٢٧,٢	٢	٥,٢	-	-	٢٣٩,١
ب- المنح	٥,٢	٢٧٠,٩	١٠٧٣,٩	١٠٩,١	١٨,٥	١٦	٤٥,١	١٥٣٨,٨
١- دعم الميزانية والتنمية	٤,٧	٢٢٧,٥	١٢٤٥,٤	١١١,١	٢٣,٧	١٦	٣,٨	١٦٣٢,٢
أ- القروض	٠	٤,٧	٢٦١,٨	٢,٠	٥,٢	-	-	٢٧٣,٧
ب- المنح	٤,٧	٢٢٢,٧	٩٨٣,٦	١٠٩,١	١٨,٥	١٦	٣,٨	١٣٥٨,٥
٢- الغذاء من اجل السلام	٠,٤	٤٦,٩	١٥٥,٥	٠	٠	٠	٤١,٣	٢٤٤,١
أ- القروض	٠	٠	٦٥,٤	٠	٠	٠	٠	٦٥,٤
ب- المنح	٠,٤	٤٦,٩	٩٠,١	٠	٠	٠	٤١,٣	١٧٨,٧
٣- مساعدات اخرى	٠,١	١,٢	٠,٢	٠	٠	٠	٠	١,٥
أ- القروض	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ب- المنح	٠,١	١,٢	٠,٢	٠	٠	٠	٠	١,٥

احتسبت من U.S.Aid: U.S fiscal Year States October end September 30, 1990

ثانيا: المساعدات الامريكية العسكرية للاردن

قبل عام ١٩٥٧ لم تقدم الولايات المتحدة اية مساعدة عسكرية للاردن، الا ان تفاقم ازمة ١٩٥٧ ، دفعت الحكومة الامريكية لتمويل الحوالات البريطانية لـ ١٢ طائرة و ١٠٠ سيارة وعربة مصفحة لنقل الجنود، وكمية من الاسلحة الخفيفة والمعدات، بالاضافة الى مجموعة من الدبابات، و ٤ طائرات نقل، وعدد كبير من الرشاشات المضادة للدبابات، وكمية اضافية كبيرة من اسلحة الحرب البرية والمعدات (٩٤) .

وفي اواخر الخمسينات وافقت واشنطن على دعم جديد لبناء الجيش، وتمويل شراء ١٠٠ دبابة، وعدد مساو من العربات الناقلة للجنود، وعدد كبير من الرشاشات المضادة للدبابات والمدفعية، وعدة حربية اخرى، كما فتحت الحكومة الامريكية اعتمادا ماليا باعت خلاله للاردن سرب من طائرات التصدي (F.104) .

وعلى اثر الهجوم الاسرائيلي على قرية السموع الاردنية في تشرين الثاني ١٩٦٦ - وبسبب اهتمام واشنطن الكبير في ذلك الوقت للحصول على الدعم السياسي والعسكري للاردن - فقد انشأت جسرا جويا عسكريا واسرعت في نفس الوقت بتزويد الاردن بصفقة سلاح اخرى (٩٤)

لقد ادت الخسائر الكارثية في المعدات الحربية خلال حرب ١٩٦٧ ، الى زيادة الضغط المحلي على الملك الحسين للتعويض عن هذه الخسائر - بعد ما سارعت موسكو للتعويض عن خسائر سوريا ومصر - مما دفع واشنطن الى الموافقة اخيرا على تزويد الاردن باسلحة رئيسية جديدة لمساعدته في اواخر عام ١٩٦٨ ، فازسلت تقريبا ٢٠٠ دبابة وعربة مدرعة وكميات كبيرة من المدفعية، واسلحة الحرب البرية والمعدات، وقد مولت هذه المعدات من قبل وزراء الدفاع الامريكية .

وبعد الحرب الاهلية عام ١٩٧٠ ، عوضت واشنطن خسائر القوات المسلحة الكبيرة من الدبابات وناقلات الجنود المصفحة ومعدات اخرى ، كما دافعت ادارة ينكسون على تحويل دبابات وعربات مصفحة اضافية ، مشتملة على نوع الدبابات (M-60) وسرب ثان من طائرات (F.104) وسربين من طائرات (F.5E) متعددة المهام ، وعدد من طائرات النقل ، وصوراين جديدة مضادة للدبابات، وبالارقام فان واشنطن قدمت خلال السنوات المالية (١٩٧١-١٩٧٣) ما مقدراه ١١٠,٩ مليون دولار على شكل منح كمساعدة عسكرية و ٤٠,٥ مليون دولار على شكل قروض لمبيعات الاسلحة (٩٤) .

لقد زودت الولايات المتحدة الاردن باكثر من ٨٠٦,١ مليون دولار، كمساعدات عسكرية خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٧٨) ، كان منها ٤٨٠,٣ مليون دولار على شكل

منح ، غطت شراء اسلحة وتدريبات عسكرية ونقل مواد من مخزون المعدات العسكرية الامريكية و ٣٢٥,٨ مليون دولار، كانت على شكل قروض اعطيت مقابل شراء اسلحة، منها ٥٥,٧ مليون دولار مولت مباشرة من الولايات المتحدة، و ٢٧٠,١ مليون دولار من مبيعات القروض التجارية كانت على شكل كفالة للدفع من الحكومة الامريكية، وفي عام ١٩٧٩ قدمت ١٣٠ مليون دولار، كان منها ٤٥ مليون على شكل منح، و ٨٥ مليون على شكل قروض مبيعات اسلحة خارجية "Foreign Military Sales" (FMS) ، مما يرفع المجموعة الى ٩٣٦ مليون دولار (٧٤)

ومنذ اواسط السبعينات، واجه الاردن مشكلة مزمنة في سعيه للحصول على الاسلحة الامريكية المتقدمة ، تتمثل في تردد الادارة والجهاز التشريعي الامريكيين، في استئارة ردود الفعل الاسرائيلية السلبية، امام قضية تعدها اسرائيل حساسة للغاية على الصعيدين الامني والسياسي، اذ تركز المواقف الاسرائيلية السلبية تقليديا على ان وجود السلاح الغربي الحديث في الاردن، يشكل خطرا مباشرا على المناطق الاسرائيلية السكانية والصناعية المركزية، نظرا لموقع الاردن الجغرافي، وطول خطوط التماس الاردنية الاسرائيلية والتي تبلغ ٤٨٠ كلم وعلى ذلك يؤكد الامير الحسن بقوله : " ان رئيس الولايات المتحدة، يجد نفسه ملزما عند اقدام الاردن على طلب شراء الاسلحة اللازمة من الولايات المتحدة، بان يقف امام جمهور صهيوني امريكي تحشده جميعة النداء اليهودي الموحد، ليبرر بيع هذه الاسلحة الى الاردن ويضاف الى ذلك ان الكونغرس يرى عند تداوله بالامر ان من المناسب فرض شروط مهينة على كل من حكومة الاردن والادارة الامريكية " (١٠:١٦٧) .

ففي عام ١٩٧٦ وافقت الولايات المتحدة على بيع الاردن ١٤ بطارية صواريخ هوك، على شرط ان يتم تركيز هذه الصواريخ المتقلة في المواقع الثابتة، وقد تم بالفعل تثبيت هذه الصواريخ على قواعد الاسمنت، وذلك بهدف تحييد المخاوف الاسرائيلية، كما تقدم الاردن عام ١٩٧٨، للمرة الاولى بطلب الطائرات المقاتلة المتقدمة من فئة ف-١٦، غير ان ادارة كارتر لم توافق على هذا الطلب مما دفع الاردن الى التوجه الى فرنسا للحصول على طائرات ميراج - ١ ، وفي عام ١٩٧٩ رفضت الولايات المتحدة بيع الاردن دبابات (M-6-٨3) بكامل عدتها، مما ادى الى حصول الاردن على دبابات (تشفين) "خالد" من بريطانيا، واما في مجال الدفاع الجوي، فقد تسبب التردد والتحفظات الامريكية في توجه الاردن عام ١٩٨١ للحصول على صواريخ "سام ٨" وعربات Z.S.U 23 من الاتحاد السوفياتي بشروط مميزة، كما عقد الاردن صفقة مع فرنسا للحصول على ١٣ طائرة (8F-N) بالاضافة الى ٣٦ طائرة اشتملت عليها الصفقة الاولى (١٠٠)

لقد اتخذ الكونغرس الأمريكي، موقفا معارضا لمبيعات الاسلحة للاردن، في اكثر من مناسبة، وذلك لاعتبارين :-

الاول نوظبيعة سياسية : فقد اوضح الكونغرس انه لن يسمح بمبيعات اساسية للاسلحة للاردن، ما لم يشترك الاخير في عمليات السلام التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة وهو القرار الذي اتخذه الكونغرس عام ١٩٨٥ .

الثاني وهو ذو طبيعة مالية ويتمثل في ضخامة التكاليف المطلوبة للوفاء باحتياجات الاردن العسكرية، الامر الذي -وفقا لرأي الكونغرس - من شأنه ان يعرض خطط التنمية في الاردن للخطر ووفقا لدراسة امريكية لاحتياجات الاردن العسكرية فان توفير المستوى اللازم للدفاع، يتطلب ضرورة توفير ٤٠٠-٧٠٠ مليون دولار في شكل قروض للمبيعات العسكرية على مدى عشر سنوات (٧٧)

ففي عام ١٩٨٥ رفض الكونغرس للمرة الثانية، السماح للرئيس الامريكي ببيع صواريخ هوك المضادة للطائرات، وصواريخ ستينغر (Stinger) ونبابات برادلي و ١٢ طائرة مقاتلة للاردن، كما رفض الكونغرس عام ١٩٨٦ صفقة بيع ٦٠ طائرة مقاتلة طراز (F-١6) وصواريخ ستينغر اضافة الى معدات عسكرية اخرى كما اعلن الكونغرس عام ١٩٨٧ رفضه بيع الاردن ٢٢٣٦ صلية مدفعية عيار ١٠٥ يبلغ قيمتها ١٠ مليون دولار، على اعتبار انها تشكل خطرا على اسرائيل .

وعلى الرغم من الصعوبات في مجال مبيعات الاسلحة، فقد سعت الولايات المتحدة في اوائل الثمانينات الى تشكيل قوات تدخل سريع اردنية، يبلغ قوامها نحو ٨٠ الف عنصر ، وتتألف من لواعين من القوات الخاصة، وكان من المفترض تجهيز هذه القوات باحدث انواع الاسلحة الامريكية، بما في ذلك عربات القتال البرمائية والجسور التكتيكية المتقلة وصواريخ تاو (TAW) وغيرها من الاعتد، وكان من المفترض كذلك نقل هذه القوات بواسطة ٨ طائرات (هيراكوليزسي - ١٣) تديرها طواقم امريكية ، وتخضع عمليات بناء القوة مباشرة للجنة اردنية امريكية مشتركة، تعرف بلجنة التخطيط اللوجيستي المشترك ، وقد تعثرت هذه الخطة اثر كشفها عام ١٩٨٣ ، وبروز اعتراضات اسرائيلية قوية ، فاشارت المصادر الامريكية ان تدريبات بين القوات الجوية الاردنية والقوات المسلحة الامريكية كانت بدأت عام ١٩٨١ ، بمناورات (فوكس وشادو هوك) ، ومن ثم سلامي فوكس عام ١٩٨٢ و(شادو هوك) في نفس العام، ومن المعروف ان وحدات في القوات الجوية الامريكية تصل الى الاردن لاغراض التدريب والمناورات المشتركة مع القوات الاردنية بشكل دوري منذ عام ١٩٧٥ م (١٠١) واذا كان الاردن تسلم عام ١٩٨٥ من الولايات المتحدة صفقة تتألف من ١٤٢ من الطائرات

الهيولوكبتر من طراز كوبرا والتي كان قد طلبها عام ١٩٨١ - على اساس صفقه بلغت قيمتها ١٩٦ مليون دولار - فان الكونغرس الامريكي رفض عام ١٩٨٥ صفقة صواريخ ستينغر ودبابات برادلي، وصفقة طائرات (١٦-١٠) وصواريخ ستينغر عام ١٩٨٦ ، مما دفع الملك الحسين الى القول في تصريح لصحيفة نمساوية في تموز عام ١٩٨٧ " ان الاردن لن يقدم مرة ثانية مثل هذا الطلب، ومع ان الولايات المتحدة كانت لزمان طويل مورد السلاح التقليدي للاردن، فانها قررت ان تمتنع عن تزويد الاردن باسلحة يحتاجها للدفاع المشروع، ولذلك قررنا ان لا نتقدم ابدا بمثل هذا الطلب للولايات المتحدة" (١٠٢) وفي عام ١٩٨٩ ، استثنى الاردن مرة اخرى من برنامج مبيعات الاسلحة الامريكية -جزء من برنامج المساعدات العسكرية الامريكية - الى الدول الصديقة، الى ان يوافق الاردن على الدخول في معاهدة السلام مع اسرائيل ، كشرط مسبق لكي يحصل على الدعم العسكري من الولايات المتحدة .

المبحث الثاني: التوجهات السياسية للمساعدات الامريكية للاردن

لقد بقي هاجس البحث عن المساعدات الخارجية، يمثل المعضلة الرئيسية التي تقف في وجه حرية اتخاذ معظم القرارات السياسية الخارجية الاردنية، ففي اجتماع الملوك والرؤساء العرب في بيروت عام ١٩٥٦، وبعد الاعتداء الثلاثي على مصر كان شرط الاردن لقطع العلاقات مع بريطانيا هو مساهمة الدول العربية بمعونات مالية تحل محل المعونة البريطانية .

وفي عام ١٩٥٧، امتنعت الحكومة الامريكية من الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الاردن، عندما حاول رئيس الوزراء الاردني انذاك "سليمان النابلسي" التقرب من الاتحاد السوفياتي، ليكون بديلا من امريكا، ولم تعاود الولايات المتحدة تقدم المساعدات الا عندما قدم النابلسي استقالته، واعلن الملك الحسين مناوآته للشيوعية، ووقوفه الى جانب العالم الحر، وهو الشيء الذي اكده في الخطاب الذي القاه في الامم المتحدة عام ١٩٦٠، لذلك فقد شكلت مساعدات الولايات المتحدة للاردن في الفترة (١٩٦٠-١٩٦٦) ما نسبته ٧٤,٤٦٪ من مجموع المساعدات التي قدمت للاردن، كما شكلت المساعدات التي قدمت لدعم الميزانية ما نسبته ٨٢,٥٦٪ من مجموع المساعدات العامة التي قدمت لدعم الميزانية (٨٠٢)

ويمكن تمييز اربع مراحل للمساعدات الامريكية للاردن، نجملها فيمايلي:-

المرحلة الاولى: المساعدات بعد حرب ١٩٦٧:

ارتبط الاردن قبل حرب ١٩٦٧ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، الا ان مشاركة الاردن في تلك الحرب "التي لم يكن بإمكان الاردن ان يبقى خارج النزاع فيها" (١٣٧: ٢٩)، ادت الى خفض الولايات المتحدة لمساعدتها للاردن، اذ انخفضت هذه المساعدات من ٦٧,٧ مليون دولار عام ١٩٦٦، الى ١٩,٤ مليون دولار عام ١٩٦٨، كما خفضت مساعداتها العسكرية بسبب اخلال الاردن بالسلاح الذي بيده، اما الدعم الميزاني، فقد انقطع تماما نتيجة للتغيير الذي حدث في الاتجاهات السياسية للمملكة، من حيث موقفها من الكيان الصهيوني في اثناء الحرب وبعدها .

لقد واجه الملك الحسين بعد حرب ١٩٦٧ ضغوطا داخلية كانت تدفعه الى التوجه صوب الاتحاد السوفياتي، الا انه اثر البقاء على علاقته مع الولايات المتحدة، والتي لم تثبت ان اعادت روابطها التقليدية في تسليح الاردن في ١٤/٢/١٩٦٩، اذ رأت ان عدم تسليح الاردن يعني دفعه الى الاتحاد السوفياتي، كما ادت الزيارة التي قام بها الملك الحسين الى الولايات المتحدة عام ١٩٦٩، الى ما يعرف (برنامج م - ٦٠) وهو ما يتعلق باعادة تجهيز القوات المسلحة الاردنية بالاسلحة الامريكية (٩٧)

وبعد معركة الكرامة عام ١٩٦٨م، ضغطت الولايات المتحدة بشدة على الملك الحسين حتى لا يطلب بحث العدوان الاسرائيلي في الامم المتحدة، لان هذا سيعيب المشاعر الدولية ضد اسرائيل لقيامها بالعدوان، في الوقت الذي كان يمارس فيه السفير يارنغ مهمته من اجل السلام، الا ان الاردن اصر على اثاره الموضوع في مجلس الامن، الذي اصدر قرارا بادانة العدوان الاسرائيلي بعد محاولة فاشلة قام بها المندوب الامريكى غولدرغ لادانة المقاومة الفلسطينية واسرائيل على حد سواء .

وحتى بداية عام ١٩٧٠م لم يكن ينظر الى الاردن باهتمام كبير في وزارة الخارجية الامريكية، وكانت مصر والعراق والسعودية هي محط الاهتمام ، الا ان الولايات المتحدة رأت ان سقوط الملك في ازمة ١٩٧٠ سيؤدي الى انهيار وقف اطلاق النار، ومساعي السلام "مبادرة روجرز" كما ان مستقبل السلام العالمي كان في الميزان، وراى نيكسون ان نجاح الفدائيين، يعني اشتعال الحرب في الشرق الاوسط، لان اسرائيل ستخذ اجراءات وقائية تمنع قيام حكومة راديكالية في عمان تسيطر عليها سوريا، وستشترك مصر في المعركة، لانها مرتبطة بتحالف عسكري مع سوريا، وستعرض سمعة السوفيات عند مصر وسوريا للشكوك، وقال الرئيس نيكسون "بان امرا كان واضحا فما كان لنا بان نسمح بان يسقط الملك الحسين، بواسطة تمرد مسلح موحى به من السوفيات" (١٠٢:٢٧٧).

وتحرك الاسطول السادس الى شرق البحر المتوسط كما تحركت بعض القوات الامريكية في اوروبا، وجرى شحن الادوية الى الاردن، وطلب الاردن من الدول الاربعة الكبرى مد يد المساعدة له، الا ان حسم الموقف لصالح الجيش الاردني، ادى الى قطع المعونة الليبية والكويتية التي تقرررت في مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧، فاضطلعت الولايات المتحدة من جديد بالمسؤولية، وقدمت للاردن في العام التالي ٧٦ مليون دولار مساعدة اقتصادية وعسكرية (١٠٤) .

ويقول وليم كوانت " ان احداث ايلول ١٩٧٠، ساعدت على تحسين علاقات الاردن مع امريكا، اذ حصل الاردن على مساعدات اقتصادية واسلحة، كما اعتبرت امريكا ان الاردن يساعد في حفظ الاستقرار في الدول العربية الصغيرة المنتجة للنفط في الخليج بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة سنة ١٩٧١ (١٠٢: ٢٨١) .

وفي الزيارة التي قامت بها الحسين الى واشنطن عام ١٩٧١ ، حصلت خلالها الثقة الحقيقية التي يحتاجها للتعامل مباشرة مع زعيم اقوى دولة في العالم ، فقد كان الحسين ممتنا للمساعدة والتأييد اللذين حصل عليهما من الولايات المتحدة خلال المواجهة مع المنظمة، وكان يريد ان يشكر الرئيس شخصيا، ويأمل في الحصول على المساعدات

المالية والاسلحة، في الوقت الذي نضبت فيه مصادره الأخرى، بينما وصف الرئيس نيكسون الملك الحسين بأنه زعيم دولي، وليس مجرد ملك لدولة صغيرة، وفي الزيارة التي قام بها الحسين الى الولايات المتحدة في ١٩٧٣/٢/٥ ، تعهد الرئيس نيكسون بدعم قوى ومتمين للاردن ، ووعده بزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية ، وفي المحادثات التي دارت بين الجانبين أقر الملك الحسين -والذي دعا مبكرا الى تدخل الولايات المتحدة لاحراز تسوية شاملة في الشرق الاوسط - انه فكر مليا بأنه ليس هناك احتمالية لاتفاقات منفصلة جزئية مع اسرائيل، التي سوف تؤذي الوحدة العربية، ولكنه ترك الباب مفتوحا لمحادثات ثنائية ، كما وافق الرئيس نيكسون على امداد الاردن بكميات صغيرة من الاسلحة، كان من بينها ٢٤ طائرة امريكية من طراز (F-5E) (١٠٥) .

لذلك ارتفعت المساعدات الامريكية للاردن بنسبة كبيرة بين عامي (١٩٧١-١٩٧٣) اذ بلغت خلال عام ١٩٧١ ، ٧٦ مليون دولار الا انها ارتفعت عام ١٩٧٢ الى ١١١,٦ مليون دولار .

٢- المرحلة الثانية : المساعدات الامريكية بعد حرب ١٩٧٣ :

عندما وقعت حرب ١٩٧٣م، وضعت الجيوش الاردنية على أهبة الاستعداد، وكان الحسين قد ابلغ بالخطوط العريضة للعمليات الحربية في الاجتماع الذي عقد في القاهرة في ١٠/٩/١٩٧٣ ، وتبين ان القوات الاردنية اصغر من ان تتجح في شن هجوم على الاسرائيليين في الضفة الغربية للمملكة، ولكن الملك وافق على التعاون بتحريك قواته نحو نهر الاردن، لاثارة قلق الاسرائيليين وشغل بعض تشكيلاتهم ، وبينما كانت الولايات المتحدة تطلب من الاردن المساعدة على انتهاء سريع للحرب، كان القادة العرب يحثون الحسين على ارسال جيوشه لحرب اسرائيل ، واخيرا دخل الاردن الحرب على الجبهة السورية ، بعد طلب الملك فيصل والذي كان يسهم بدعم كبير لميزانية الاردن في ذلك الحين، من الاردن الدخول فيها (٥٤) .

لقد ادت المشاركة الجزئية للاردن في حرب ١٩٧٣، الى المحافظة على علاقاته مع الولايات المتحدة ، كما كان موقف الاردن المعتدل في الصراع الشرق الاوسطى، مفيدا لوزير الخارجية الامريكي كيسنجر، في جهوده لتوقيع اتفاقيات فصل القوات بين كل من اسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة اخرى، اذ ان الملك الحسين دعا في ١٧/١٠/١٩٧٣ الى السلام في الشرق الاوسط - مؤكدا على عدم الرضوخ لمطالب اسرائيل الاقليمية، والعمل على الاستمرار لاعادة الاراضي العربية المحتلة، وهو الهدف الذي اختطه الاردن لنفسه بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ فقد أكد كيسنجر خلال جولته في الشرق الاوسط بعد عام ١٩٧٣ " ان الملك الحسين صديق له قيمته بالنسبة للولايات

المتحدة وامل رئيسي للتقدم الدبلوماسي في المنطقة، وان هدفنا يجب ان يكون تقوية مركزه" (١٠٢: ٣٩٤) .

وقد طالب جوزيف سيسكو، نائب وزير الخارجية الامريكي للشؤون السياسية من الكونغرس الامريكي، ان يسن قانون برنامج مساعدة اعده للشرق الاوسط بمبلغ "٩٠٧" مليون دولار، كدعم اساسي للدبلوماسية الامريكية في المنطقة، وكانت حصة الاردن ٢٠٧ مليون دولار، منها ١٠٠ مليون دولار للمساعدة العسكرية و ٣٠ مليون دولار، بشكل اعتمادات لشراء المعدات العسكرية التي تحتاجها لتقوية امكانياتها الدفاعية، والباقي سيكون معونة اقتصادية، تستعمل لتخفيف بعض الاعباء الاقتصادية، وتهدف هذه المساعدة الى تعزيز امن الاردن والمساعدة على تنميته الاقتصادية، وقال " لقد كان الاردن دائما قوة اعتدال في الشرق الاوسط، وهذه المساعدة ستساهم بشكل كبير في مقدره الاردن على الاستمرار بهذا المركز" (١٠٦: ٦٤) .

لقد دفعت الخسائر العربية العسكرية جراء حرب ١٩٧٣ الاردن لاعادة تجديد قدراته العسكرية وتوسيعها، وكان نتيجة ذلك برنامج مساعدات لخمس سنوات، وافقت عليه الولايات المتحدة، وصاغت الحكومة الاردنية قائمة مشتريات تتضمن سلسلة عريضة من المعدات المتطورة، الا ان هذا الطلب اثار ردود فعل متعددة في الولايات المتحدة، واستمرت المفاوضات حول الصفقة مدة طويلة مما دفع الحسين بالتهديد بالغاء الصفقة، وكان القرار النهائي حل وسط اذ وافقت الولايات المتحدة تزويد الاردن ب ١٤ بطارية هوك محسنة، فيما وافق الاردن على استعمال هذه البطارية بشكل دائم كاسلحة دفاعية مثبتة، تقع بشكل اساسي في عمان والزرقاء، وقد توصل الى هذا الاتفاق في ايلول ١٩٧٦، منهيًا بذلك مفاوضات بدأت في تشرين الثاني ١٩٧٤ (٧٤)

وفي الزيارة التي قام بها نيكسون الى عمان عام ١٩٧٤ اعاد تأكيد نية الولايات المتحدة لزيادة الدعم الاقتصادي والعسكري للاردن، واتفق الطرفان على تشكيل وكالة مشتركة تشرف وتعاين مجالات التعاون في حقول التنمية الاقتصادية : التجارة "الاستثمار، المساعدات العسكرية، العلوم الاجتماعية، الامور الثقافية، ويراسها رئيس الوزراء الاردني، ووزير الخارجية الامريكي، وقد عقدت الاجتماعات الاولى لهذه اللجنة المشتركة في اثناء زيارة رئيس وزراء الاردن الى واشنطن بين ٥-٨ وبين ١٦-١٧ اب ١٩٧٤ م، وقد حددت في هذه الاجتماعات مناطق تبشر بتوافر مصالح متبادلة، واستمر عمل اللجنة الاقتصادية المنبثقة من هذه الوكالة حتى عام ١٩٧٩، فيما استمر عمل اللجنة العسكرية بعد ذلك .

وبالإضافة الى تشكيل هذه الوكالة، فقد تعهد نيكسون بدعم حيوي لاتفاق بين اسرائيل والاردن بخطوات واقعية، لرعاية سلام متين نادى به مجلس الامن الدولي في قراره ٣٣٨ في ٢٢/١٠/١٩٧٣م، وهو القرار الذي نال دعم الاردن والولايات المتحدة، الا ان قرار مؤتمر الرباط كان له تاثير كبير على النظرة الامريكية للاردن، فقد وقفت الولايات المتحدة موقفا سلبيا من قرار قمة الرباط، لان ذلك سيبعد الاردن عن الدور الرئيسي الذي ترغب الولايات المتحدة ان يلعبه (١٠٧) .

وعلى الرغم من قرارات مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤م -والتي عدت المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني - الا ان الاهمية التي ربطتها الولايات المتحدة بدور الاردن في الصراع الشرق اوسطي استمرت تظهر بوضوح بعد ذلك، ففي شباط ١٩٧٧ زار وزير الخارجية الامريكي سايروس فانس الاردن - الذي اعاد تأكيد تعهد واشنطن بتقديم المساعدات للاردن - في سبيل التعاون المشترك في البحث عن السلام، وهذا الموقف الامريكي، اصبح يؤكد بالمساعدة الاقتصادية للاردن، بمعدل يزيد على ٢٠٠ مليون دولار سنويا منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٩م، وفي نفس الوقت فقد اوضح الملك الحسين للوزير فانس انه مستعد لدخول المفاوضات مع اسرائيل، اذ اصدرت اسرائيل اعلانا ايجابيا عن الانسحاب من الضفة الغربية باكملها، وعن حل لمشكلة الوطن الفلسطيني وهو ما اكده الملك الحسين مرة اخرى، عند التقائه بالرئيس كارتر في نيسان ١٩٧٧، والذي رحب بالحسين كصديق مخلص وكحليف دائم للولايات المتحدة (٧٤) .

المرحلة الثالثة : المساعدات الامريكية بعد كامب ديفيد :

لقد اتسم رد الفعل الاردني الاول على مبادرة السادات بزيارة القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧، بحذر اكبر وادانه اقل من ردود فعل الدول العربية الاخرى على هذه المبادرة اذ تركزت ادانته على ما اسماه عدم الاستجابة الكافية من بيغن لعرض السادات السخي للسلام، وعلى استمراره سياسة اقامة مستوطنات يهودية في الضفة الغربية، وكان الانتقاد الوحيد الذي وجهه الملك للرئيس السادات انذاك، يتعلق بفشله في ان يخطط لتحركاته مع رفقائه العرب .

ولم يجد الملك الحسين في المقترحات التي قدمها بيغن للسادات في الاسماعيلية في كانون الاول ١٩٧٧ -والتي تقضي منح السكان العرب في الضفة وغزة حكما ذاتيا في كل المجالات ما عدا الامن والشؤون الخارجية - ما يبرر الدخول في المفاوضات الى جانب السادات، واكد غير مرة انه سيشترك فقط في اطار سلام اوسع مثل مؤتمر جنيف، بالرغم من المحاولات المستميتة من جانب الادارة الامريكية لاقتناعه بالعدول عن

موقفه، فقد كان كارتر يسعى لادخال دولة عربية او اكثر، في عمليات السلام التي كانت جارية بين مصر واسرائيل، فاتصل بالملك الحسين، الا ان الملك كان حذرا وطلب الاطلاع على وثائق كامب ديفيد، وان تجيب امريكا على اسئلة محددة بوجهها اليها بشأن القدس العربية، والسيادة في المرحلة الانتقالية والانسحاب الاسرائيلي الي حدود ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، وحق تقرير المصير للفلسطينيين، و المستوطنات واللاجئين، وعندما لم يجد الحسين في الاجوبة الامريكية على اسئلته اجابة وافية، فانه انضم الى الدول العربية الراضية لاتفاقية كامب ديفيد (١٠٨) .

لقد خلف رفض الاردن الدخول في محادثات كامب ديفيد، توترا وصعوبات في التعامل الاردني - الامريكي، بعد ان كانت هذه العلاقات توصف بجودتها التقليدية، وقد وصف الحسين في مقابلة مع شبكة تلفزيون (C.B.S) الامريكية في ١٠/١/١٩٧٨ علاقته مع الولايات المتحدة، بانها تمر في مفترق طرق، وازداد الملك الحسين بان امريكا تضغط على الاردن لتؤيد معاهدة الصلح العربية - الاسرائيلية ، وان المطلوب من العرب هو ان يؤيدوا وضعا غير مقبول كليا، وانهم يهددون اذا رفضوا ذلك باستياء الكونغرس والرأي العام الامريكي، كما اشار الملك الحسين في حديث لصحيفة واشنطن بوست (Washington Post) نشر في ٢١/٣/١٩٧٩ ان السياسة الامريكية في الشرق الاوسط غير مقبولة، وانه وان كان يؤمن بصدق كارتر لكنه لا يقبل باية ضغوط، وقالت الصحيفة ان الحسين وصف الولايات المتحدة بممارسة "لوي الذراع" للحصول على تاييد الاردن لمعاهدة الصلح، وقال جلالتة " ان الولايات المتحدة لا تهتم بالمشاعر الحقيقية للشعب، وهي تطلب منا تاييد موقف غير مقبول"، وازداد " انه لا يعتقد انه كان هناك في اي وقت من الاوقات سوء فهم خطير بين الاردن والولايات المتحدة، مثل سوء الفهم الحالي، لذلك فاننا نبحث في كل اتجاه عن مصادر بديلة لامداد الجيش الاردني بسلاح غربي وقال لقد وصلنا الى هذه النقطة " (١٠٩:١٣٥) .

لقد كانت اولى النتائج السياسة الجديدة المتشددة للاردن ازاء رفض طلبات امريكا في الانضمام لمباحثات كامب ديفيد، ان انخفضت المساعدات الاقتصادية الامريكية انخفاضاً كبيراً من ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ الى ١٠ مليون دولار عام ١٩٨١، اما المساعدات العسكرية فقد نقصت من ١٠٩ مليون دولار، الى ٤٢ مليون دولار لنفس الفترة ، الا ان الاقتصاد الاردني استمر قويا، مستغنيا عن المساعدات الامريكية بمساعدات عربية بلغت ١,٢٥ مليار دولار، ولمدة عشر سنوات قررت في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ بالاضافة مليار دولار سنويا من تحويلات الاردنيين العاملين في الخليج (١١٠)

وفي نفس الوقت الذي انخفضت فيه مجمل المعونات الامريكية للاردن، فقد قررت الولايات المتحدة ايقاف معوناتها المالية للاردن ابتداء من نهاية عام ١٩٨٠ ، بعد ان كانت تلك المعونة قد انخفضت الى حد كبير خلال الاعوام السابقة، فقد انخفضت هذه المعونة من ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ١٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، ثم توقفت نهائيا بنهاية عام ١٩٨٠ (١١١) .

لقد كان لتحول مصر منذ عهد السادات نحو الولايات المتحدة، وتوطيد العلاقات السعودية الامريكية، اثر هام في تبديل النظرة الغربية الى الاردن، فمن جهة حلت مصر عبر توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد، مكان الاردن كطرف اساسي ذي العلاقة، بايجاد حل للصراع مع اسرائيل، بالنسبة للغرب، ومن جهة اخرى، دفعت اهتمامات الولايات المتحدة الامريكية بدول الخليج العربي بالعلاقات مع الاردن الى المرتبة الثانية في سلم الاولويات الغربية في المنطقة، فالقوة العسكرية المصرية تتمتع بمصداقية اكثر من القوة العسكرية الاردنية بالنسبة للنظام الاستراتيجي الامريكي، والوزن السياسي للسعودية جعلها من وجهة النظر الغربية مرشحة للعب دور المحاور الاول دبلوماسيا، ليس على صعيد القضية الفلسطينية فحسب، بل حيال الازمات الاخرى، مثل الازمة اللبنانية، وهكذا يمكن القول ان الاردن لم يعد المدخل الغربي الوحيد، او الاهم في المنطقة، وبالتالي فقد الكثير من موقفه السابق والمميز على هذا الصعيد .

لقد نظرت ادارة ريغان في بداية عهدها بعطف الى فكرة ما يسمى بالخيار الاردني-وكان ذلك يعني تقسيم الضفة الغربية بين الاردن واسرائيل- الا ان رفض الملك الحسين لفكرة تقسيم الضفة لم يفتح المجال لتحقيق هذه الفكرة، لذلك فقد ايد الحسين اقتراح الرئيس بريجينيف بشأن انعقاد مؤتمر دولي للسلام عام ١٩٨١ ، يضم منظمة التحرير الفلسطينية، كما وصف موقف الولايات المتحدة تجاه الاردن لصحفي امريكي في-صيف عام ١٩٨١ بقوله "اننا بعيدون عن بعضنا بعد القطبين"(٧٧)، وفي نفس الوقت فقد وجه الحسين اللوم للولايات المتحدة، التي لم تثبت مصداقيتها في وقف السياسة الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية، وفي اخراج القوات الاسرائيلية والسورية من لبنان .

وفي بداية الثمانينات عدت الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي " امبراطورية الشر المطلق " ، لذلك فقد دعا وزير الخارجية الامريكية الكسندر هيج عام ١٩٨١ الى تشكيل حلف من بلدان الشرق الاوسط، يكون قادرا على الدفاع عنها في وجه المطامع السوفياتية وقد قامت دعوة هيج على اساس التوصل الى تفاهم استراتيجي " بين اسرائيل ومصر والاردن والسعودية، من خلال ربط تلك البلدان بروابط مشتركة مع امريكا، فزار هيج

الاردن في نيسان عام ١٩٨١ ، وقابل الملك الحسين وقال له " نريد ان نكون اصدقاء ضد الاتحاد السوفياتي " ، فرد الملك الحسين بقوله " ونحن ايضا نرغب في هذه الصداقة لكن الذي يهدد باحتلال عمان ليس بريجينيف بل آربل شارون ومناحيم بيغن" (١١٢)

ومع توثق العلاقات الاستراتيجية بين امريكا واسرائيل، اعلن في شباط عام ١٩٨٢ ان المعونات للاردن او اية دولة اخرى في المنطقة، ينبغي ان تكون متوافقة مع تعهدات امريكية بالامن والتفوق الاسرائيليين، وبعد التشدد الامريكي في بيع الاسلحة للاردن، قام الملك الحسين بزيارة رسمية الى موسكو في ايار عام ١٩٨١ ، وزارها مرة اخرى في حزيران ١٩٨٢ ، للتباحث بشأن تعزيز الدفاع الاردني .

وعلى الرغم من رفض الاردن لاتفاقية كامب ديفيد، فان الاردن والدول المعتدلة الاخرى ، نجحوا في ابقاء الباب مفتوحا اما البحث عن السلام، لاسيما وان واشنطن كانت ترغب في ايجاد معتدلين لابقاء الباب مفتوحا للحوار، فمع عودة الولايات المتحدة الى حلبة الشرق الاوسط - في محاولة منها لتحريك مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل من خلال خطة ريغان والتي تدعو الى حكم ذاتي فلسطيني في الضفة وغزة مرتبطا مع الاردن - رحب الاردن بالمبادرة وكان واضحا من تصريحاته ان المبادرة وجدت استحسانا لديه فقد وصفها الملك الحسين بانها تحرك شجاع وجريء ، ولحظة مهمة يجب على العرب اغتنامها، وكان التسويغ الذي قدمه الملك الحسين في دفاعه عن المبادرة، هو الحاجة الى انقاذ الاراضي المحتلة وسكانها قبل فوات الاوان خصوصا في ظل بناء اسرائيل ٦٦ مستوطنة جديدة في الضفة وغزة منذ عام ١٩٧٧، وما تخطط له حكومة بيغن من بناء مستوطنات اخرى في العامين التاليين، ورغم تاييد الملك للمبادرة الامريكية، الا انه لم يندفع للقيام باي التزام بالتفاوض مع اسرائيل على اساسها، اذ وضع الملك ثلاثة شروط لقبول المبادرة :

١- الحصول على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على قيامه بالتفاوض من اجل حل القضية الفلسطينية .

٢- تجميد الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة (وهو الوعد الذي كان قد قطعه ريغان على نفسه للحسين) في كانون اول عام ١٩٨٢ .

٣ - انسحاب اسرائيلي من جنوب لبنان .

وفي خضم احداث خطة ريغان، عقد مؤتمر القمة العربي في المغرب في الفترة من ٦-٩/١٩٨٢ م ، وافر مشروع سلام يدعو الى انسحاب اسرائيل الى حدود عام ١٩٦٧ ، وازالة المستوطنات ، وقيام الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس ، فحاول

الاردن كما يقول الامير الحسن "ان يمزج العناصر الواردة في خطة ريغان، بالعناصر الواردة في مشروع السلام العربي عام ١٩٨٢ ، وقد اجتهد الاردن في ان يرتب مع المنظمة انتهاج منهج فلسطيني اردني مشترك بشأن المفاوضات، كان من شأنه ان يجعل مفاوضات السلام ممكنة لاعتبارات هامة، في طليعتها سياسة اسرائيل الراضية لاحترام احكام القانون الدولي، وقرارات الامم المتحدة" (١٤٩:١٠) .

وفي العاشر من نيسان ١٩٨٣ ، اعلن الملك الحسين بعد تسلمه رفض الرئيس عرفات رسميا على المبادرة ، "ان الاردن لن يشترك اما منفصلا او بدلا من اي شخص في مفاوضات السلام في الشرق الاوسط ، على الرغم من اغراء الاردن بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية له كوسيلة للتأثير عليه" (١١٤:١٠٨) .

تقد خيب هذا الاعلان، الامال التي دعا اليها الرئيس ريغان في الاول من ايلول الى الحكم الذاتي الفلسطيني بالارتباط مع الاردن، الامر الذي قد ينعش عملية السلام، وقد علق مسؤول كبير في وزارة الخارجية الامريكية، على اعلان الحسين رفض المشروع بقوله: "لم يكن بمقدور امريكا اجبار اسرائيل على اي موضوع دون وجود شريك عربي في عملية السلام" (٤٤:١١٣) .

ومع تشكيل القيادة المركزية للولايات المتحدة في ١/١/١٩٨٣ تحت شعار تامين وحماية امن الدول الصديقة، بالاضافة الى تايد المصالح الامريكية في جنوب شرق اسيا، وشبه الجزيرة العربية وشمال شرق افريقيا - التي تمتد مسؤوليتها لتشمل دولا كثيرة من بينها الاردن - فقد زادت المساعدات العسكرية الامريكية الى الاردن زيادة كبيرة، حتى بلغت عام ١٩٨٤ حوالي ١١٤,٦ مليون دولار، في حين بقيت المساعدات الاقتصادية منخفضة، فبلغت عام ١٩٨٤ حوالي ١٧,٦٦ مليون دولار فقط .

ومع حلول منتصف عام ١٩٨٣ ، عادت فكرة المؤتمر الدولي الى الظهور على المسرح الدولي ، اذ وافقت الامم المتحدة باغلبية ١٢٤ صوتا على مبدأ عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، فقابل الحسين الرئيس ريغان في واشنطن في شباط ١٩٨٤ م ، الا ان واشنطن حاولت قطع الطريق على المؤتمر الدولي ، وهو المؤتمر الذي كان الاردن يؤيده، لذلك فقد صرح الملك الحسين لجريدة نيويورك تايمز (New York Times) في ١٥/٣/١٩٨٤ " بان الولايات المتحدة لم تعد وسيطا موثوقا به، او يعتمد عليه انها فقدت مصداقيتها بسبب سلسلة من الاحداث حرب لبنان ، استمرار اسرائيل في احتلال الاراضي اللبنانية، ومبادرة ريغان التي لم تتابع، والتي كان جواب اسرائيل عليها الرفض وتكثيف المستوطنات" و اضاف الملك " بدأت اللاحظ ان المبادئ لا تعني شيئا لامريكا، بل ان الاهتمام يتركز على مسائل ذات مدى قصير خاصة في السنة الانتخابية،

وما يؤسفني هو اني كنت اعتقد باننا نتفق مع امريكا في المبادئ والقيم والشجاعة في الحق " (١٠٢: ٦٤٥) .

وفي اثناء زيارة الملكة اليزابيث الثانية ملكة بريطانيا لالاردن، في نهاية اذار ١٩٨٤ ، عبر الملك الحسين عن " قلق بلاده من الوقوع ضحية عملية تمزيق المنطقة " كما ركز على ازدواجية المقاييس التي تنتهجها الولايات المتحدة مع كل من العرب واسرائيل (١١٤: ١١٨) .

المرحلة الرابعة : المساعدات الامريكية بعد عام ١٩٨٥

منذ اوائل سنة ١٩٨٥ ، اخذت الولايات المتحدة تتجاوب مع فكرة المؤتمر الدولي تجاوبا مختلفا، لا يقوم على الرفض المسبق الشامل لهذه الفكرة، حيث بدأ عهد جديد من الانفراج بوصول غوربارتشوف الى السلطة في الاتحاد السوفياتي، لذلك فقد عرض الحسين في اثناء زيارته لواشنطن في تشرين الاول ١٩٨٥ ، موضوع المؤتمر الدولي وبعد مباحثات مكثفة استغرقت ٣ أيام ، وافقت واشنطن على النقاط التالية :-

١- يدعى الى عقد المؤتمر الدولي من قبل السكرتير العام للامم المتحدة وبرعاية الامم المتحدة .

٢- تدعى الى حضور المؤتمر مع اطراف النزاع، الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن بما فيها الاتحاد السوفياتي .

٣- يعقد المؤتمر على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

٤- تمسك الجانب الامريكي بضرورة قبول منظمة التحرير بقراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨ طالما ان المؤتمر سينعقد على اساس هذين القرارين (١١٥) الا ان القيادة الفلسطينية رفضت قبول قرار ٢٤٢ .

وفي اعقاب هذه الزيارة، قرر الرئيس ريغان بيع اسلحة متطورة لالاردن اعرابا عن تاييده الملك الحسين ولدوره في عملية السلام، وهذه الصفقة اشتملت على طائرات (F5) وصواريخ هوك، وصواريخ ستينغر، بلغت قيمتها ١,٩ مليار دولار، الا ان الكونغرس طالب بتأجيل الصفقة حتى عام ١٩٨٦/٣/١ ، مشرطا بدا مفاوضات مباشرة وذات اهمية بين الاردن واسرائيل (١١٦)

وفي نفس الوقت، فقد اعلنت الولايات المتحدة انها ستكمل برنامج مساعداتها لالاردن باضافة ٢٥٠ مليون دولار، تدفع على ثلاث سنوات، وكان منها ١٦٠ مليون دولار لبرنامج البضائع المستوردة من الولايات المتحدة، والباقي لمشروعات التنمية .

وقد اعلن هذا البرنامج في محاولة من الادارة الامريكية لتعويض الاردن عن رفضها لبيع المعدات العسكرية، والتي كانت نتيجتها مخيبة مع الكونغرس، لذلك فقد ارتفعت قيمة المساعدات خلال السنوات (١٩٨٥-١٩٨٧) اذ بلغت عام ١٩٨٥ ١٩٢ مليون دولار، كان منها ١٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية، كما بلغت عام ١٩٨٦ ١٧٨ مليون دولار، منها ٩٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية، وفي عام ١٩٨٧ ١٥٣ مليون دولار منها ١١١ مليون دولار مساعدات اقتصادية.

وفي اوائل عام ١٩٨٦ اقترحت الولايات المتحدة على الاردن المضي في عملية السلام دون المنظمة حتى تقبل قرار ٢٤٢، الا ان هذا الاقتراح رفض، وعلق الملك على ذلك بقوله " ان هذا الاقتراح هذه المرة، لا يعني المنظمة فقط، بل يعنينا نحن ايضا، حيث ان موقفنا الثابت هو عدم الانفراد بالحل " (١١٥:٨٣٢).

وفي المقابل، تلقى الاردن رسالة من الرئيس الامريكي، يعتذر فيها عن الصفقة التي وعد اياها الملك الحسين عام ١٩٨٥ -وهي الصفقة التي كان يسعى اليها الاردن منذ عام ١٩٧٩ - وذلك لان قانون المساعدات الخارجية عام ١٩٨٦، اشتمل على عبارة نصت على عدم منح الاردن المساعدات العسكرية، قبل قيام الرئيس الامريكي باصدار وثيقة رسمية، تقول ان الاردن يلتزم علنا بالاعتراف باسرائيل، والتفاوض المباشر معها دون تأخير بناء على قرار الامم المتحدة ذي الرقمين ٢٤٢، ٣٣٨، لذلك انخفضت المعونات العسكرية من ٩٢ مليون دولار عام ١٩٨٥، الى ٤٢ مليون دولار عام ١٩٨٧ وفي اثناء لقاء شولتز وزير الخارجية الامريكي بالملك الحسين في لندن في تشرين الاول ١٩٨٧، طرح عليه مشروعا يقضي بإمكانية اجراء مفاوضات سلام مباشرة بين الاردن واسرائيل تحت اشراف سوفياتي امريكي مشترك، على ان يكون التمثيل الفلسطيني ضمن وفد اردني فلسطيني مشترك، وان تدعى سورية الى التفاوض في وقت لاحق، وقد رفض الحسين الاقتراح الامريكي باعتباره يتعارض مع سقف التحرك العربي الذي قرره قمة فاس ١٩٨٢ (١١٧)

وفي وهج الانتفاضة الفلسطينية، بعثت الادارة الامريكية بمذكرة في نيسان ١٩٨٨، جاءت على صيغة تحذير ودعوة للاردن واسرائيل لاتخاذ قرارات تاريخية، لان مثل هذه الفرصة قد لا تتكرر لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط، الا ان الرد الاردني جاء على صيغة وثيقة مكتوبة بخط اليد، سلمها الملك الحسين للوزير شولتز تحدد موقف الاردن من عملية السلام، وهي التمسك بمؤتمر دولي له صلاحيات كاملة لتحقيق السلام الشامل في المنطقة، والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وان يكون قرار مجلس

الامن رقم ٢٤٢ اساس التفاوض في اللجان الثنائية، وان الاردن لن يمثل الفلسطينيين او يتفاوض باسم المنظمة (١١٨) .

وكان الحسين قبل ذلك، قد صرح على التلفزيون الاردني في ١٩٨٨/١/٣٠، بمراره " ان امريكا منحازة لاسرائيل، وانها لا تفي بوعودها، وتعرقل التسوية، وانها فقدت مصداقيتها، ولم يعد في الامكان الاعتماد عليها في مساعي تحقيق السلام في الشرق الاوسط"، وقال جلالته "ان صانعي القرار في واشنطن واقعون تحت تأثير المتطرفين اليهود " (٧٤٣:١٠٢)

لقد وجه الاردن عام ١٩٨٨ ضربة قاضية للجهود الامريكية لفرض حل على الفلسطينيين من خلال الاردن، بعد ان قرر الملك الحسين فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية في ١٩٨٨/٧/٣١ واعطى المنظمة المسؤولية الكاملة في تمثيل الشعب الفلسطيني، وقد اتى قرار الملك الحسين بعد ان يؤس من المماثلة الامريكية بالتاثير على اسرائيل للمباشرة بايجاد حل للقضية الفلسطينية، فشعرت الولايات المتحدة ان هذا الاجراء موجه ضدها ولسياستها في المنطقة، فمارست ضغوطا مختلفة كان اهمها الضغط الاقتصادي والمعنوي اذ اكد الملك الحسين خلال لقائه مع اعضاء مجلس الاعيان يوم ١٩٨٩/٦/١٩ "ان الازمة الاقتصادية التي تعيشها الاردن، هي جزء من الضغوط الامريكية لتمرير الخيار الاردني، مشيرا الى ان للاردن مكانه وتأثيرا اكبر من حجمه، ومن رقعة ارضه وعدد سكانه" (٣٤:١١٩) .

لذلك فقد تقلصت المساعدات الامريكية للاردن، حتى بلغت ادنى مستوى لها منذ حرب ١٩٦٧، اذ بلغت هذه المساعدات عام ١٩٨٨ ٥٢ مليون دولار، انخفضت الى ٢٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ كان منها فقط ١٦ مليون دولار مساعدة اقتصادية، و ١٢ مليون مساعدة عسكرية .

وفي ازمة الخليج ١٩٩٠ سعت الولايات المتحدة الى تشكيل مظلة عربية شاملة، وقد كان للاردن اهمية خاصة، نظرا لعلاقته بالعراق، وعلاقته التقليدية مع الدول العربية، لذلك كان الضغط الغربي على الاردن للانضمام الى قوات التحالف كبيرا، الا ان الاردن رفض الانضمام الى الولايات المتحدة، والقي الحسين في ١٩٩١/٢/٧ خطابا قويا ضد الولايات المتحدة، بدا وكأنه جاء نتيجة مقتل سائقي الشاحنات الاردنية على الطريق السريع الاردني - العراقي، وضد القصف المستمر على بغداد، وفي المقابل اعلنت الادارة الامريكية عن خيبة املها تجاه الحسين، وحرمت الاردن من المساعدة، كما بدأت بمراجعة حصص السنة القادمة من المساعدات، ومنذ تلك اللحظة بدت العلاقات الاردنية الامريكية انها تدنت الى ادنى حد ممكن (١٢٠) .

نتبين مما سبق، ان العوامل السياسية كان لها تأثير كبير في قيمة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للاردن، فقد قدمت المساعدات الامريكية في الفترة السابقة لحرب ١٩٦٧ ، للحيلولة دون فتح المجال لامتداد نفوذ الاتحاد السوفياتي، وخصوصا ان الحكومة الاردنية برئاسة النابلسي، حاولت التقرب من الاتحاد السوفياتي، عن طريق عزمها على اقامة علاقات دبلوماسية معه، وفي الفترة التي تلت عام ١٩٦٧ ، دخل عنصر جديد في العلاقات الاردنية الامريكية، اذ اصبح هاجس البحث عن تسوية للصراع في الشرق الاوسط، الهدف الرئيسي الذي تسعى اليه الولايات المتحدة، لذلك كان ينظر الى الاردن، على انه من العناصر التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق السلام في المنطقة، ومن اجل تشجيع الاردن على الدخول في التسويات المختلفة والتي طرحتها الولايات المتحدة منذ انتهاء حرب ١٩٦٧ ، فقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية للاردن، اذ عد الاردن في الدوائر الامريكية من الدول التي تشجع على السلام في المنطقة .

وفي كثير من المواقف السياسية، لم تُجدِ عملية تخفيض المساعدات نفعا في تغيير الموقف الاردني، اذ اعتمد الاردن على المساعدات والقروض العربية لتحل محل المساعدات الامريكية، مما يعني ان الاردن يستطيع التخلي عن المساعدات الامريكية، في حالة توافر البديل العربي، ففي عام ١٩٥٦ اكد الاردن انه سيقطع علاقاته مع بريطانيا، في حالة توفر مصدر بديل من المساعدات البريطانية، كما استطاع الاردن بعد عام ١٩٦٧ ، ان يستعين بالمساعدات العربية، على التخفيض الكبير الذي طرأ على قيمة المساعدات الامريكية لاشترك الاردن في القتال، كما زاد الدعم العربي بعد حرب عام ١٩٧٣ بوصف هذا الدعم حقا مشروعا لدول المواجهة ، وليس هبة او صدقة، وعلى اثر قمة بغداد ١٩٧٩ ، قدمت الدول العربية دعما كبيرا للاردن ، معوضة اياه عن التخفيض الذي طرأ على المساعدة الامريكية ، نتيجة لرفض الاردن لاتفاقية كامب ديفيد ولاجل تحقيق اهداف المساعدات العسكرية الامريكية للاردن، فقد كانت معظم صفقات السلاح ترافقها شروط سياسية تحد من حرية القرار السياسي او العسكري، ومن اهم هذه الشروط، هو ما يتمثل بتعهد الدولة المستلمة لعدم استخدام السلاح بما يتعارض مع مصالح الدول المصدرة له، سواء بطريقة مباشرة، او غير مباشرة، كما ان تجاوز هذه الشروط يترتب عليه اما حظر وتحديد تصدير السلاح للدول المنقبة له، او الغاء العقود التسليحية، او منع تصدير قطع الغيار . ففي عام ١٩٦٧ ، امتنعت الولايات المتحدة عن تعويض الاردن عن خسائره جراء الحرب، كما شهدت سنوات منتصف

السبعينات والثمانينات رفض معظم صفقات السلاح التي طلبها الاردن من الولايات المتحدة .

من كل ذلك نرى ان المساعدات الامريكية للاردن كان لها توجهات سياسية كبيرة حددت قيمة المساعدات التي تلقاها الاردن في كل سنة من السنوات .

المبحث الثالث: المساعدات الامريكية والتنمية في الاردن

اولا : اثر المساعدات الامريكية على التنمية في الاردن :

بقيت العلاقة بين المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية قضية مثيرة للخلاف والجدل، اذ انقسم الاقتصاديون في هذا المجال الى ثلاث فرق :-

الاول :- يرى ان التمويل الخارجي بلسم شاف لا بد للبلاد النامية من الالتجاء اليه، لتمكينها من توفير الدفعة القوية لكسر الحلقة المفرغة للفقر وانه الحل الوحيد الممكن لتعذر الاعتماد على اي من مصادر الادخار المحلي، والاسيجد البلد النامي نفسه مضطرا لاتباع اساليب الدولة الديكتاتورية الفاعلة احيانا، ولذلك تدفع المساعدات النمو الاقتصادي والتحول البنائي في الاقطار النامية، بتوفير الموارد لتعجيل عملية التنمية ذلك ان الدول التي تتبنى برامج التنمية الاقتصادية، تواجهها عقبات اهمها عقبة المدخرات، وعقبة الصرف الاجنبي واللذان تشكلان قيادا على عملية التنمية - اما فجوة المدخرات فهي الفرق بين المدخرات المتوافرة، وبين المدخرات اللازمة لتحقيق معدل مقبول للنمو، بينما تعرف فجوة الصرف الاجنبي بانها الفرق بين العملات الاجنبية المتوافرة وبين العملات الاجنبية اللازمة لتمويل استيراد رأس المال والسلع- وبعد هـ . ب تشينري (H.B. Clenery) مهندس هذه الطريقة التي سميت بطريقة الفجوتين لدراسة اثر المساعدات الخارجية على عملية التنمية (٩٢) .

الثاني : يرى هذا الفريق ان المساعدات الخارجية لها اثار سلبية في المدخرات المحلية، ولا تقدم الكثير للتنمية الاقتصادية، ويقود هذا الفريق ك . ب غريفن (K.B. Griffen) و ج . ل . ايبوس (J.L.Enoss) كما استنتج هذا الفريق ان الاعتماد على المساعدات الخارجية، يؤدي الى تأجيل القرارات الصعبة، مثل زيادة الضرائب، والاعتماد عليها في تمويل التنمية الاقتصادية، اضافة الى ذلك، تدخل الدول المانحة للمساعدات في الشؤون الداخلية للدول الفقيرة عن طريق تقديم المساعدات، لتحقيق التنمية السياسية للدولة المانحة، وفي كثير من الحالات، حين تقود المعونات الخارجية الى Eskra المجتمع، تكون النتيجة زيادة الابعاء المالية وتوظيف جزء كبير من موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية في قطاع الامن والدفاع غير المنتجين، وحرمان قطاع التنمية من تلك الموارد، وتقوية نفوذ العسكر على حساب رجال الاعمال والاقتصاد ودعاة التنمية .

أما الفريق الثالث، والذي يضم معظم اقتصاديي العالم الثالث، وخبراء الامم المتحدة، فانهم يرون ان ازمة التمويل المحلي القائمة في البلدان النامية، تتمثل في انخفاض معدل الادخار المتاح عن معدل الاستثمار المطلوب تحقيقها مما يفرض عليها

للجوء الى رأس المال الاجنبي لسد هذه الفجوة، وخاصة في بداية عملية التنمية لتمكينها من الانطلاق، الا ان ذلك مشروطا بان يكون الوزن الاكبر في تمويل التنمية للمصادر المحلية مما يعطي للمصادر الخارجية دورا مكتملا فقط للمدخرات المحلية في مرحلة معينة، وقد نشرت جريدة (صنداي تايمز Sun Day - Times) البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٦، تقريرا وضعه فريق دولي حول اثر المعونة الاقتصادية الايجابية والسلبية، حيث نوه التقرير، الى وجود اشياء كثيرة جديرة بالمدح حققها المعونة ولكنها في النهاية لا تتعدى كونها مجرد عامل واحد في دعم التنمية، ويقول التقرير ان اثر المعونة، يكون عادة في افضل حالاته، في المناطق التي بدأت فيها التنمية فعلا، وهو في اسوأ حالاته، في البلدان التي هي في امس الحاجة الى المعونة (١٢١)

لقد لعبت المساعدات الامريكية في العقد التالي لازمة نيسان ١٩٥٧ دورا مهما في نمو الاقتصاد الاردني في تلك الفترة، اذ بلغ نسبة المساعدات الامريكية ١٧,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي سنويا، ومع ان الكمية الكبيرة من هذه المساعدات قد قدمت لدعم قطاع الدفاع غير المنتج اقتصاديا، الا ان قطاع الدفاع كغيره من المشروعات العامة قدم مصدرا مهما واساسيا للتوظيف . اضافة لذلك فخلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٧) ارتفعت نفقات التنمية من ١٤,٥ - ٣٤,٥ ٪ الى مجمل النفقات العامة، وفي نفس الفترة ارتفع الناتج القومي الاجمالي من ٢٢٩ مليون دولار عام ١٩٥٧، الى ٥٠٦ مليون دولار عام ١٩٦٧، بمعدل نمو سنوي بلغ ٩,٤ ٪، وقد كانت للمساعدة التقنية الامريكية اثر كبير على تشجيع هذا النمو بقيمة بلغت ٨١,٩ مليون دولار في السنوات (١٩٥٨-١٩٦٧) وهو ما تشكل ٢٨,٥ ٪ من المجموع الكلي للنفقات الحكومية للتنمية .

وفي الفترة من (١٩٦٨-١٩٧٣) انخفضت مساعدات التنمية الى ٣٩,٧ مليون دولار، كان منها ١٦,٩ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٣، ورغم هذا الانخفاض في القيمة المطلقة، فان ٥٥,٢ ٪ من هذه المساعدات كانت منحا، على النقيض من ٧٢ ٪ في العقد السابق، وعلى النقيض من دعم الميزانية فانه لم تزدد مساعدة التنمية بعد الحرب الاهلية عام ١٩٧٠، لذلك فان الدعم الامريكي للتنمية اصبح اقل اهمية بالنسبة للاردن، نتيجة للمساعدة المتزايدة من وكالة الامم المتحدة والحكومات العربية والاوربية (٩٤) .

لقد بينت الدراسة التي اجريت عن اثر المساعدات الاجنبية في التنمية الاقتصادية في الاردن، - باستخدام طريقتين: الاولى وصفية، تبين حجم المساعدات وتطورها عبر الزمان من عام (١٩٥٩-١٩٧٩)، ونسبة ذلك الى الناتج القومي الاجمالي، ثم مصادر هذه المساعدات من عربية وامريكية واقطار اخرى، وكذلك توزيع هذه المساعدات حسب

القطاعات الاقتصادية ودرورها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية الاردنية ، والثانية دراسة قياسية هي نموذج كلي للاقتصاد الاردني، مع حساب اثر المساعدات الخارجية على الدخل القومي - فقد بينت الدراسة، انه كان لهذه المساعدات الخارجية دور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية كما كان اثر المساعدات في الدخل القومي موجبا، الا ان الرقم كان صغيرا بالمقارنة مع الدول الاخرى (كاليونان واسرائيل) ويرجع السبب الى ان قسما من المساعدات الخارجية للاستهلاك من جهة وللاغراض الدفاعية من جهة اخرى (١٢٢) .

كما اكدت الدراسة الثانية، التي اجريت عن المساعدات الخارجية والتنمية ان هناك علاقة ايجابية بين المساعدات الخارجية - بما فيها المساعدات الامريكية - والتنمية الاقتصادية في الاردن، وان لهذه المساعدات تأثيرا كبيرا على التنمية والنمو في الاردن، كما وجدت هذه الدراسة ، ان زيادة المساعدة ادت الى الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، وقد دلت هذه النتائج عن ان المساعدات الخارجية لو نقصت بمعدل النصف عن قيمتها الحقيقية فان معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي سوف يهبط بنسبة ٢,١ % واذا قلت المساعدات الى ٧٥% عن مستواها الحقيقي، فان الوضع سيبدو صعبا جدا وان الاقتصاد الاردني سوف يبقى يحقق معدلات موجبة ولكن بصورة بالغة الصعوبة (٩٢) .

جدول رقم (٧)
 اثر هبوط المساعدات على التنمية الاقتصادية في الاردن (١٩٥٦-١٩٨٥)

نسبة الهبوط المتغير المتأثر بالهبوط	%٢٥	%٥٠	%٧٥
الانفاق الاستهلاكي الحكومي	١,٤٩ -	٣,٣٥ -	٦,٤٩ -
الاستثمار الحكومي	٣,١٤ -	٦,٧٦ -	١٣,٠٤ -
المستوردات	١,٨٤ -	٣,٦٧ -	٦,٦٢ -
مجموع الاستهلاك	٠,٠٠٤ -	١,٢٤ -	٠,٠٠٣ -
اجمالي الاستثمار	٤,٥٧ -	٦,٥٣ -	٩,٩٢ -
الناتج القومي الاجمالي	١,٤٦ -	٢,١٥ -	٣,٤٢ -

المصدر: (٩٢) Redony Wilson: Politics and Economic in Jordan

نستنتج مما سبق ان المساعدات الامريكية كان لها تأثير ايجابي في عملية التنمية الاقتصادية في الاردن، وخاصة في الفترة الواقعة بين عامي (١٩٥٧-١٩٦٧) الا ان اهمية المساعدات الامريكية في التنمية الاقتصادية قد تناقصت بعد عام ١٩٧٣ وتركز الدعم على بند دعم الميزانية، والذي تقدم من خلاله مساعدات مالية في مجال دعم الميزانية وميزان المدفوعات .

ثانيا : اتجاهات التطوير للمساعدات الامريكية في الاردن :

تعددت القطاعات التي استفادت من المساعدات الاقتصادية الامريكية للاردن،

ولعل ابرز هذه القطاعات هي :-

١- منطقة وادي الاردن :-

كان وادي الاردن حتى عام ١٩٤٨ منطقة يسكنها القليل من المزارعين، ومع تدفق مئات الالوف من اللاجئين في تلك السنة، احتاج الاردن الى اراض زراعية يستطيع فيها هؤلاء المهاجرون -الذين كانوا في معظمهم يمتهنون مهنة الزراعة- ان يعملوا فيها، لذلك خطط الخبراء الامريكيون في عام ١٩٥٢ ، تنظيميا محليا لاستعمال المياه في منطقة الوادي واقترح ضمن الخطة انشاء قناة بطول ٦٩ كم في منطقة الاغوار الشرقية، لسحب المياه من نهر اليرموك وروافده، لري ١٢٤,٠٠٠ دونم في اعلى الوادي كما اعدت شركتان امريكيتان دراسة لتقدير مقدار المياه المطلوبة لري الوادي، ووضعت تخطيطات هندسية مفصلة للبنية التحتية للمنطقة، وثم اكمل هذه الخطة عام ١٩٥٥ .

ومع عام ١٩٥٥ بدء ببناء قناة الغور الشرقية، وكان هذا المشروع الذي قدرت تكاليفه ب ١٢ مليون دولار -ساهمت الوكالة الامريكية ب ٩ ملايين دولار من تكلفته - مخططا له لري ١٥٠٠٠ هكتار من اراضي الوادي عن طريق مجرى رئيسي مبطن بالخرسانة، اضافة الى سلسلة من القنوات الفرعية الجانبية التي تنقل مياه القناة الى كل المناطق الزراعية ، ولم يقف الامر عند انشاء قناة الغور الشرقية ، بل استمرت اعمال الانشاء بعد ذلك ، لدرجة انه لم يعد يكديمضي أكثر من سبع سنوات على انشاء القناة المذكورة ، حتى اصبح المجموع الكلي لطول انابيب المياه المقامة ٧٠٠ كم ، تشمل انابيب انظمة توزيع المياه وصرفها (١٢٣) .

وفي عام ١٩٥٣ ، ارسل الرئيس الامريكي ايزنهاور مندوبا الى المنطقة يدعي اريك جونستون في محاولة لتحقيق حل لمشكلة اللاجئين، ومنع تفاقم الموقف بين العرب واسرائيل ، مما يؤدي الى نشوء حرب بسبب مياه نهر الاردن ، وقد اشار الرئيس الامريكي الى مهمة جونستون بقوله "انني اومن بان قبول خطة شاملة لتطوير وادي الاردن سوف يسهم بشكل كبير في خدمة الاستقرار في الشرق الاوسط - كما انه سينعكس بشكل ايجابي على التقدم الاقتصادي في المنطقة ككل، ولقد طلبت من جونستون القيام بهذه المهمة وتوضيحها الى الدول المعنية وان يطلب مساعداتها" (١٧١:٥٩) .

وهذا يبين مدى الاهمية التي اولتها الولايات المتحدة لوادي الاردن، كم منطقة يمكنها استيعاب اللاجئين فيها لذلك فان وادي الاردن قد نال اهمية كبيرة في برنامج

المساعدات الاقتصادية الا ان هذا المشروع (مشروع جونستون) لم يطبق اذ رأى العرب ان هذا المشروع في مجمله هو مشروع متحيز لاسرائيل بعد ان حدد كمية المياه التي تخص العرب ب ٨١٩ مليون م ٣ سنويا من اجمالي كمية المياه المتدفقة الى نهر الاردن والتي تقدر ب ١٢٨٣ مليون م ٣ (١٧٢)

وفي عام ١٩٦٠ قدم المستشارون الامريكيون الذين ساعدوا في تاسيس قناة الغور الشرقية بالمساعدة الادارية الامريكية، فبدئ باعطاء تراخيص للمزارعين لاعطائهم المياه الكافية كما اعيد توزيع اراضي الوادي بما يقارب ٣٠ دونما لكل عائلة .

وقد ادت قناة الغور الشرقية، والتي تعد اكبر مساهمة امريكية في تطوير الاردن الى تغير فوري في مستوى حياة سكان المنطقة، والتي كانت الولايات المتحدة ترغب في توطينهم في منطقة الوادي بعد الاحتلال الاسرائيلي لاراضيهم .

وعلى اثر الخسائر التي نتجت عن حرب ١٩٦٧ ، ومع استعادة النظام والامن عام ١٩٧٠ قامت الحكومة الاردنية بمعاونة الوكالة الامريكية عام ١٩٧٢ بوضع مخطط حديث لتعمير المنطقة وتم اعداد هذه الخطة وتنظيمها عبر انشاء سلطة وادي الاردن التي شكلت مرحلة اكثر تقدما نحو تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية في اطار بناء ١٨ كم من الاجزاء المتهدمة من قناة، الغور كما خصصت الوكالة ٤,٥ مليون دولار لمشروع مثلث الزرقاء للري، والذي صمم لري ٩٠,٠٠٠ دونم من الاراضي الصالحة للزراعة، كما قدمت الوكالة الامريكية دعم مالي مقداره ٢٩,١٥ مليون دولار لعمليات اعادة البناء والتحديث في منطقة الوادي، عبر مد شبكات الطرق الداخلية واقامة المراكز ذات الخدمات الاجتماعية، اذ تم تشكيل ١٧ مدرسة بمساعدة الوكالة اضافة الى اقامة ١٦ مركز صحي للخدمات (٢٥) .

ومع بداية الثمنيات، بدأت الوكالة بالتعاون مع المزارعين في الوادي بما يعرف بانتاج البذار المحسنة، كما بدأت الوكالة، باجراء الدراسات الزراعية التي تستهدف دراسة افضل انواع البذور الملائمة لطبيعة الوادي، لذلك فقد زاد الانتاج الزراعي من ١٥٠٠,٠٠٠ طن متري عام ١٩٧٠ الى ٤٠٠,٠٠٠ طن متري عام ١٩٨٤ ، ويتوقع لتلك النسب ان تتضاعف في ضوء الدراسات الجارية (١٢٤)

• ويبين الرسم التوضيحي التالي اتجاه المساعدات الامريكية في وادي الاردن .

كان اول نشاطات الوكالة الامريكية في مجال المياه عام ١٩٥٢ هو اصلاح (٥٧) حوضا مائيا مليئة بالطمي، لم تعد قادرة على الاحتفاظ بمياه الامطار الجارية، اضافة الى حفر ١٨٠ بئر جديدة، واصلاح ١٠٠ بئر قديمة، كما ساهمت المساعدات الامريكية في انشاء سلطة المياه المركزية عام ١٩٦٠ ، يكون عملها التحري عن جميع اوجه المصادر المائية في البلاد، وهو التنظيم الذي اصبح يعرف الان، بعد دمجه بكيانات اخرى باسم سلطة المياه الاردنية، والتي عملت طيلة السنوات الست الاولى من تاسيسها بادرارة امريكية في برنامج لتحضير الخرائط الهيدرولوجية، وقد انجز المشروع الاول لوضع الخرائط المائية في منتصف الستينات، مما ادى الى بناء سلسلة من السدود الصغيرة، وانشاء حوالي ٤٠ نظاما من أنظمة الري الصغيرة والتي امكن من خلالها زيادة عدد المستفيدين من خدمات المياه ليصل عددهم الى (٧٥) الف مواطن .

وفي عام ١٩٦٣ ، تعاونت الوكالة الامريكية مع الجيش ومقاولين خصوصيين، لبناء اول سد ضخم على جانبي وادي الاردن وهو سد زقلاب ، الذي تم تمويله بمليونين دولار، من هبات عام ١٩٦٣ (٢٥)

ونتيجة لنقص الخبرات الاردنية في مجال المياه فان كثير من الاردنيين ارسلوا الى المعاهد الامريكية لتلقي المعرفة في هذا المجال، ولتوسع المناطق المدنية في الاردن توسعا هائلا في الثمانينات، نقلت المساعدات الامريكية تركيزها من بناء أنظمة المياه الى خدمات المياه المحلية وفي نهاية عقد الثمانينات وباستغلال ٣٨,٥ مليون دولار من قروض المساعدات الامريكية و ٧٤,٥ مليون دولار من الهبات، استطاعت الحكومة الاردنية تزويد ٧٤٠ الف شخص في ١٥ منطقة مدنية بانظمة لتوزيع المياه المنزلية وتجميع مياه المجاري وفي الوقت الحالي فان المساعدات الامريكية تقدم ٥ ملايين دولار سنويا لسلطة المياه في الاردن للجهود المتزايدة في التخطيط المائي (١٢٤)

ويبين الرسم التوضيحي التالي اتجاه المساعدات الامريكية في مجال المياه .

المياه

٥١	٥٣	٥٥	٥٧	٥٩	٦١	٦٣	٦٥	٦٧	٦٩	٧١	٧٣	٧٥	٧٧	٧٩	٨١	٨٣	٨٥	٨٧	٨٩	
	العمل نحو تعزيز نظم شبكات المياه التي تغطي المناطق الريفية	الاتجاه نحو تحسين الامسك والمصادر المائية المتاحة من آبار والواضن وسنود		العمل بتغطية الغور الشرقية ومشروعات الري الجانبي	التوجه نحو وضع وتنفيذ النظم البيئية لتثبيت المعدات	مشاريع الري	مشاريع الري مثل الزرقاه	النشاء أنظمة المياه وإعادة استخدام المياه الموجودة	ب ١٥ مدينة اردنية	الاستمرار البحث عن مصادر مالية جوفية جديدة										

٣- الزراعة :-

بدأت الولايات المتحدة الاشتراك في تطوير الزراعة الاردنية عام ١٩٥٢ ،
ببرنامج النقطة الرابعة (Point 4) ، اذ كانت الزراعة في تلك الفترة دعامة الاقتصاد
الاردني لذلك انشئت مراكز البحوث والتوسع الزراعي وهي المراكز التي ما زالت
عاملة حتى الان ، كما انشأت دائرة التطوير الريفي عام ١٩٥٣ في وزارة الزراعة ،
لتنقيف المزارعين في مجالات ادارة المحاصيل وتربية الحيوانات، فقد تم تدريب الباحثين
والبيطريين على تشخيص الامراض وتحديد الطفيليات ، كما قامت محطات تدعمها
الوكالة الامريكية بتعليم تربية الدواجن، والتجفيف الصناعي وادارة المزارع وقد تمكنت
وزارة الزراعة بعد تلقيها مخصصات مالية اضافية من وكالة الانماء الدولي من تاسيس
مزرعة تجارب للحبوب في الشوبك بهدف ايجاد انواع اكثر انتاجا واقل كلفة وبحلول عام
١٩٥٨ تم بيع طنين من بذور القمح عالية الجودة للفلاحين كما قامت الوكالة الامريكية
بانشاء مراكز لادارة البان الماشية في الجبيهة ومحطة لادارة المراعي في الشومري
ومختبر تجارب الفاكهة والخضار في وادي الاردن، وبحلول عام ١٩٧٩ بلغت مساحة
الاراضي المروية في وادي الاردن ٢٢٠ الف دونم (١٢٤) .

وفي السبعينات وبموجب عقد مع جامعة ولاية واشنطن، تم تزويد الخبراء
الزراعيين للمساعدة في تجهيز كلية الزراعة في الجامعة الاردنية واستغرق العمل
بموجب العقد ٤ سنوات (١٢٥) .

وفي عام ١٩٧٨، وفرت المساعدات الامريكية ، ١,٤ مليون دولار لانشاء اتحاد
مزارعي وادي الاردن ، كما قدمت الوكالة الامريكية هبة مقدارها ٦,٤٢ مليون دولار
لتطوير مركز البحوث الزراعية في ديرعلا ، كما بدأت الوكالة الامريكية عام ١٩٨٥
مشروع تطوير الاراضي المرتفعة الزراعية بتمويل قدره ٢٧,٥ مليون دولار وقد اعطى
المشروع قوة دافعة رفيعة الشأن عن طريق ادخال تكنولوجيا الاراضي الجافة المتطورة
الجديدة من خلال المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا (NCARIT) وخمسة
مراكز خدمات زراعية تابعة (١٢٤)

ويبين الرسم التوضيحي التالي اتجاه المساعدات الامريكية في قطاع الزراعة .

٤- التعليم والتدريب :-

بناء على طلب الحكومة الاردنية عام ١٩٥٢، بدأت الولايات المتحدة برنامجا شاملا للمساعدات الفنية والمالية، لمساعدة الاردن على التغلب على النقص الخطير في اعداد المعلمين ونقص الغرف الصفية والمدارس ونقص الادوات وافتقت البعثة الامريكية مع الحكومة الاردنية على فتح مراكز تدريب عام ١٩٥٢ فافتحت اربعة مراكز لتدريب المعلمين، وبيئت مئات المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية بتمويل امريكي ، ووفرت التجهيزات اللازمة لحوالي ٢٠٠ مدرسة في المملكة (٦٢) .

اما بالنسبة للمدارس المهنية فقد انشأت البعثة الامريكية مدرسة خضوري الزراعية وهي الاشهر من بين ال ٥٥ مدرسة ضمن برنامج التعليم الزراعي التي مولتها المساعدات الامريكية، كما مولت الولايات المتحدة اقساما تجارية في المدارس المحلية وكذلك انشئت مدارس صناعية وتجارية في كل من عمان ورام الله وبيت حنينا، وقامت الولايات المتحدة بتجهيز مراكز فنية صناعية في اثنتين وعشرين مدرسة ثانوية موزعة في كل انحاء المملكة .

وبتأسيس الجامعة الاردنية تحولت بعثة المساعدات نحو تقوية المؤهلات العلمية لخريجها وتأهيل مدرسيها واستمرت الوكالة في هذا الدعم ، ففي سنة ١٩٨٦ تعاونت الوكالة الامريكية مع المعهد الاردني للادارة العامة وكلية الاقتصاد في الجامعة الاردنية بتمويل مشروع لتحسين التدريب التقني والاداري في حقول التصنيع والاعمال الزراعية بكلفة ٧,٥ مليون دولار، كما مولت مشروع التطوير الاداري التدريبي والذي يتلقى ٨٠٠ من المشاركين بموجبه تدريبا قصيرا في الجامعات الامريكية على الاعمال المختلفة، ومولت الوكالة الامريكية البرنامج التلفزيوني المناهل ب ٥,٩ مليون دولار (١٢٤)

وضمن مشاريع التعاون الاردني الامريكي في المجال التعليمي فقد تم افتتاح مدرستها سفانة بنت هاشم الطائي الالزامية للبنات ضمن مشروع الابنية المدرسية التي تدعّمه الوكالة الامريكية عام ١٩٩٢ وتعتبر هذه المدرسة ختام المشروع الثالث حيث تم انشاء وتأسيس وتجهيز (٤٨) مدرسة بكلفة (١٢٦) مليون دولار (١٢٦)

ويبين الرسم التوضيحي التالي اتجاه المساعدات الامريكية في قطاع التعليم .

٥- الصحة

بدأت مساعدات الولايات المتحدة في مجال الصحة العامة عام ١٩٥١ مع مشروع الخدمة الصحية التعاونية والذي عمل على معاينة الاحتياجات الملحة عن طريق اجراء مسح شامل لكل المملكة، لكي توضع خطة منسقة لمعالجة مشكلات الاردن الصحية، وكانت المشكلة الاولى التي واجهت الوكالة الامريكية في مجال الصحة هي المعدل العالي للوفيات بين الاطفال لذلك فقد طور برنامج الامومة والطفولة وكانت الحاجة الملحة الثانية والتي استرعت الانتباه هي مرض السل الذي عد مشكلة صحية رئيسية في الاردن ومع المساعدات الامريكية فقد استكمل مركز مرض السل الذي بدأ العمل فيه عام ١٩٤٨ (٦٢) .

ولتوفير بنية تحتية صحية، بنت الوكالة الامريكية عام ١٩٥٤ مركزا مختصا للشلل في عمان كما افتتح في السنة التالية مجمع الاشرافية الصحي وهو اول مرفق صحي شامل في عمان وفي سنة ١٩٥٧ خرجت اول مدرسة تمريض اردنية بنيت بتمويل امريكي طلابها ، كما بني ٤٠ مركز للامومة والطفولة بين عامي (١٩٥٢-١٩٥٦)

وفي اواخر السبعينات قدمت الوكالة الامريكية ٣,٨ مليون دولار لدعم وزارة الصحة، لتطور امكانياتها الادارية والتعليمية، كما قدمت الولايات المتحدة ٦,٥ مليون دولار لتحسين خدمة التمريض والقبالة القانونية .

ومنذ عام ١٩٨٦ قدمت الوكالة الامريكية قرضا بقيمة ٨٨٠ الف دولار لدعم ثلاث عيادات في المدن تابعة للجمعية الاردنية للوقاية وتخطيط الاسرة، بالاضافة الى ذلك فان الولايات المتحدة قدمت نصف مليون لبرنامج تعليمي عن الصحة العامة لمدة عامين (١٢٤:٣٧) .

ويبين الرسم التوضيحي التالي اتجاه المساعدات الامريكية في قطاع الصحة .

٦- السياحة :-

تلقي الاردن مساعدات لتنمية السياحة حتى يصبح في وضع يمكنه من مناقسة مراكز الجذب السياحي في الشرق الاوسط اذ استخدمت هذه المساعدات لزيادة عدد الفنادق وتحسين نوعيتها والخدمات التي تقدمها وترميم الاثار القديمة وتطويرها .
وفي سنة ١٩٦٠ اعدت الوكالة الامريكية برنامج لصيانة المواقع الاثرية في جرش، ونابلس والكرك والبتراء، كما مولت الوكالة الامريكية انشاء طريق يربط بين معان ووادي موسى، ووضعت التصاميم لبعض المتنزهاة كان من ابرزها متنزه عمان القومي ومتنزه ديبين، وخلال (١٥) سنة قدمت المساعدات الامريكية ما قيمته ٢,١ مليون دولار، وقد كان من انجح مشروعات تقوية السياحة الاردنية التي مولتها المساعدات الامريكية خلال (٣٥) سنة الماضية، اكتشاف المدينة الاثرية الإسلامية ايلة في العقبة سنة ١٩٨٧ (١٢٤)

ويبين الرسم التوضيحي اتجاه المساعدات الامريكية في قطاع السياحة

٧- النقل والطاقة والصناعة :

كانت المبادرة الامريكية الاولى في مجال الطرق السريعة عام ١٩٥٣ اذ كان الطريق الرئيسي الواصل بين عمان والبحر الميت والبالغ طوله ٨٠ كم اول طريق انشئ بتمويل امريكي، كما مولت الوكالة الامريكية انشاء الطريق الخارجي الرئيسي الواصل بين العاصمة والحدود السورية والطريق الرئيسي الذي يخترق الغور من البحر الميت الى اربد وطريق المدخل من معان الى البتراء .

وبالاضافة الى مشروعات الطرق، فان المساعدة في مجال التدريب والمساعدة التقنية لموظفي وزارة الاشغال العامة وامانة عمان الكبرى في حقل صيانة الطرق كانت ذات اهمية كبيرة، وقد بلغ مجموع الانفاق الامريكي في مجال الطرق ٨٥ مليون دولار . وفي الوقت الذي كانت مشروعات انشاء الطرق في طريقها الى التنفيذ بدأت المساعدات الامريكية برامجها في كهربية الريف والمدينة وفي سنة ١٩٧٧ تمكنت شركة الكهرباء من كهربية ٣٧ تجمع سكاني في عمان وضواحيها وذلك من خلال قرض قيمته ٩ ملايين دولار (١٢٤) .

وبسبب التركيز على قطاع الزراعة، فقد تلقى القطاع الصناعي مساعدات قليلة فكان استغلال الفوسفات والبوتاس المتلقين الرئيسيين للمساعدات الامريكية، وقد ساعدت الوكالة الامريكية شركة البوتاس العربية في الاشراف على التصميم والانشاء لمواقعها الحديثة كما مولت شراء معدات التنقيب والانتاج (٦٢) .

ومع نهاية منتصف الثمانينات كان الاردن قد اكمل معظم متطلبات بنيته التحتية بما فيها الكهرباء وتزويد المياه والطرق وشبكة الاتصال لذلك تغير اتجاه المساعدات الامريكية نحو تطوير القطاع الخاص لان القطاع العام اصبح عاجزا في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة عن تلبية حاجات الانتاج وبالتالي فقد دخلت المساعدات الامريكية مرحلة جديدة من البرمجة تهدف الى تقوية القطاع الاردني الخاص .

ويبين الرسم التوضيحي التالي اتجاه المساعدات الامريكية في قطاع النقل والطاقة والصناعة .

الفصل الرابع

أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الاردنية تجاه المعسكر الشرقي

المبحث الاول : العلاقات السياسية

الاول: العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفياتي

١ - العلاقات الاردنية - السوفياتية قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية
(١٩٤٦ - ١٩٦٣)

٢ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية
(١٩٦٣-١٩٦٧)

٣ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد حرب ١٩٦٧

٤ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد حرب ١٩٧٣

٥ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد كامب ديفيد ١٩٧٩

٦ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد عام ١٩٨٥

ثانيا: العلاقات السياسية مع دول المعسكر الشرقي

المبحث الثاني : العلاقات التجارية

اولا: العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي

ثانيا: العلاقات التجارية مع دول المعسكر الشرقي

المبحث الثالث : التصويت في الامم المتحدة

أولا: التصويت على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية

خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٧)

ثانيا: التصويت على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية

بعد عام ١٩٦٧

الفصل الرابع

اثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الاردنية تجاه المعسكر الشرقي

درج دارسو السياسة الخارجية على رصد سلوك السياسة الخارجية للدول من خلال ثلاثة مؤشرات، هي الاحداث الدولية في اطار ما عرف باسم حركة تحليل الاحداث التي يعد كل من ماكيلاند MaCiecland وادوارد عازار Eduard AZAR اشهر روادها والسلوك التصويتي الدولي، والمعاملات التي تشمل الانشطة الاقتصادية ذات الطابع الدوري المنتظم، التي لا يمكن دراستها الا على اساس تجميعي لتكرارها، كالتجارة الخارجية والاتصالات الشعبية .

ان فهم السياسة الخارجية فهما متكاملتا يتطلب فهم تلك الجوانب المتعددة لظاهرة السياسة الخارجية كذلك، لا يمكن الاحتجاج بانه يكفي تناول واحد من تلك الجوانب موشرا، على الجوانب الاخرى لان من الممكن ان لا تتجه جوانب السياسة الخارجية الى وجهة واحدة كان تتعامل الدول اقتصاديا واتصاليا مع دول اخرى حتى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية معها ، لذلك، ستؤخذ هذه المؤشرات في دراسة علاقة الاردن مع دول المعسكر الشرقي .

المبحث الاول :- العلاقات السياسية :

اولا: العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفياتي

١ - العلاقات الاردنية - السوفياتية قبل اقامة العلاقات الدبلوماسية (١٩٤٦-١٩٦٣)

تميزت علاقات الاردن الاولى بالاتحاد السوفياتي بالبرودة ففي عام ١٩٤٦ عارضت موسكو الطلب الاردني للانضمام الى الامم المتحدة ، وهي المعارضة التي اخرت قبول الاردن عضوا في الامم المتحدة حتى عام ١٩٥٥، في حين كان الحزب

* المعسكر الشرقي : هي مجموعة الدول التي تجمع بينهما وحدة الفكر الشيوعي، وتحكمها الاحزاب الشيوعية، ويرتبط بعضهما ببعض باتفاقيات دفاع مشترك سواء كانت ثنائية ام جماعية وهو تعبير وليد ظروف ما بعد الحرب الثانية وكان هذا التعبير مطلقا في الاساس على الاتحاد السوفياتي ومجموعة دول اوربا الشرقية المرتبطة بحلف وارسو .

الشيوعي محظورا في الاردن منذ عام ١٩٤٨ بقانون مكافحة الشيوعية ثم بالقانون رقم (٩١) لعام ١٩٥٣ ، وبموجب قانون تنظيم الاحزاب السياسية رقم (٣) لعام ١٩٥٤ وكذلك قانون الاحزاب السياسية لعام ١٩٥٥ .

لقد حددت معتقدات الملك الحسين الشخصية طبيعة العلاقة بين الاردن والاتحاد السوفياتي، اذ يقول " عدوانا الاكثر خطورة هما الشيوعية والصهيونية " (٩١:٧٠) اذ يضع الاتحاد السوفياتي قبل الكيان الصهيوني في تسلسل الاعداء ولذلك فقد عقد الملك الحسين العزم على اقامة تحالفات متينة مع العالم الغربي وهو التحالف الذي كان حيويا لحياة المملكة بوصفها دول مستقلة، فقد كان الملك في بداية الامر متشوقا للانضمام على حلف بغداد ضد الاتحاد السوفياتي في اواخر عام ١٩٥٥ .

ومنذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، سعى الاتحاد السوفياتي الى الصداقة العربية محاولا خرق الحصار المفروض عليه من الغرب ونجح في استعماله مصر وسوريا اليه بالدعم والمساعدات وفي نفس الوقت فقد تلقى الاردن عرضا سوفياتيا بالدعم والمساعدة مماثلا للعرض الذي تقدمت به مصر وسوريا والسعودية لدعم الاردن في اذار ١٩٥٦ في سبيل انتهاء المعاهدة الاردنية البريطانية ، فقد ابلغ القائم بالاعمال السوفياتي في القاهرة القائم بالاعمال الاردنية هناك، استعداد حكومته لتقديم معونة مالية وعسكرية للاردن في نطاق تنمية العلاقات بين البلدين وطلب منه معلومات عن رأي الحكومة في العرض العربي- وبذلك فقد تاكدت المخاوف التي ابدتها الحسين تجاه المعونة العربية باعتبارها اداة لتمهيد النفوذ السوفياتي في البلاد خاصة وانه كان يعرف جيدا عجز الدولة العربية عن الاستمرار في دفع المعونة التي وعدت بها اذ كانت مصر وسوريا في وضع اقتصادي سيء لا يمكنها من تقديم المساعدات لذلك فان الاردن لم يعر انتباها للعرض السوفياتي (٢٦٥:٩٦) .

وعندما اتجه رئيس الوزراء النابلسي عام ١٩٥٧م الى الاتحاد السوفياتي اعلن السوفيات قبولهم باقامة علاقات دبلوماسية مع الاردن واستعدادهم لتقديم معونة عسكرية على شكل شحنات تكفي لتجهيز فرقتين عسكريتين، وعلى اثر ذلك قررت حكومة النابلسي اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي فاتار ذلك غضب الملك الذي لم يكن يحبذ اجراء اي تقارب مع السوفيات وامر رئيس وزرائه بتقديم استقالته *

وهكذا فقد اصبح بإمكان الاردن استبدال المعونة الغربية بمعونة سوفياتية كبيرة ، الا ان رفض الملك للشيوعية، جعله يفض الطرف عن هذه المعونة ، وهي المعونة التي كان الاردن بامس الحاجة اليها بعد انتهاء المعاهدة الاردنية - البريطانية وبالتالي توقف

الدعم المادي البريطاني عن الاردن، وامتناع الولايات المتحدة من الوفاء بالتزاماتها على اثر توجه رئيس الوزراء الى الاتحاد السوفياتي ، وقد عبر دالاس وزير الخارجية الامريكي عن ذلك بقوله عام ١٩٥٧ " ان الناس في هذه المنطقة - الشرق الاوسط - هم اساسا ضد الشيوعية وهذا يرجع الى اعتقاداتهم الدينية، ومواقفهم وسلوكهم تجاه التوجه المادي للامور الانسانية " (٥٣:٧٢) .

وهو الشيء الذي اكده الحسين في خطابه في الامم المتحدة اذ قال ليس ثمة حياد في المجابهة بين الشيوعية والحرية ، كيف يمكن لموقفنا ان يبقى محايدا بين نظامي حكم بين فلسفتين احدهما في مستوى هذه المبادئ في حين ان الاخرى تنكرها وتخنقها اننا بانحيازنا الى جانب العالم الحر، لا ننسى مع ذلك كفاحننا الطويل من اجل الحرية" (٢٦٨:٧٠)

وبسبب هذا التوجه فانه بانقسام العالم العربي في الفترة (١٩٥٠-١٩٦٠) الى فريقين الحكومات الثورية العربية المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي والحكومات المحافظة المتحالفة مع الغرب كان الاردن متخذقا تماما في المعسكر المحافظ لذلك فقد وقع في مواجهة مع الحكومات الموالية للاتحاد السوفياتي كما حدث مثلا عندما اراد الاردن الانضمام الى حلف بغداد وكذلك في ازمة ١٩٥٨ عندما فرض على الاردن حصارا اقتصاديا لمنع البترول من الوصول اليه .

٢ - العلاقات الاردنية السوفياتية بعد اقامة العلاقات الدبلوماسية (١٩٦٣ - ١٩٦٧)

على الرغم من دعم الولايات المتحدة للاردن بمبلغ ٦٧ مليون دولار عام (١٩٥٩ - ١٩٩٠) فان التغيير في سياسة الولايات المتحدة يلاحظ من التطورات في الشرق الاوسط في السنوات الاخيرة لادارة ايزنهاور، فقد اعادت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية لمصر في نهاية عام ١٩٥٩ كما اكدت ادارة كيندي على استراتيجية جديدة للعلاقات الامريكية العربية عام ١٩٦١ كجزء من سياسة الافاق الجديدة (NEW FRONTIER) اذ اعلن كيندي تحرر الولايات من جميع التنافسات العربية وأعربت عن توجهها لفتح علاقات ايجابية مع الحكومات العربية الراديكالية فوجد هذا نوعا من الحوار والتفاهم مع القاهرة في اطار السماح لعبد الناصر بممارسة سياسة الحياد الايجابي ، ما دام انه يبقى الصراع العربي - الاسرائيلي مجمدا، ومد مصر بالمعونة الغذائية - القمح - تعبيرا عن فتح صفحة جديدة من التعاون بين البلدين (١٢٧) .

لقد رأى الاردن ان هذه السياسة تؤثر على علاقاته مع الولايات المتحدة بخاصه، ورأى ان حالة التحدي القائمة بينه وبين مصر ربما تجبر الولايات المتحدة على اختيار احد البلدين، تبعا لمدى صداقته واهميته السياسية، كما اوحى هذه السياسة للاردن ان هذا

الاختيار ربما لن يتأثر بما كان يحتله الاردن من اهمية لدى الادارة الامريكية السابقة .
اضف الى ذلك حالة الوفاق التي سادت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مع
بداية عام ١٩٦٣ بالتوقيع على معاهدة حظر اجراء تجارب الاسلحة النووية في
المحيطات والجو كل هذا دفع بالاردن الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي
في ١٠/٦/١٩٦٣ على الرغم من تصريحات الملك الحسين بانه في موقف المقاوم
للسيوعية ، وفي نفس الوقت فقد كان ذلك بمثابة الاعتراف بالاهتمامات السياسية لموسكو
في المنطقة، وجاء اعلان انشاء العلاقات مفاجأة تامة لجميع من في الداخل والخارج اذ
صدر قرار بنقل القائم بالاعمال الامريكي انذاك من عمان بسبب فشله في اطلاع حكومته
على الامر قبل وقوعه (١٧٢)

لقد ادرك الملك الحسين اهمية التعامل مع الاتحاد السوفياتي ، ليس بسبب مكانته
كعضو دائم في مجلس الامن بل لان الاردن حصل على كميات قليلة من الاسلحة
السوفياتية بتمويل عربي قدره ٢٤ مليون بعد انشاء القيادة الموحدة - عام ١٩٦٤
كطريقة للضغط على الولايات المتحدة فقد اكد الحسين خلال زيارته لواشنطن عام
١٩٦٤ عن رغبته في الذهاب الى المعسكر الشرقي للحصول على الاسلحة اذا لم تكن
هذه المساعدات متوفرة من الغرب، وفي نفس الوقت اشار الملك الحسين الى سياسة
الاردن الجديدة -عدم الانحياز - حيث لم تقدم الاردن اي تعهد بالالتزام مع الولايات
المتحدة مثلما كان عليه الامر عام ١٩٥٩ كما وقع الاردن اتفاقية للتعاون التقني والثقافي
مع موسكو في عام ١٩٦٥ . (٩٥) .

وعلى الرغم من توجه الاردن الجديد تجاه موسكو الان المساعدات الامريكية
بقيت محافظة على تدفقها خلال الاعوام (١٩٦٣ - ١٩٦٧) ، اذ كانت الولايات المتحدة
ترى ان الملك الحسين حافظ على اقل مستوى من العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وعلى
اثر الهجوم الاسرائيلي على قرية السموع الاردنية تلقى الاردن مساعدات عسكرية
امريكية كبيرة نسبيا مما دفع موسكو باتهام الاردن بالتواطؤ مع اسرائيل وعلق الملك
الحسين على ذلك بقوله عام ١٩٦٦ " كنت اهاجم من كل النواحي ليس من قبل جيرانني
العرب الأقربين فحسب بل ايضا من جانب روسيا السوفياتية التي كانت تتهمني بالتواطؤ
مع اسرائيل" (٢٠٥:٧٠)

٣ - العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد حرب ١٩٦٧

على اثر حرب ١٩٦٧ قام الملك الحسين بزيارته الاولى الى موسكو تقديرا واعترافا بالدعم السوفياتي للعرب في الحرب ضد اسرائيل وفي ذلك يقول الملك الحسين " حاولت بعد ان شكرت الروس على التأييد الذي قدموه دائما للعالم العربي ، ان ابدد الغيوم السود التي كانت في السابق قد غشيت العلاقات بين موسكو وعمان (٩٦:٧٠) ولكن هذا التوجه كما يقول الحسين لم يكن يعني تغييرا في الايدلوجية والابتعاد عن الغرب بقدر ما كانت خطوة تتماشى والعلاقات الجديدة بين الاردن والدول العربية بعد الحرب من جهة واستثمار الثقل السوفياتي في دعم السلام ومبادراته التي بدأت السياسة الاردنية تتبناها وتسعى لتحقيقها من جهة اخرى ، كما كانت تلك الزيارة اشارة للغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة لزيادة دعمها للاردن لتعويضه عن خسائره في الحرب - وهو الامر الذي رفضت الولايات المتحدة عمله في ذلك الوقت - فقد طلب الاردن في هذه الزيارة الحصول على مساعدات عسكرية الا ان موسكو ابلغت عامر خماش رئيس هيئة الاركان ان الاردن يمكن ان يحصل على الاسلحة مقابل المال ولكن الملك فيصل ملك السعودية رفض ذلك وتعهد بان يدفع ثمن اسلحة غربية لاعادة تجهيز القوات الاردنية .

وبعد صدور قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، ظهر الاتحاد السوفياتي كداعم للعرب ضد اسرائيل اذ طالبت موسكو بنقل القضية من مجلس الامن الى الجمعية العامة ودعى الاتحاد السوفياتي في ١٣ حزيران ١٩٦٧ ، الى عقد دورة طارئة للجمعية العامة لدعم طلباته بشأن انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها من مصر وسوريا والاردن ، ووقف الاعمال العدوانية الاسرائيلية وقد صوت الى جانب المشروع ٣٥ دولة من بينها الاردن ، وعارضته ٢٢ دولة (١٢٨) .

وفي اواخر الستينات وبعد المحادثات الرباعية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ،فرنسا، بريطانيا والمحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول الشرق الاوسط ، نشأ اهتمام اردني - سوفياتي متبادل حول تحسين العلاقات، واتسع كثيرا بعد حرب ١٩٧٣ ، فقد استنتج الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة ان سياسته السابقة في ابقاء الصراع العربي - الاسرائيلي في انى درجات الاشتعال، كوسيلة مناسبة للتغلغل والنفوذ، والاعتماد على صفقات بيع الاسلحة للحكومة العربية - هي وسيلة غير فاعلة، واعتقدت موسكو انها بحاجة الى سيطرة وتأثيره على العرب لمنع اندلاع اي حرب، للمحافظة على استقرار الصراع في سبيل المحافظة على الانجازات السوفياتية في الشرق الاوسط .

٤ - العلاقات السوفياتية الاردنية بعد حرب ١٩٧٣

حاول السوفيات بعد عام ١٩٧٣ كسب ود الاردن، وبخاصة عندما كانوا يطالبون اسرائيل التعويض عن خسائر الحرب، بما فيها خسائر الاردن من واردات السياحة الى القدس، وكان الدافع وراء ذلك، هو تدهور مكانة الاتحاد السوفياتي بالنسبة لمصر وسوريا، فقد استنتج المصريون والسوريون ان عملية استرجاع الاراضي المحتلة لن يتم الا عن طريق واشنطن في حين ابدى الاردن - الحليف الدائم للولايات المتحدة استياءه من سياسة امريكا بعد الحرب عندما ابعد من تحرير اتفاقيات وقف اطلاق النار المعقودة بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا كما شعر الاردن بالاساءة عندما ارغم على قبول بعض المحددات الاجرائية على نظام الدفاع الجوي "صقر" الذي حصل عليه من الولايات المتحدة بعد فترة قصيرة من حرب اكتوبر وهي الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة تحت تاثير ما يسمى الدوافع الامنية الاسرائيلية لذلك فقد اعتبر الاردن في تلك الفترة ان تدخل الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط كان ضروريا لتحقيق التوازن لما يعتبره تحيزا امريكيا لاسرائيل (١٢٩)

وفي تلك الاثناء صرح السفير السوفياتي في عمان تولكونوف في ١٩٧٤/٣/٥ بانه يجب اجراء ترتيبات مع عمان لدعم الجهود من اجل حصول الفلسطينيين على حقهم في تقرير مصيرهم ضمن حدود عام ١٩٦٧ الا ان تولكونوف كتب مقالة في مجلة الحزب الشيوعي اسوفياتي الرسمية - كومونست - يستبعد فيها بشكل شامل اقتراح الملك الحسين في عام ١٩٧٢ عن الحل الفيدرالي ذكرا انه خطة امريكية مستوحاه (٣٤:١٢٩)

وعلى الرغم من كل ذلك، فان رئيس الوفد السوفياتي بمؤتمر جنيف، السى محادثات السلام، فيغرودوف، زار عمان عدة مرات لاجراء محادثات على مستوى عال تتعلق بجهود موسكو لاعادة عقد مؤتمر جنيف، كما زار وفد حكومي اردني على مستوى عال موسكو في كانون الاول ١٩٧٥ وقد بلغت هذه العلاقات قمتها مع زيارة الملك الحسين لموسكو في حزيران ١٩٧٦ والتي استمرت ١٢ يوما لتوقيع اتفاق للتعاون التقني والاقتصادي ولمناقشة بيع صواريخ سوفياتية ردا على رفض الكونغرس الامريكي بيع نظام صواريخ هوك، الا ان السعودية رفضت تمويلها مما ادى الى غض الطرف عنها

وفي الفترة (١٩٧٣-١٩٧٧) التي بلغت فيها العلاقات الاردنية - السوفياتية قمتها، كانت المساعدات الامريكية للاردن في قمتها ايضا، اذ بلغت عام ١٩٧٣ ١١٠,١ مليون دولار كما ارتفعت هذه المساعدات الى ٢٠٣,٩ و ٢٠٢,٢ مليون دولار مع تشكيل اللجنة الامريكية الاردنية المشتركة عامي ١٩٧٥، ١٩٧٦، لان الولايات

المتحدة منذ عام ١٩٦٧ حاولت عقد اتفاقية سلام مباشرة بين الاردن واسرائيل وهي الاتفاقية التي رفضها الاردن باستمرار ، كما كانت الولايات المتحدة تنظر الى الاردن بوصفه عنصرا مهما في عملية السلام في الشرق الاوسط وهي الفكرة التي اكدها الرئيس نيكسون خلال زيارته لعمان عام ١٩٧٤ ، ومن جهة اخرى فقد عد الاردن مسألة التقارب مع الاتحاد السوفياتي للحصول على الاسلحة اداة للضغط على الولايات المتحدة وليس هدفا بحد ذاته .

لقد كان الاردن ينظر الى مسألة التدخل السوفياتي في عملية السلام باعتبارها امرا تكتيكيًا وليس كما هي بالنسبة لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية كذلك فان الاردن لم يشترك في المبادرة السورية والدعم السوفياتي في المواجهة مع مصر، بعيد مبادرة السادات بل على العكس من ذلك فقد انتظر الاردن حتى يرى نتائج جهود الولايات المتحدة ومصر في اخراج صياغة الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وعندما لم يتحقق ذلك فان الاردن هو الذي اخذ المبادرة بالتشجيع على بديل لعملية كامب ديفيد اعتمادا على تحويل عملية السلام الى مجلس الامن الدولي او المؤتمر الدولي والذي من خلاله قد تشارك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وممثلون عن الجماعة الأوروبية .

٥- العلاقات الاردنية - السوفياتية بعد كامب ديفيد:-

على اثر اتفاقية كامب ديفيد وازدياد الضغوط الامريكية اتجه الاردن الى الاتحاد السوفياتي لطلب السلاح منه مما مهد لاقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي متماشيا مع الرغبة الاردنية المتعلقة في اشراك الاتحاد السوفياتي بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، فقد اعلن الاردن ترحيبه بدعوة بريجينيف لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط عام ١٩٨١ والذي يدخل الاردن فيه طرفا محددًا ذا مصالح واضحة في المفاوضات ، كما ان الاردن لم يكن مستعدا لقبول الجدل الامريكي الداعي بأن التهديد الكبير المسيطر على المنطقة هو من قبل الاتحاد السوفياتي، لذلك فقد زار الملك الحسين موسكو في ايار ١٩٨١ للتفاوض حول شراء اسلحة ومعدات عسكرية (١٠٢) وبسبب عدم تمكنه من الحصول على نظام الدفاع الجوي المعقد من الولايات المتحدة، فقد عقد الاردن صفقة اسلحة مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨١ وقد كانت هذه الصفقة تشمل على ٢٠ بطارية (سام - ٨) و ١٦ مدفع ذاتي الحركة (M.T) موجه راداريا من طراز "Z.S.U 23" كما تسلم الاردن عام ١٩٨٥ دفعة جديدة من صوراينخ (سام - ٨) و (سام - ١٣) المضادة للطائرات . وذلك في اعقاب تجميد صفقة صوراينخ سستيغرف (STINGER) مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٥ (١٣٠)

الا ان هذا الاتجاه الجديد للسياسة الاردنية في التعامل مع الاتحاد السوفياتي، والذي كان لتوتر العلاقات الاردنية - الامريكية، دورا كبيرا في ايجاده بقي محكوما بالكثير من المؤثرات، لعل من اهمها :-

- ١- خلفية الملك الحسين السياسية وعقائده الفكرية المناهضة للشيوعية .
- ٢- العقيدة الغربية للجيش الاردني - التي رافقته منذ انشائه عام ١٩٢١، ولهذا فان التقارب الاردني - السوفياتي، لم يؤثر في ابعاد السياسة الاردنية عن التعامل مع المعسكر الغربي بل على العكس فقد اتجه الى الغرب مع احتفاظه بعلاقاته الحسنة مع الاتحاد السوفياتي .

ويرى كثير من الدارسين، ان مثل هذه الصفقات العسكرية لو عقدت في فترة الخمسينات او الستينات، لكان ذلك اعترافا صريحا بتوجه الاردن نحو المعسكر الشرقي ووقف علاقاته مع الغرب . ولكن في عقد الثمانينات، فان مثل هذه الصفقات لا تفسر ضمن هذا الاطار كما لا تعني توجه الاردن نحو الشرق فقد كان الاردن سريعا وسباقا في التفسير بعد اول صفقة اسلحة مع موسكو عام ١٩٨١، فقد اعلن الاردن بانه كان يفضل عقد هذه الصفقة مع الولايات المتحدة وقد اكد هذا التوجه الملك الحسين في اذار عام ١٩٨٢ اذ رأى بان الاردن اتجه للأسلحة السوفياتية لانه ليس له خيار اخر فقد رفض الامريكان تزويده بالمعدات العسكرية المطلوبة والتي كان الاردن يأمل الحاجة الى هذه الاسلحة بعد حشود سوريا على حدوده في اوائل الثمانينات (١١٠:٣١) وفي نفس الوقت فقد جعل الحسين الامر واضحا تماما بان هذه الاسلحة سوف تستخدم من قبل الرجال الاردنيين دون الحاجة الى ظهور كبير للخبراء السوفيات .

وبالرغم من ان بعض المصادر الاسرائيلية اكدت قدوم الكثير من الخبراء السوفيات مع الاسلحة الى الاردن، فان رئيس الاركان في ذلك الوقت زيد بن شاكر اكد على ان الاردن استاجر الخبراء لمدة ستة اشهر فقط (٨٣:٣١٣) .

وفي نفس الوقت فقد حاول قادة الاتحاد السوفياتي ابعاد الاردن عن الخط المؤيد للغرب عن طريق بيع كميات رمزية من الاسلحة عامي ١٩٨١، ١٩٨٥ ، عندما فشلت الولايات المتحدة في تحقيق احتياجات الاردن من هذه الاسلحة بعدما ادرك الحساسية الناجمة عن دور الاردن في قضية الشرق الاوسط .

وقام الحسين في نهاية حزيران JUNE عام ١٩٨٢ بزيارة غير معد لها وغير رسمية للاتحاد السوفياتي، والتي وصفها الاردن، بانها لتبادل الاراء بهدف اعادة تشجيع الجهود الرامية لتحقيق سلام شامل في حين كان الهدف الموضوعي وراء الزيارة، هو حث الولايات المتحدة على مبادرة حقيقية من اجل السلام في الشرق الاوسط اذ تزامنت

هذه الزيارة مع الجهود الاردنية لاقتناع الولايات المتحدة لوضع مقترحات جديدة لتسوية الصراع فجاءت خطة ريغان في ايلول ١٩٨٢ والتي رحب بها الاردن واصفا اياها بانها اشجع موقف اتخذته الادارة الامريكية منذ عام ١٩٥٦، الا ان الاتحاد السوفياتي ردوا هذه المبادرة بقوة فعندما زار الحسين موسكو في كانون اول ١٩٨٢ على رأس لجنة مكونة من سبعة اعضاء يشكلون الجامعة العربية والمنبثقة عن قمة فاس، حذره الرئيس السوفياتي اندريوف بان الاتحاد السوفياتي قد يرفض خطة ريغان بكل ما فيها، واذا اختار الحسين المشاركة في خطة ريغان فان كل المسؤولية ستقع على عاتقه وبناء على قول اندريوف فالاردن ليس له الحرية في اختيارها .

وفي نهاية اذار ١٩٨٣ ، وفي عشية زيارة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لعمان، من اجل تقرير مصير مفاوضاته مع الحسين، للتعاون مع خطة ريغان، وصل الى الاردن (Oleg Grenesky) رئيس دائرة الشؤون الخارجية السوفيتية المتعلقة بالشرق الاوسط، لعقد محادثات مع الملك بغية ابعاده عن الالتحاق بخطة ريغان وبعد ذلك اعلن الملك الحسين رسميا ان اعتراض موسكو على الخطة كان احد الاسباب لفشل محادثاته مع عرفات و اضاف الحسين "ان الاتحاد السوفياتي عمل باصرار ضد الخطة من خلال نوابه السوريين" (٣١٤:٨٣) .

وفي نفس الوقت وجه الحسين الادانة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، اذ قال في نيسان ١٩٨٣ ان الولايات المتحدة اصبحت الحليف المباشر لاحد الاطراف ولذلك اختارت ان تجرد نفسها عن الاهلية، بانها القوة الوحيدة في المنطقة القادرة على مساعدة الاطراف للتحرك من اجل سلام متجدد ودائم (٨٣: ٣١٥) وبذلك فان الملك الحسين راي ان الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على تحقيق السلام في المنطقة وليس سواها وهذا يؤكد ان محاولة الاردن اشراك الاتحاد السوفياتي في عملية السلام كان هدفا تكتيكيا، وليس جوهريا .

وعلى الرغم من اهمية الصفقة التي عقدها الاردن مع الاتحاد السوفياتي بشأن شراء اسلحة عام ١٩٨١ والتي تبعتها عدة صفقات بعد ذلك الا ان حصة الاتحاد السوفياتي من مشتريات السلاح بالنسبة للاردن في الفترة (١٩٧٩-١٩٨٣م) كانت ٧٪ من مجموع المستوردات في حين بلغت هذه النسبة ٢٨٪ بالنسبة للمستوردات من الولايات المتحدة، مما يعني ان الولايات المتحدة بقيت في هذه الفترة هي المورد الرئيسي للسلاح بالنسبة للاردن كما ان انخفاض المساعدات الامريكية بشكل كبير في الاعوام (١٩٨١-١٩٨٣) لا يرجع الى علاقات الاردن المتحسنة مع الاتحاد السوفياتي، بل

يعود ذلك الى رفض الاردن الاشتراك في كامب ديفيد، ثم رفض فكرة الخيار الاردني والذي داعب افكار المسؤولين الامريكين في هذه الفترة .

وعلى اثر رفض الاردن لخطة ريغان، تحسنت العلاقات الاردنية - السوفياتية في عام ١٩٨٤ ، وقد عزز هذه العلاقات انتقاد الحسين للولايات المتحدة في صيف نفس العام، وقرر الحسين العودة الى موسكو للحصول على الاسلحة، على اثر قرار الرئيس ريغان في اذار ١٩٨٤ الغاء صفقة صورايخ ستينغر المضادة للطائرات والتي كان من المفترض بيعها للاردن كما رحب الاردن بدعوة الاتحاد السوفيتي لعقد مؤتمر دولي تحت الرعاية المشتركة السوفياتية الامريكية عام ١٩٨٤ وانكر الحسين ما تدعيه الولايات المتحدة من حق الاعتراض على حضور الاتحاد السوفيتي ايه مفاوضات لتحقيق السلام ولكنه اوضح "ان ايا من القوتين ليست في وضع يخولها العمل كوسيط لتحقيق التسوية" (١٤ : ١٢٠)

٦- العلاقات الاردنية السوفياتية بعد عام ١٩٨٥ :-

تجدد الفتور في العلاقات الاردنية - السوفياتية عام ١٩٨٥ ، اذ رفض الاتحاد السوفياتي اتفاق ١٥ شباط -منذ البداية- بين الاردن ومنظمة التحرير، فقد رأى القادة السوفيات ان الاردن والمنظمة اصبحتا على وشك حافة الانقياد للخطة الامريكية ولم يكتف السوفيات بذلك، بل رفضوا لقاء الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك لشرح اتفاقهم واصر الاتحاد السوفياتي على ان يشارك في المؤتمر الدولي ، الدول الكبرى فقط وليس الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، كما اعترض ايضا على صيغة التمثيل الفلسطيني المقترح (٨٣) .

لقد ضغط الملك الحسين في النصف الاول من عام ١٩٨٥ لاجراء المفاوضات تحت مظلة مؤتمر دولي، لذلك فقد اقترح عقد ذلك المؤتمر -ليس لانه يعتقد بان اشراك الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن مفيد من الناحية العملية، لكن لانه يصبو الى الشرعية التي سيقدمها المؤتمر في اعقاب محادثات السادات المنفردة مع اسرائيل ولانه يحتاج اذا امكن ذلك لمساعدة موسكو لكي تمارس نفوذها لكبح جماح سوريا في تعطيل المفاوضات التي يعتقدون انها لا تخدم مصالحهم (١٧٣) .

لقد وفر اعلان الملك الحسين بايقاف التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية في شباط ١٩٨٦ فرصة لتنشيط الاتصالات الاردنية - السوفياتية كما ان التحسن السريع في العلاقات بين الاردن وسوريا سهل قيام علاقات دافئة بين الاردن وموسكو لذلك زار (Vladimir Polyakov) عمان في نيسان ١٩٨٦ ، كما اعرب الاردن عن رغبته بالتعاقد على شراء طائرات (٢٩ MIG) من الاتحاد السوفياتي مما دفع الاردن الى ارسال طواقم

مختصة الى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٦ لتقييم هذه الطائرات وفي الفترة (١٩٨٢-١٩٨٦) كان الاتحاد السوفياتي المزود الاول للاردن في مجال التسليح بنسبة وصلت الى ٣٢٪ من مجمل مشتريات السلاح، (١٣١) .

ومع هذا التحسن الذي ساد العلاقات السوفياتية - الاردنية، فقد زادت المساعدات الامريكية للاردن، اذ قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات كبيرة ابتداء من عام ١٩٨٤ في اطار ما عرف باسم البرنامج التكميلي الذي غطى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٧) اذ لم يتاثر هذا البرنامج نتيجة تحسين العلاقات السوفياتية الاردنية بل استمرت الولايات المتحدة في تقديم مساعداتها ضمن هذا البرنامج حتى وصلت الى ١٩٢ و ١٧٨ و ١٥٣ مليون دولار خلال الاعوام ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ على التوالي .

وفي أواخر عام ١٩٨٧ طور الاتحاد السوفياتي صيغة خاصة بالتمثيل الفلسطيني ساعدت على تامين انعقاد المؤتمر الدولي وهذه الصيغة نصت على انه يمكن تمثيل الفلسطينيين بوفد مشترك اردني - فلسطيني توافق المنظمة على اختيار شخصياته هي اقرب الى النظرة الاردنية في صدد التمثيل الفلسطيني والتي عرضها اتفاق شباط ١٩٨٥ بين الاردن والمنظمة كما توجه الحسين في كانون الاول ١٩٨٧ الى موسكو في زيارة رسمية هي الاولى من نوعها منذ عشر سنوات مما أعطى دفعا للعلاقات السوفياتية - الاردنية واعقب زيارة الملك الحسين وصول مدير دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية في زيارة لالاردن في اطار اتفاق لتكثيف الاتصالات وتبادل وجهات النظر بشأن التطورات الاخيرة في المنطقة واكد الاردن على لسان رئيس الوزراء زيد الرفاعي تاييده لعقد مؤتمر دولي (١٣٢) .

في اوائل عام ١٩٨٨ أجرى الملك الحسين محادثات مع الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف شملت تطورات الحرب العراقية - الايرانية والانتفاضة في الاراضي المحتلة واستعراض العلاقات الدولية كما زار شيفارنادزة - وزير الخارجية السوفياتي - عمان عام ١٩٨٩ في اطار جولته في الشرق الاوسط .

ثانياً: علاقات الاردن مع دول المعسكر الشرقي

لم يقيم الاردن علاقات دبلوماسية مع دول المعسكر لشرقي حتى اوائل الستينيات، على الرغم من وجود بعض العلاقات التجارية مع يوغسلافيا ورومانيا وبلغاريا، في حين كان الاردن يقيم علاقات دبلوماسية مع معظم الدول الغربية الا ان هذه العلاقات قد تطورت مع انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي في حزيران عام ١٩٦٣ ، لذلك فقد اقام الاردن علاقات دبلوماسية مع كل من تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر عام ١٩٦٤ ومع كمبوديا عام ١٩٧٤ مع الصين عام ١٩٧٩ (١٣٣) .

وبالمقارنة مع الخمسينات عندما كان موقف الاردن من الصين مشروطا بواشنطن فقد اصبحت المملكة تتمتع بعلاقات جيدة مع الصين واصبح للصين تمثيل دبلوماسي في عمان وقد تطورت العلاقات الاردنية الصينية ووصلت الى اعلى مستوياتها عام (١٩٨٣ - ١٩٨٤) عندما قام الملك الحسين برحلة للصين وفي المقابل قام الرئيس الصيني بزيارة عمان فقد ادرك الاردن ان الصين بوصفه عضوا دائما في مجلس الامن، يمكنه ان يقوم بدور مهم في اعمال المؤتمر الدولي المقترح اذ زار الحسين الصين عام ١٩٨٢ على رأس وفد الجامعة العربية لتوضيح خطة السلام المنبثقة عن مؤتمر فاس، في عام ١٩٨٥، قام وفد مشترك اردني فلسطيني بزيارة بكين لتوضيح اتفاق شباط ١٩٨٥ بين الاردن والمنظمة وقد لاقى هذا الاتفاق ترحيبا كبيرا لدى القادة الصينيين، وعلى الجانب الاخر فقد ارسلت الصين في ديسمبر عام ١٩٨٤ رئيس اركان الجيش الصيني على رأس وفد عسكري لتقدير احتياجات الاردن العسكرية (٧٥)

ويمكن القول أن معظم الدول العربية قد انحازت الى امريكا، وحاربت الشيوعية في مجتمعاتها ونفرت من الاتحاد السوفياتي دون تحريض او حافز امريكي وكان الاردن في مقدمة هذه الدول وهي في هذا التوجه ضد الشيوعية فانها تتأثر مع شعوبها الى حد كبير برسوخ العقائد الدينية الاسلامية والمسيحية وبروح القومية والاستقلال وتتقارب في هذا العداء للشيوعية والنفور من الاتحاد السوفياتي الدول العربية المحافظة والدول العربية التي تصفها امريكا ب (الرايكانية) وقد عبر عن ذلك السفير السوفياتي السابق في القاهرة مخايل سوسلوف بقوله "انكم تجيئون الينا وتحاولون مخاطبة الغرب من فوق رؤوسنا وكل واحد منكم اتى الينا بدا بكلامه العلني في موسكو بالضغط على اختلاف عقائده مع عقائدنا، ولم نتصور ان عقائدكم يمكن ان تتفق مع عقائدنا ثم ان غيركم في العالم لا يفعل ما تفعلونه في هذا الشأن وان اصراركم على ذلك دوما معناه شيء واحد وهو انكم من عندنا توجهون رسالة اعتذار الى الغرب عن مجرد وجودكم عندنا"

(١٠٢:٦٧٦)

لقد ظل الاردن يتعامل مع الاتحاد السوفياتي على اساس انه الطرف المكره على التعاون معه ولذلك لم يكثر كثيرا باقامة نمط من التنسيق معه حيث ظل الاتحاد السوفياتي بالنسبة له مجرد مورد للسلاح الذي يحتاجه في حالة رفض الولايات المتحدة سد احتياجاته من الاسلحة كما حدث عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ وفي ذلك يقول فينو غرادوف المسؤول في وزارة الخارجية السوفياتية "انكم تجيئون الى الاتحاد السوفياتي بعد ان تذهبوا الى الغرب ثم تصلون معهم الى حالة الياس وتجيئون الينا مضطرين كأنما نحن امامكم بديل تقبلون به حين لا يبقى امامكم غيره" (١٠٢:٦٧٦) .

ويمكننا القول انه نتيجة للضغط الامريكي على الاردن، فان الاردن يعمل على التوجه لفتح قنوات اتصال مع الاتحاد السوفياتي الا انه كان يظهر في كل مرة توجه فيها الاردن للاتحاد السوفياتي ان هناك امكانية ضئيلة لاقامة علاقات وطيدة مع الغرب الا ان الملك الحسين، وعلى الرغم من ذلك راي انه لن يكون هناك تقدم نحو تسوية عربية اسرائيلية بدون مساهمة الاتحاد السوفياتي مهما كان شكل عملية المفاوضات فعلى الرغم من ان الاتحاد السوفياتي لا يملك اي نفوذ على اسرائيل فانه يستطيع في اي وقت ان يعرقل مرونة الجانب العربي بتشجيعه للتصليب بين الدول العربية وخاصة سوريا التي حافظ على نفوذه السياسي والعسكري عليها لفترة طويلة، لذلك فان تركيز الاردن في علاقات مع موسكو كان يدور منذ عام ١٩٧٣ بالاضافة الى شراء الاسلحة حول دورها في عملية التسوية للصراع العربي - الاسرائيلي (٨١) .

وعلى ذلك، فان قيمة المساعدات الامريكية للاردن لم تكن تتأثر بطبيعة علاقات الاردن مع الاتحاد السوفياتي خاصة بعد عام ١٩٦٧ اذ اصبحت المساعدات الامريكية للاردن متناسبة مع موقف الاردن من التسويات المطروحة لحل الصراع العربي - الاسرائيلي وهي القضية التي بقيت تشكل الاساس الذي يتحدد بموجبه قيمة المساعدات المقدمة للاردن فمع تحسن العلاقات الاردنية السوفياتية عام ١٩٧٣ زادت المساعدات الامريكية للاردن زيادة كبيرة، ليس لابعاد الاردن عن موسكو، ولكن لحث الاردن على عقد اتفاق سلام مباشر مع اسرائيل وهذا ما حدث في الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) حيث زادت المساعدات الامريكية للاردن وفي نفس الوقت تحسنت العلاقات الاردنية السوفياتية تحسنا كبيرا .

المبحث الثاني : العلاقات التجارية :

اولا :- علاقات الاردن التجارية مع الاتحاد السوفيتي :-

يوضح الجدول رقم (٨) علاقة الاردن التجارية مع الاتحاد السوفياتي والولايات

المتحدة .

جدول رقم (٨) بألاف الدنانير

الواردات		الصادرات						السنة
الولايات المتحدة		الاتحاد السوفياتي		الولايات المتحدة		الاتحاد السوفياتي		
نسبتها الى مجملة الواردات	قيمة المستوردات	نسبتها الى مجملة الواردات	قيمة المستوردات	نسبتها الى مجملة الصادرات	قيمة الصادرات	نسبتها الى مجملة الصادرات	قيمة الصادرات	
٧٪	٢٢٧٢,٨	.	.	٢.٢٪	١٦,٤	.	.	١٩٥٧
٨	٢٩١٩,١	.	.	٣.٢٪	١٣,٥	.	.	٥٨
٩	٣٧٦١,٢	.	.	٥.٢٪	١٧,١	.	.	٥٩
١١	٥.٧٢,٥	.	.	٤.٢٪	١٨,١	.	.	٦٠
١٦	٧.٠٢,٨	.	.	٢.٢٪	١٠,٧	.	.	٦١
١٣	٦.٥٦,٨	٢.٢٪	١٢٦	١.١٪	١١,١	.	.	٦٢
١٣	٧.١٢,٣	١٪	٦.٩,٨	١.١٪	١٢,٩	.	.	٦٣
٢٠	١١١٥١,٧	١	٧١١,٣	٢.٢٪	٢٤,٢	.	.	٦٤
١٤	٨٢٩١,٤	٢	١١٢٢,٦	٢.٢٪	٢٧,٦	.	.	٦٥
١٧	١١٩٥١,٦	٢	١٤٥٥,٢	٣.٢٪	٣٧,٣	.	.	٦٦
١٢	٦٧٦٩,٤	٢	١١٩٣,٠	١.١٪	١٢,٧	.	.	٦٧
١١	٦٣٧٠,٧	٢	١٤٨١,٨	٢.٢٪	٣	.	.	٦٨
٩	٦٢٢٩,٦	٣	٢١٥٠,١	٥.٢٪	٥,٩	.	.	٦٩
١١	٧٣٨٠,٥	٣	٢٣٤٢,١	١.١٪	٢,١	٨.٠٠٠.٢٪	١.١	٧٠
٢٣	١٨١٣٢	١	٩٩٦,٦	٢.٢٪	٢,٦	٨.٠٠٠.٢٪	١.١	٨١
١٧	١٦٨٨٧,٢	١	١١٧,٤	٥.٠٠٠.٥٪	١,٩	٥.٠٠٠.٥٪	١.١	٧٢
١٠	١١٢٦٥,١	٠,٦	٧٤٤,١	٥.٠٠٠.٥٪	١,١	.	.	٧٣
١١	١٧٥٨٢,٢	٠,٦	٩٧٩	٥.٠٠٠.٥٪	٩,٢	٢.٠٠٠.٢٪	١.١	٧٤
١٠	٢٤٤١,٦	٠,٧	١٦٦٣,٦	٠,٦	٣٠,١	.	.	٧٥
٩	٢١.٤٧,٣	٠,٥	١٦٩٨,٤	٠,٢	١٩,٥	٨.٠٠٠.٢٪	٠,٦	٧٦
١٤	٦٧٣٥٥,٦	٠,٥	٢٥٨٥,٧	٠,٢	٢٣,١	.	.	٧٧
٧	٢٣٦٢٥,٦	٠,٦	٣١٢,٠	٠,٤	٤	.	.	٧٨
٧	٤٣٥٣٧,٦	٠,٥	٣٤٠٦,٤	٠,٢	٣٥,٩	.	.	٧٩
٨	٦١٥٨٦,٩	٠,٧	٥٤٦,٩	٠,٠٠٠.٧٪	١,٣	.	.	٨٠
١٥	١٦٦٦٧٤	١	١٢.٤١,٧	٠,١	٤٤,٤	٠,٠٠٠.٢٪	٠,٧	٨١
١٢	١٤٤٣٤٠,٩	١	٢.٠٤٦٥,٩	٠,٣	٩,٤	.	.	٨٢
١١	١٣١.٤٧,٦	١	١٣٩٣٦,١	٠,٣	٦,٧	٠,٠٠٠.٢٪	٠,٥	٨٣
١١	١١٩٢٦٣,٢	١	١١.٩٣,١	٠,٥	١٤,٧	٠,٠٠٠.١٪	٤,٣	٨٤
١١	١٢٨١٤٤,٦	٠,٥	٦٢٦١,٩	٠,٢	٨٦,٩	.	.	٨٥
٨	٧٥٥٢٨,٩	٠,٧	٦.٤٥,٥	٠,١	٣.٤,٩	.	.	٨٦
١٠	٩٣٣٩٠,٥	٠,٣	٣٢١١,١	٠,٢	٩٣٧,١	.	.	٨٧
١٢	١٢٩٦٣٦,١	٠,٤	٥.٠٠٣,٨	٠,٣	١٢.٨,٨	٠,٠٠٠.٩٪	٣,٥	٨٨
١٣	١٧٠٠٠٧,٣	٠,٤	٥.٨٢,٧	٠,٥	٢٣٥٢,١	.	.	٨٩
١٧	٢٩٩٤٨٠,٠	٠,٧	١٢٢٦٩,٢	٠,٤	٣٥١٥,٧	١	٩٩٦,١	٩٠
١٠	١٧٨١٠٧,٥	١	١٨٦٦٨,٣	٠,٣	٢٢٧,٠,٩	٢	١٦٧٧٥,٢	٩١

المصدر : (٨٦) البنك المركزي : نشرات احصائية مختلفة

يبين الجدول السابق انه لم يكن هناك اية صادرات اردنية الى الاتحاد السوفياتي في الفترة (١٩٥٧-١٩٦٩) وهي السنة التي وقع فيها الاردن اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني مع الاتحاد السوفياتي، لذلك فقد شكلت نسبة الصادرات الاردنية - ولاول مرة الى الاتحاد السوفياتي - مانسبته ٠,٠٠٠٨ ٪ من مجمل صادرات الاردن عام ١٩٧٠ وهي نسبة تبدو ضئيلة للغاية، واستمرت هذه النسبة تراوح مكانها في السنوات اللاحقة مع ان هذه الصادرات كانت صفرا في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ وفي الفترة الممتدة (١٩٧٧-١٩٨٠) وكذلك عام ١٩٨٢ ، كما شكلت هذه الصادرات صفرا في الفترة الممتدة (١٩٨٥-١٩٨٧) اما عام ١٩٩٠ فان الصادرات الاردنية الى الاتحاد السوفياتي حققت قفزة هائلة مقارنة مع السنوات التي سبقتها اذ بلغت هذه الصادرات ١٪ من مجمل الصادرات الاردنية وهي نسبة لم تصلها الصادرات الاردنية في اي سنة من سنوات الدراسة، كما ارتفعت هذه النسبة الى ٢٪ عام ١٩٩١م.

بالمقابل فان الصادرات الاردنية الى الولايات المتحدة، تراوحت من ٠,٠٠٠٧ ٪ في فترة الدراسة وهي نسبة تبدو ضئيلة جدا وقد بلغت هذه النسبة اعلاها عامي ١٩٥٩ و ١٩٨٩ اذ بلغت ٠,٥ ٪ من مجمل الصادرات فيما وصلت هذه النسبة انى مستوياتها عام ١٩٨٠ اذ شكلت ٠,٠٠٠٧ ٪ من مجمل الصادرات.

ويبين الجدول ان الصادرات الاردنية الى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ قد فاقت مثيلاتها الى الولايات المتحدة في نفس العام، لاول مرة، فقد بلغت الصادرات الاردنية الى الاتحاد السوفياتي مانسبته ١٪ و ٢٪ عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، فيما شكلت الصادرات الاردنية الى الولايات المتحدة مانسبته ٤,٠ ٪ و ٣,٠ ٪ عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ .

اما بالنسبة الى المستوردات، فيشير الجدول رقم (٨) ان المستوردات الاردنية من الاتحاد السوفياتي بدأت عام ١٩٦٢ بقيمة بلغت ١٢٦ الف دينار اردني، وبنسبة وصلت الى ٠,٢ ٪ من مجمل المستوردات الاردنية ، وهذه البداية في المستوردات الاردنية تزامنت تقريبا مع اقامة الاردن علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، ويشير الجدول ان المستوردات الاردنية من الاتحاد السوفياتي كانت تشكل صفرا خلال الفترة السابقة لعام ١٩٦٢ اما في الفترة اللاحقة لهذا العام ١٩٦٢ والممتدة الى عام ١٩٩١ فقد تراوحت فيها المستوردات الاردنية من الاتحاد السوفياتي بين ٠,٧ ٪ - ١ ٪ وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع المستوردات الاردنية من الولايات المتحدة، والتي تراوحت نسبتها من ٧ ٪ - ٢٣ ٪ .

ويلاحظ مما سبق ان العلاقات التجارية بين الاردن والاتحاد السوفياتي، ارتبطت الى حد كبير بالعلاقات السياسية بين البلدين ، فحتى عام ١٩٦٢ لم يكن هناك اي

صادرات او مستوردات من الاتحاد السوفياتي، الا ان اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاردن والاتحاد السوفياتي، فتحت الباب امام اقامة العلاقات التجارية بين البلدين لذلك بدأت قيمة المستوردات الاردنية من الاتحاد السوفياتي ترتفع شيئاً فشيئاً حتى وصلت عام ١٩٦٩ الى ٢,١ مليون دينار اردني، واستمر هذا الخط الباني للمستوردات في الارتفاع في سنوات اخرى حتى بلغت ١٢,٠٤ مليون دينار ١١,٠٩ و ١٢,٢ و ١٨,٦ مليون دينار خلال السنوات ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ على التوالي .

ولعل التوجه الايدولوجي للاردن الذي لم يمنعه من اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، لم يمنعه ايضاً من اقامة علاقات تجارية معه وعلى الرغم من ضالة حجم الصادرات الاردنية الى الاتحاد السوفياتي، والتي كانت ضئيلة الى البلدان الاوروبية الاخرى بعامة والولايات المتحدة بخاصة، فان المستوردات الاردنية بلغت حجماً لا بأس به مما يعني ان علاقات الاردن مع الغرب بعامة، ومع الولايات المتحدة بخاصة، لم تمنع الاردن من اقامة علاقات تجارية مع الاتحاد السوفياتي .

ثانياً: علاقات الاردن التجارية مع المعسكر الشرقي

يبين الجدول رقم (٩) بالارقام علاقة الاردن التجارية مع دول المعسكر

الشرقي .

جدول رقم (٩)

بالآلاف الدنانير

المستوردات				الصادرات				السنة
المعسكر الغربي		المعسكر الشرقي		المعسكر الغربي**		المعسكر الشرقي*		
نسبتها %	قيمة المستوردات الاردنية	نسبتها %	قيمة المستوردات الاردنية	نسبتها %	قيمة الصادرات الاردنية	نسبتها %	قيمة الصادرات الاردنية	
٥٤	٢٨٩٥٥	١١	٦٠٦٤	٢	٢٠٢	١٤	١٠٣٩	١٩٦٤
٥٠	٣٤٥١٠	١١	٧٥٤٨	٥	٤٧٨	١٣	١١٨١	٦٦
٤٥	٢٦٢٥٩	١١	٦٨٤٩	٠,٤	٥٩	٩	١١٨٩	٦٨
٤٦	٣٠٧٥١	١٣	٩٠١٩	٠,٠٥	٥	١٣	١٠٢٦,١	٧٠
٤٧	٤٥٣٣٦	٨	٨٢٣٦	٠,٤	٥١	٣	٤١٢,١	٧٢
٤١	٦٥٦٧٣	٩	١٤٦٩٦	٠,١	٧٢	٥	٢٠٣٩,١	٧٤
٤٨	١٦٥٩٥٨	٧	٢٥١٠٦	٥	٢٥٤٧	١٤	٧٢٩٣,٦	٧٦
٤٦	٢١٥٠٥٧	١٠	٥٠١٦٠	٢	١٣٤٤	١٠	٦٤٤٦	٧٨
٤٩	٣٥٢٤٥٣	٦	٤٩٧٩٥	١	٢٠٩٧	١٢	١٥١٥٣	٨٠
٤٣	٤٩٤٤٠٠	٨	٩٤٨٢٧	١	٣٦٢٧	١٣	٢٥٤١٠	٨٢
٤٢	٤٥٥٠٢٨	٦	٦٤٨٠٤	٤	١٠٤٤٣	١٢	٣٢٧٨٨,٣	٨٤
٤٤	٣٧٥٠١٣	٧	٥٩٨٢٣	٥	١١٤٧٩	٩	٢١٥٠٢	٨٦
٤١	٤٢٧٩٧٥	٨	٨٣٥٩٧	٨	٢٦٦٥٦	١٢	٣٩٦٨٦	٨٨
٤٥	٧٩٣٣٥٣	٤	٨٥٣٢٦	٤	٢٥٦١٨	٣	٢٤٣٥٧	٩٠
٤٠	٦٩٠٣٧٥	٥	٨٥٦٤٨	٣	٢٠٨٠٠	٤	٢٧٨٢١	٩١

المصدر :- (٨٦) البنك المركزي الاردني : نشرات احصائية مختلفة

* يضم المعسكر الشرقي دول بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفياتي .

** يضم المعسكر الغربي دول المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة .

يشير الجدول السابق الى ان الاردن ارتبط بعلاقات تجارية وثيقة مع بلدان المعسكر الشرقي، وخاصة في مجال الصادرات اذ وجد الاردن بدول المعسكر الشرقي اسواقا رحيبة لتصدير بضائعه اليهم، وترواحت نسبة هذه الصادرات اثناء فترة الدراسة بين ٣٪ - ١٣٪ من مجمل الصادرات الاردنية وهذه النسبة فاقت نظيراتها بالنسبة الى المعسكر الغربي، فقد تراوحت نسبة الصادرات الى دول المعسكر الغربي بين ٠,٠٥٪ - ٨٪ من مجمل الصادرات الاردنية.

اما بالنسبة للمستوردات فان مستوردات الاردن من دول المعسكر الشرقي قد وصلت الى نسبة لا بأس بها اذ تراوحت هذه النسبة بين ٥٪ - ١٣٪ في الفترة الممتدة (١٩٦٤ - ١٩٩١) وفي المقابل فقد تراوحت هذه النسبة بالنسبة الى دول المعسكر الغربي بين ٤٠٪ - ٥٤٪ من مجمل المستوردات الاردنية فقد اتجه الاردن نحو دول المعسكر الغربي وخاصة اوروبا الغربية باعتبارها المصدر الرئيسي للبضائع الرأسمالية اذ ظل ينظر الى البضائع الاوروبية على انها مرادفة للجودة في مختلف الحقول بالرغم من اسعارها العالية مما دفع كثيرا من الاردنيين لشراء هذه البضائع وتوقف ايطاليا على راس دول هذه المجموعة في هذا المجال على الرغم من ان المملكة المتحدة وفرنسا وجدتا سوقا مربحة في الاردن .

وعلى الرغم من عدم وجود علاقات سياسية بين الاردن ودول المعسكر الشرقي حتى عام ١٩٦٣ فان الاردن مهد لاقامة علاقات تجارية منذ زمن بعيد ففي ١٦ شباط ١٩٥٤ وقع الاردن ويوغوسلافيا اتفاقا تجاريا يتم بموجبه تبادل البضاعة بين البلدين وفقا لانظمة الاستيراد والتصدير العامة في كلا البلدين، مع مراعاة نصوص القوانين والانظمة المرعية في البلدين بحيث منح كل من الفريقين المتعاقدين الاخر التسهيلات في المسائل المتعلقة بالتجارة بين البلدين (١٣٤) كما كان للاردن علاقات تجارية واسعة مع كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا والمانيا الديمقراطية وبولندا منذ عام ١٩٥٧ واستمرت وتيرة هذه العلاقات في الارتفاع في الاعوام اللاحقة حتى اصبح للاردن علاقات تجارية مع كل دول المعسكر الشرقي منذ عام ١٩٥٩ ما عدا الاتحاد السوفياتي والتي تاخرت علاقاته التجارية مع الاردن حتى عام ١٩٦٢ .

وعلى الرغم من تأخر اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاردن والصين الى عام ١٩٧٩ فان الاردن ارتبط بعلاقات وثيقة مع الصين على المستوى التجاري منذ عام ١٩٥٩ اذ بلغت قيمة المستوردات الاردنية من الصين في ذلك العام ٤١٥,٨ الف دينار اردني .

واستمرت هذه القيمة بالارتفاع حتى بلغت ٧١٥ الف دينار عام ١٩٦٣ و ١,٣ مليون دينار عام ١٩٦٥ ، و ٢,٧ مليون دينار اردني عام ١٩٧٥ ، والى ٢٩,١ مليون دينار اردني عام ١٩٩١ فقد وقعت في ١٦/٤/١٩٧٣ اتفاقية تجارية مع الصين منح كلا الطرفين بموجبها تجارة الطرف الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية ، (١٣٤) .

ويلاحظ مما سبق ان علاقات الاردن الوطييدة مع المعسكر الغربي وبخاصة مع الولايات المتحدة في الفترة التي تلت عام ١٩٥٧ ، والتي رافقها مساعدات اقتصادية وعسكرية لم يمنع الاردن من الارتباط بعلاقات تجارية وثيقة مع دول المعسكر الشرقي حتى قبل قيام علاقات سياسية مع هذه الدول، فعلى الرغم من الاختلاف في التوجه الايدولوجي بين الاردن وهذه الدول فان ذلك لم يمنع من توثيق هذه الصلات حتى بدت دول هذه المجموعة تشكل سوقا واسعا للصادرات الاردنية المختلفة .

وقد احتلت دول هذه المجموعة المرتبة الثانية بعد الدول الغربية في حجم الصادرات الاردنية اليها فيما احتلت المرتبة الثالثة بعد دول المعسكر الغربي والدول العربية في حجم المستوردات منها، اذ وجد الاردن ان من مصلحته ان يتعامل مع دول المعسكر الشرقي تجاريا لذلك فانه عمل على التوسع في علاقاته التجارية مع دول هذه المجموعة باقل ما يمكن من العلاقات السياسية، حيث سبقت العلاقات التجارية بين الاردن ودول هذه المجموعة علاقته السياسية معها بعشر سنين على الاقل .

المبحث الثالث : التصويت في الامم المتحدة :

تعد المنظمات الدولية احدى وسائل السياسة الخارجية التي تعتمد عليها الدول في توضيح وجهة نظرها ازاء المشكلات المطروحة وتوضيح الاسس التي تستند اليها في حجتها بهدف كسب تاييدها واستخدامها بالتالي لاجل تحقيق اهدافها ومصالحها القومية وفي ضوء ذلك تساعد سيطرة دولة ما وتأثيرها السياسي والاقتصادي والعسكري على احدى المنظمات الدولية في تغطية قراراتها السياسية الخارجية بتأييد دولي حتى وان كانت قراراتها تضر بمصالح واهداف قومية لدولة او دول اخرى .

لقد تأسست الامم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية لعلاج مظاهر العيوب في عصبية الامم ويجاد ترتيب جديد للعالم، الا ان تأثير الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد انعكس على وجهة نظر القوتين العظميين حول قبول هيئة الامم لبلدان لم تكن اعضاء فيها اذ كان للولايات المتحدة سيطرة فاعلة على التصويت في مجلس الامن والجمعية العمومية منذ تاسيس الهيئة فكان باستطاعتها ان تجمع ثلثي الاصوات الضرورية في الجمعية العامة* لتنفيذ القرارات التي تهمها وبذلك فقد استطاعت الحد بشكل قوي من "الفيتو" السوفياتي في مجلس الامن وفي المقابل سعى الاتحاد السوفياتي الى مقابلة التأثير الامريكي في الامم المتحدة عن طريق رفض انضمام بعض الدول التي كان يراها مؤيدة للغرب . وبعد فشل هذا الاسلوب سعى الاتحاد السوفياتي الى قبول دول من الكتلة الشيوعية في الامم المتحدة، وقبول دول اخرى مؤيدة للغرب مقابل ذلك، ورات موسكو ان اية توسع للتمثيل يمكن فقط ان يحسن الموقف السوفياتي في عضوية الامم المتحدة التي تضاعف بحلول عام ١٩٦٨ وازداد عدد اعضاءها لتصل الى ١٥٨ دولة عضوا في عام ١٩٨٤ و ١٨٤ عام ١٩٩٣ (٢٨) .

وبعيد منتصف الخمسينيات ادت الحاجات المتزايدة لدول عدم الانحياز الى تغيير في سياسة الولايات المتحدة بالسماح لاي دولة ترغب في الانضمام الى هيئة الامم المتحدة ولولا قيامها بذلك لتعطلت مصالح الولايات المتحدة في الدول النامية نتيجة لاستثناء تلك الدول من مجموع دول العالم .

* الجمعية العمومية :- تتألف من ممثلين لكافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي بلغ عددها عام ١٩٩٣ (١٨٤) دولة وتمتلك كل منها صوتا واحدا وحق تصويت واحد فقط، ويتطلب الحصول اغلبية اصوات الاعضاء لقرار اي قرار ما عدا الامور الهامة كالتوصيات بالامن والسلام الدوليين فيتطلب حضور الدول وتصويتها باغلبية الثلثين .

لذلك فقد أصبحت الجمعية العمومية أكثر تمثيلاً وأكثر استحالة للسيطرة عليها من قبل الولايات المتحدة وهكذا أصبحت الأمم المتحدة ساحة لممارسة دبلوماسية التصويت فيها، تلك الدبلوماسية المفتوحة المتعددة الاطراف وذات الصفة العلنية إذ اتاحت هذه الدبلوماسية القائمة على التفاوض والتشاور للدول الصغرى والوسطى، فرصة للاشتراك في مناقشة المسائل المعروضة على المنظمة الدولية، وبالتالي تأكيد وجودها على الصعيد الدولي اذ الى ذلك انها تبرز دور عناصر القوة القومية للدول في التأثير في مواقف غيرها من الدول الاعضاء، بهدف كسب تأييدها، او حملها على معارضة قرارها او الامتناع عن التصويت والثابت ان قوة الدولة محدد رئيسي لسلوكها داخل النظام الدولي الذي يعد الأمم المتحدة جزءاً منه وهناك تمارس الدول الاكثر قوة تأثيراً على الدول الاقل قوة بغية حملها على التصرف بشكل معين ومن ابرز تكتيكات التأثير توضيح الحقائق والتشاور بهدف تقريب وجهات النظر وتقديم الوعود وربط المصالح ثم التهديد بقطع تلك المصالح (١٣٥) .

ولبيان أثر المساعدات الامريكية على نمط تصويت الاردن في الأمم المتحدة فانه يمكن تقسيم ذلك الى مرحلتين :-

المرحلة الاولى :- التصويت في الأمم المتحدة على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية (١٩٦٦-١٩٥٧)

يبين جدول رقم (١٠) نمط التصويت الاردني والامريكي والسوفيياتي على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي امكن حصرها في الفترة (١٩٦٦-١٩٥٧) .

جدول رقم (١٠)

رقم القرار	مضمونه	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	الاردن	اسرائيل
١١٢٣/١١/١٩٥٧	الملاحظة مع الاسف والقلق لعدم انسحاب اسرائيل من الاراضي المصرية	ن	ن	ن	لا
١١٢٤- ٥٧/٢/٢	ابداء الاسف لعدم اذعان اسرائيل لطلبات الجمعية العامة بالانسحاب	ن	ن	ن	لا
١١٢٥- ٥٧/٢/٢	مطالب اسرائيل ومصر بمراعاة احكام اتفاقية الهدنة العامة بدقة	ن	أ	أ	أ
١١٥١- ١٩٥/١١/٢٢ ٧	التفويض بنفقات اضافية لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وتوزيعها	ن	لا	ن	ن
١٢٦٣- ٥٨/١١/١٤	الملاحظة بارتياح لعمل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة	ن	لا	أ	ن
١٣٣٧- ٥٨/١٢/١٣	التفويض بنفقات اضافية لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة	ن	لا	أ	ن
١٤٤٨- ٥٩/١٢/٥	التفويض بنفقات اضافية لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة	ن	لا	أ	لا
١٦٠٤- ٦١/١٢/٢٠	الايجاز الى لجنة التوفيق برفع تقرير عن اعادة اللاجئين الى ديارهم	ن	ن	لا	لا
١٧٢٥- ٦١/١٢/٢٠	طلب تعيين وتقييم عقارات اللاجئين العرب الموجودين في فلسطين في ايار ١٩٤٨	ن	أ	أ	ن
١٧٣١- ٦١/١٢/٢٠	استشارة محكمة العدل الدولية بشأن تمويل عمليات الامم المتحدة	ن	لا	أ	ن
١٧٣٣- ٦١/١٢/٢٠	التفويض بنفقات اضافية بقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة	ن	لا	أ	ن
١٨٥٤- ٦٢/١٢/١٩	قبول رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري بشأن نفقات الامم المتحدة	ن	لا	لا	ن
١٨٥٧- ٦٣/٦/٢٧	اعتماد اموال لنفقات قوات الطوارئ التابعة للامم المتحدة	ن	لا	أ	ن
١٨٧٧- ٦٣/٦/٢٧	دعوة الدول الاعضاء الى ان تدفع حصتها المتأخرة لتمويل قوات الطوارئ	ن	لا	أ	ن
١٩٨٣- ٦٣/١٢/١٧	اعتماد نفقات قوات الطوارئ وتوزيعها على اعضاء الامم المتحدة	ن	لا	أ	ن

جدول رقم (١٠)

رقم القرار	مضمونها	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	الأردن	إسرائيل
٢٠٥٢ - ٦٥/١٢/١٥	مطالبة لجنة التوفيق برفع تقرير باعادة اللاجئين الى بلادهم	ن	ن	ن	لا
٢٦١٥ - ٦٥٦/١٢/٢١	اعتماد اموال ونفقات قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة	أ	لا	أ	ن
٢٢٢٠ - ٦٦/١٢/١٩	دعوه لدوره استثنائية لدراسة عمليات صيانة الامم المتحدة	لا	ن	ن	لا

يدل الرمز ن: على التصويت بنعم، أ: التصويت بالامتناع، لا: التصويت بلا
المصدر : سامي سليم، قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٧٢ مؤسسة
الدراسات الفلسطينية : بيروت ١٩٧٣ .

يبين الجدول السابق ان نمط التصويت الاردني عنى القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والخاصة بالقضية الفلسطينية في الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦١) قد توافق مع نمط التصويت السوفياتي عليها بنسبة ٣٩٪ من مجمل القرارات السابقة والبالغ عددها ١٨ قرارا في حين كانت نسبة توافق نمط التصويت الاردني مع نمط التصويت الامريكي ٢٧,٥ ٪ من مجمل القرارات السابقة الا ان هذه النسبة ترتفع الى ٨٢,٥ ٪ في حالة احتساب اصوات الامتتاع الى جانب التصويت بنعم .

ويلاحظ من الجدول ان نسبة توافق التصويت بين الاردن والولايات المتحدة في القرارات التي تتعلق بنفقات قوات الطوارئ الدولية كانت كبيرة اذ وصلت الى ٥٠٪ من مجمل القرارات باعتبار ان الامتتاع عن التصويت الى جانب التصويت بنعم اما بالنسبة الى القرارات التي تتعلق بجوهر القضية فان الاردن اكد معارضته لهذه القرارات والتي وقفت فيها الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل كقرار قبول رأي محكمه العدل الدولية رقم ١٨٥٤ في ١٩ / ١٢ / ١٩٦٢ بشأن نفقات الامم المتحدة والقرار رقم ١٦٠٤ في ١٩٦١/١٢/٢ بشأن اللاجئين

٢ - المرحلة الثانية: التصويت على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية بعد

عام ١٩٦٧

يبين الملحق رقم (٢) نمط التصويت الاردني على معظم القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية والصادرة عن الجمعية العامة كما يبين نمط التصويت السوفياتي والامريكي على هذه القرارات والبالغ عددها ١٠٠ قرار ، اذ يشير الملحق الى ان نسبة تصويت الاردن على هذه القرارات قد توافق مع التصويت السوفياتي عليها بنسبة وصلت الى ٩١٪ من مجمل القرارات الا ان هذه النسبة ارتفعت الى ٩٥٪ في حالة احتساب اصوات الامتتاع الى جانب التصويت بنعم في حين كانت نسبة توافق التصويت الاردني مع الولايات المتحدة ١١٪ من مجمل القرارات وترتفع هذه النسبة الى ١٣٪ في حالة احتساب اصوات الامتتاع الى جانب التصويت بنعم .

وهذا يعني ان نمط تصويت الاردن مع نمط تصويت الاتحاد السوفياتي ازاء قضيتي الشرق الاوسط واللاجئين كان كبيرا جدا ويعود هذا التوافق الذي يصل الى حد التطابق الكامل تقريبا الى الصداقة السوفياتية - العربية والى الدعم السياسي للعرب في اطار الصراع العربي - الاسرائيلي اذ كان ينظر الى الاتحاد السوفياتي على انه القطب المؤيد للقضايا العربية مما املى نوعا من التشاور والتقارب في السووك التصويتي بين كلا الطرفين والذي سخره الاتحاد السوفياتي لتدعيم مكانته في قضية الصراع العربي الاسرائيلي وبالتالي في الشرق الاوسط والمحافظة على نفوذه في هذه النقطة البالغة

الاهمية والتي اعتبرت من اهم ميادين الصراع بين الشرق والغرب ويؤكد الملك حسين ذلك بقوله نحن لا نصدق ان الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية يساعدانا لوجه الله وانهما يغاران على مصلحتنا (١٣٧) .

كما اننا يجب الانبالغ في التأثير الايجابي لوجود القطب السوفياتي في معادلة التوازن الدولي فالاتحاد السوفياتي لم يكن مؤيدا على طول الخط للقضايا العربية فالدعم الاقتصادي والعسكري السوفياتي للعرب، كانت له دائما حدود، ولم يرق ابدأ الى مستوى الدعم الامريكى لاسرائيل فقد كان هناك فجوة بين المفهوم السوفياتي للصراع العربي - الاسرائيلي والمفهوم العربي له وكان الاتحاد السوفياتي يدافع دائما ومنذ عام ١٩٤٨ عن تسوية تفاوضية عربية - اسرائيلية (١٣٨) .

اما انخفاض نسبة التشابه في التصويت بين الاردن والولايات المتحدة، فهذا يعود الى ان الولايات المتحدة رأت في منطقة الشرق الاوسط والمشكلات المتعلقة فيه مجالا للصراع مع الاتحاد السوفياتي الذي اخذ نفوذه يتصاعد في المنطقة، خاصة بعد عام ١٩٦٧ لذلك سعت الولايات المتحدة الى احتوائه باتخاذ موقف التأييد الكامل والمطلق لاسرائيل والتي مثلت لها دائما نقطة الوثوب الى الشرق الاوسط كلما تعرضت مصالحها الامنية هناك لخطر قائم او محتمل .

لذلك فان الاردن الذي وقف مؤيدا للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية، وجد نفسه مؤيدا للقرارات التي تتخذها الجمعية العمومية والتي تؤيد حق الشعب الفلسطيني في حين وقفت الولايات المتحدة في وجه هذه القرارات انطلاقا من تأييدها الكامل والمطلق لاسرائيل . وفي ذلك يقول الملك الحسين ان القضية الفلسطينية لم تعد تعني الفلسطينيين وحدهم انما تعني العالم العربي كله منذ عام ١٩٤٨ اي منذ اليوم التي دخلت فيه الجيوش العربية الاراضي الفلسطينية (١٣٧:٢٠) .

مما سبق يلاحظ ان المساعدات الامريكية للاردن لم تستطع ان تثني الاردن عن تأييده للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة والمؤيدة للشعب الفلسطيني والتي اعلنت الولايات المتحدة في المقابل عن معارضتها لمعظم هذه القرارات .

الفصل الخامس

مستقبل المساعدات الأمريكية للاردن

المبحث الاول : العوامل المؤثرة في استمرار المساعدات
الامريكية

- ١- انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي
- ٢- ضعف الاقتصاد الأمريكي
- ٣- دور الاردن في عملية السلام
- ٤- الديمقراطية في الاردن

المبحث الثاني: قدرة الاردن على الاستغناء عن المساعدات

- اولا :- البعد التاريخي للاستغناء عن المساعدات
- ثانيا: برنامج التصحيح الاقتصادي والاستغناء عن المساعدات
- ١- ميزان المدفوعات وبرنامج التصحيح الاقتصادي
 - ٢- المالية العامة وبرنامج التصحيح الاقتصادي

الفصل الخامس

مستقبل المساعدات الأمريكية للاردن

المبحث الاول : العوامل المؤثرة في استمرار المساعدات الأمريكية للاردن
يمكن تحديد العوامل التي يمكن ان تؤثر في استمرار تقديم المساعدات الأمريكية

للاردن سواء كان هذا التأثير ايجابيا ام سلبيا بما يلي :-

١- انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي :-

يتفق دارسو السياسة الخارجية على ان قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النظام الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي وكلما ازدادت درجة الصراع بين القوى الكبرى في هذا البنيان، فتعدد الاقطاب والقطبية الثنائية، يؤديان الى زيادة قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على الحركة المستقلة، بخاصة اذا ارتبط بنيان التعدد او الثنائية بدرجة الصراع بين الدول .

لقد لعبت الحرب الباردة والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الفترة التي سبقت مرحلة الوفاق (١٩٦٢-١٩٧٩) وايضا في الفترة التي تلتها (١٩٨٠-١٩٨٥) دورا كبيرا في دفع الولايات المتحدة لتقديم مساعدات ضخمة الى مختلف الدول المؤيدة لها في الصراع بين الشرق والغرب الا ان التطورات التي شهدتها الاتحاد السوفياتي في كانون الاول سنة ١٩٩١ والتي ادت الى سقوط القطب السوفياتي الموازي للقطب الامريكى عملت في اتجاه تقليل هامش المناورة والحركة للدول الصغرى وحصولها على المساعدات من كلا الطرفين .

لقد ظهرت جمهورية روسيا الاتحادية على انقاض الاتحاد السوفياتي وكانها تسعى لبناء سياسة خارجية غير ايدلوجية مع قبول فكرة التفوق الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة بل والتحالف معها، وقد اعلن الرئيس الروسي بورييس يلتسن ان بلاده سوف تتبع سياسة خارجية متحررة من القيود الايدلوجية وانها ستبذل جهودها للتعاون مع الغرب لاعادة بناء روسيا كما اعلن يلتسن ان روسيا لن تصوب صواريخها النووية تجاه المدن والقواعد العسكرية الأمريكية وان الولايات المتحدة لم تعد عدوا محتملا لذلك فقد تم توقيع وثيقة للتعاون الامريكى الروسى في كامب ديفيد في شباط ١٩٩٢ اكدت جميع بنودها على اعتبار هذه العلاقة بين البلدين علاقة صداقة وليست علاقة خصوم (١٣٨)

ان انتهاء الحرب الباردة ادى الى تراجع اهمية العالم الثالث الاستراتيجية من الناحية العسكرية الامنية كما ان تخلف اوضاعه الحياتية ادى الى تراجع اهميته من

الناحية الاقتصادية، إذ بينما أدت تكنولوجيا السلاح الحديث إلى تراجع أهمية الأرض من الناحية العسكرية الاستراتيجية أدى تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية إلى تراجع حاجة الدول الكبرى للعالم الثالث كساحة لخوض الصراع فيما بينها، بخاصة بعد أن أصبح ذلك الصراع أكثر تركيزاً على النواحي الاقتصادية وأقل اهتماماً بالنواحي العسكرية كما أثبتت بعض تحارب الدول التنموية الناجحة كاليابان إلى تراجع أهمية الأرض كثروة طبيعية وإمكانية حصول التقدم الصناعي والتكنولوجي دون توفر المصادر الطبيعية أو حتى الطاقة من مصادر وطنية (١٣٩) لذلك فإنه لا يبدو ممكناً في الأجل الطويل نسبياً العودة إلى التنافس الحاد منه حول العالم الثالث، لأنه لم يعد لدى كلا الطرفين قدر الاهتمام نفسه الذي سبق وإبرز تأثيره على التوازن المركزي في الحرب الباردة الأولى واثناء تجدهما في الثمانينات، ومن ثم فإن الخطورة في نظر العالم الثالث مبعثها ليس تجدد التنافس بقدر ما يسببها عدم الاهتمام والتجاهل .

ومع انتهاء الحرب الباردة يمكن القول أنه قد انتهى المبرر السياسي للدعم المالي الذي كان يقدم للدول النامية ومن ضمنها الأردن - والذي كان ينفق في سبيل تحقيق هدف محاربة الشيوعية واستقطاب الدول النامية إلى المعسكر الغربي وهذا ما أكدته لي هاملتون رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي في مقالة له في مجلة Foreign Affairs في صيف عام ١٩٩٢ بقوله "أن المصالح الأمريكية لا تتغير ولكن الذي يتغير هو ما يتهددها، وانتهاء الشيوعية معناه إعادة النظر فيما يمكن أن يهدد هذه المصالح" (١٤٠:٣١٧) .

ويرى كثير من المعتدلين من "الانعزاليين" الأمريكيين أن انهيار الاتحاد السوفياتي جعل الوجود الأمريكي في الخارج لا لزوم له، وأن على الولايات المتحدة أن توقف نزيف المعونات الأمريكية للجانب الذي لا يعترفون بفضلها، فأمريكا تأتي في المرتبة الأولى والأخيرة بالنسبة لهم وهكذا يتفق المتشددون والمعتدلون من الانعزاليين، على ضرورة انزواء أمريكا عن مشاكلات العالم (١٤١) .

ومن جهة أخرى فإن سعي روسيا ودول أوروبا الشرقية للاندماج في الاقتصاد العالمي لا بد وأن ينعكس بصور شتى على العالم الثالث - ومن ضمنها - الأردن إذ أن روسيا ودول شرق أوروبا سيكونان المستوعب الأكبر للموارد والمعونات الرسمية والقروض الأمريكية المتاحة أصلاً أمام دول العالم الثالث، وطبقاً للتقارير والتقديرات الرسمية، فإن روسيا والجمهوريات السوفياتية السابقة سوف تحتاج إلى حوالي ٢٠ مليار دولار سنوياً لمدة أربع سنوات قادمة سوف يكون نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من هذا التمويل حوالي ٢ مليار دولار سنوياً وفي هذا الصدد نجد أن الدول النامية لا تخفي

قلقها من ان تدفق المساعدات المالية الى روسيا ودول اوروبا الشرقية سوف يؤثر سلبيا على المعونات والمساعدات المقدمة لها (١٤٢) .

ويؤكد الرئيس الامريكي السابق ريتشارد نيكسون على اهمية تقديم المساعدات الى روسيا ودول اوروبا الشرقية بقوله ان مصالحنا ومصالحهم سوف تزدهر اذا جعلنا اوروبا الشرقية مركزا لوجود الولايات المتحدة ، وسوف نمددهم بالمساعدة المالية لتشجيع القطاع الخاص على وجه الخصوص" (١٤١:٩١) .

وعلى اثر انتهاء القمة الامريكية الروسية والتي عقدت في فانكوفر في ١٩٩٣/٤/٥ اعلن الرئيس كلينتون عن مساعدات امريكية لروسيا بقيمة ١,٦ مليار دولار كما تضمن برنامج المساعدات الامريكية لعام ١٩٩٤ ٢,٥ مليار دولار كمساعدات لروسيا وللجمهوريات السوفياتية السابقة .

لقد ادرك الاردن معنى انتهاء الحرب الباردة على علاقته مع كلا المعسكرين فقد اكد الملك الحسين في خطابه بمناسبة استئناف الحياة البرلمانية في ١٩٨٩/١٠/٧ على ذلك بقوله "اما على الصعيد الدولي فقد حان الوقت لنذكر جميعا ان استراتيجية المجابهة بين الشرق والغرب قد تحولت الى استراتيجية تعاون وان سياسة الاعتماد على اي من المعسكرين في مواجهة المعسكر الاخر اصبحت سياسة عقيمة" (١٤٣:٢٣٩)

٢- ضعف الاقتصاد الامريكي :-

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية باقتصاد قوي معافى فلم تتعرض اراضيها الى اي هجوم من جانب قوات المحور على عكس القوى الاوروبية الاخرى التي خرجت منهكة من الحرب واصبحت الولايات المتحدة بعد ذلك القوة الاقتصادية الاولى في العالم .

الا ان حال الاقتصاد الامريكي قد تغير كثيرا فقد اعترفت الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٩٠ ان اقتصادها يمر بمرحلة ركود لم يسبق لها مثل الا في الثلاثينات، اذ فقد نصف مليون امريكي عملهم في شهر تشرين الاول وتشرين الثاني من عام ١٩٩٠ وارتفعت البطالة الى ٥,٩% وهو اعلى مستوى لها منذ ثلاث سنوات في الوقت الذي وصل فيه عجز الميزانية الامريكية الاتحادية الى ١٥٢,٨ مليار دولار عام ١٩٨٩ كما تحولت الولايات المتحدة التي ظلت لفترة طويلة اكبر دائن ومصدر لراس المال في العالم الى اكبر بلد مدين اذ بلغ الدين الخارجي عام ١٩٨٩ الى ٣٥٢ بليون دولار (١٤٤)

ومن خلال استطلاع الراي الذي اجرته مجلة News Week الامريكية عام ١٩٩٠ تبين ان ٦٠% من الامريكيين غير مطمئنين لمستقبل اولادهم الاقتصادي ويرون ان

مستوى الحياة في بلادهم يتراجع بسرعة وباستمرار ويؤكد هذا الرأي وزير الخارجية الأمريكي السابق لورنس ايغلبرغر Laurance Engel barger بقوله "لقد هزمتنا السوفيات على خط الوصول الا اننا عبرنا هذا الخط ونحن نلهث من شدة الازهاق فلم يعد لنا نفس مقدرتنا السابقة للتأثير على مجرى الاحداث والدفاع عن مصالحنا في العالم" (١٤٥:٤٠٢)

لقد اظهرت ارقام حكومية ان الولايات المتحدة التي اكبر دولة مدينة في العالم غاصت الى اعماق جديدة في المديونية عام ١٩٩٢ ، فزادت ديونها باكثر من ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٩١ اذ اشارت هذه الارقام ان هذه الديون بلغت ٥٢١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٢ وقالت وزارة التجارة الامريكية ان الموقف الامريكي تدهور نظرا لان الاجانب استثمروا في الولايات المتحدة اكثر مما استثمر الامريكيون في الخارج .

وفي عام ١٩٨٦ ظهر قانون اعادة توازن الميزانية الامريكية المعروف بقانون (Gramm - Rudman- Holling) والذي يهدف الى تخفيض قيمة المساعدات الخارجية الامريكية وبناء على هذا القانون فقد شملت تدابير الاقتطاع من المساعدات الامريكية لعام ١٩٨٦ كافة حلفاء الولايات المتحدة من بلدان العالم الثالث على الصعيدين العسكري والاقتصادي ولم تستثن هذه التدابير سوى مصر واسرائيل (١٤٦) .

لقد اكد رئيس مجلس التنمية الخارجية جون سيويل على ان نظام توزيع المعونات الخارجية - سيتغير فالكل يدرك ان الوقت قد حان لاعادة النظر ببرنامج المعونات(١٤٧) ولذلك فان الميزانية التي اقترحتها ادارة كلينتون لعام ١٩٩٤ تضمنت اقتطاع مبلغ ملياري دولار من برنامج المعونات الخارجية وفي نفس الوقت اعلن بريان اتوود، مدير وكالة التنمية الدولية المعين حديثا ضمن ادارة الرئيس كلنتون ان الحكومة الامريكية ستطلب من الكونغرس اخضاع برامج المساعدات الخارجية لاعادة نظر كاملة واضاف اننا سنكون اكثر صرامة في تحديد المواصفات التي تتيح لاي بلد ان يكون شريكا للولايات المتحدة في التنمية، وان الوكالة تعمل في ١٠٨ بلدان ولكن مواردها لا تسمح لها على الارجح الا بالعمل في نحو ٥٠ بلدا " (١٤٨) .

لقد اكد الرئيس السابق ريتشارد نيكسون على ان ميزانية المستاعدات سوف

تتكشف في المستقبل ووضح سياسة الولايات المتحدة في تقديمها للمساعدات بما يلي

- ١- يجب ان نضع شروط محددة لتقديم المعونات وتحديد اوجه الصرف لها .
- ٢- يجب تقديم المساعدات على ضوء اتفاقيات ثنائية وليس على ضوء اتفاقيات دولية
- ٣- يجب ان ننشئ مراكز تمويل للمشروعات في البلاد المتخلفة التي اتجهت الى سياسة السوق الحرة الاقتصادية لتقوم بتمويل المشروعات المتوقعة لها النجاح .

واضاف نيكسون، لقد انفقنا ١٥ مليار دولار عام ١٩٩١ ، ويحتاج العالم الثالث الى مزيد من المعونات الا ان ميزانيتنا لا تسمح بذلك (١٤١:١٨٨) .
مما سبق يلاحظ ان التقليل الذي طرأ على ميزانية المساعدات الخارجية سوف يزداد لذلك فان عدد الدول المتأثرة من هذا التقليل ومنها الاردن سيزداد ايضا اذ يظهر الجدول رقم (٥) ان المساعدات الامريكية للاردن قد تقلصت الى ٢٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ بعد ما كانت ١٥٣ مليون دولار عام ١٩٨٧ .

٣- دور الاردن في عملية السلام :-

لقد ادى الاستقطاب الدولي الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى دخول القضايا العربية في دائرة هذا الاستقطاب فما كان يوافق عليه الاتحاد السوفياتي ترفضه الولايات المتحدة لمجرد انه صادر عن الاتحاد السوفياتي القوة العظمى المنافسة والعكس صحيح وقد ادى ذلك الى تجميد القضايا العربية الا ان باختفاء التحدي السوفياتي للدور الامريكي وتحول الروس الى التعاون مع الامريكيين اصبح من الممكن الحديث عن حلول عملية للقضايا العربية ومنها قضية الشرق الاوسط .

وبعد انتهاء حرب الخليج تعهد الرئيس بوش في خطاب له في الكونغرس في ١٩٩١/٣/٦ بتحقيق السلام بين العرب واسرائيل على اساس الارض مقابل السلام والقرارات بتحقيق السلام بين العرب واسرائيل على اساس الارض مقابل السلام والقرارين ٢٤٢، ٣٣٨، والحقوق الفلسطينية المشروعة وبعد محادثات مضيئة ورحلات مكوكية استمرت ثمانية اشهر قام بها وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر تم الاتفاق على عقد مؤتمر للسلام يضم الدول المعنية في المنطقة برعاية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، تم ذلك فعلا في ١٩٩١/١٠/٣٠ وقد حدد الرئيس جورج بوش في كلمته الافتتاحية اهداف المؤتمر كما يلي يجب ان يكون هدفا واضحا ومحددا فهو ليس مجرد انتهاء حالة الحرب في الشرق الاوسط واستبدالها بحالة من عدم اعتداء، ان هذا ليس كافيا ولن يدوم ولكننا نسعى الى بالسلام الحقيقي واعني بالسلام الحقيقي والمعاهدات والامن والعلاقات الدبلوماسية ، العلاقات الاقتصادية ، التجارة ، الاستثمار ، التبادل الثقافي وحتى السياحة مما نسعى اليه هوة شرق اوسط لا تتركس موراده الضخمة للسلح" (١٤٩:١٦٩) .

وفي الحقيقة فقد سعى الاردن بعد حرب ١٩٦٧ الى ايجاد تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي ومنذ ذلك الوقت فقد ارتبطت المساعدات الامريكية للاردن بموقف

الاردن من الحلول السياسية المطروحة اذ حاولت الولايات المتحدة استدراج الاردن الى تسوية بينه وبين اسرائيل، الا ان الاردن شدد على السلام العادل والتسوية الشاملة .
لقد كان للاردن بعد حرب الخليج مصلحة اساسية في عملية السلام التي قادتها الولايات المتحدة فمن ناحية كان هناك الخوف من فقدان الضفة الغربية وغزة تماما اذا لم يتم البدء في تسوية سياسية خاصة في ضوء استمرار اسرائيل في سياسه بناء المستوطنات فيها، ومن ناحية ثانية كانت هناك المشاكل الاقتصادية المتفاقمة في الاردن والتي زادت حدتها بسبب حرب الخليج فضلا عن مشكلة المياه وحاجة الاردن الى الاتفاق على تنظيم مصادر المياه في المنطقة ومن ناحية ثالثة كان هناك حرص الاردن على الخروج من العزلة العالمية التي فرضت عليه اثناء حرب الخليج والرغبة في التقرب الى الولايات المتحدة من اجل الحصول على المساعدات الاقتصادية التي تم تجميدها بقرار من الكونغرس اثناء حرب الخليج ثم جعل استئنافها مشروطا بتطور عملية السلام في المنطقة مما يؤكد اهمية الدور الاردني في عملية السلام (١٥٠) .

لقد اكد كثير من المسؤولين الاميركيين على ضرورة تقديم المساعدات للاردن تشجيعا له للاستمرار في عملية السلام ففي رده على لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس الامريكي في السابع عشر من حزيران ١٩٩١ اكد مساعد وزير للخارجية جون هـ . كلي على اثار قطع المساعدات عن الاردن ، قائلا " ان ردة الفعل قد تكون مأساوية على عملية السلام والذي يشكل الاردن عضوا فاعلا و اضاف قائلا ان الاردنيين كانوا بنائين و ايجابيين في الشهرين الماضيين وانهم من وجهة نظري كانوا يقدمون اسهامات ايجابية"
(١٦٨:١٥١)

وفي الرابع من تموز عام ١٩٩٣ افرجت الولايات المتحدة عن ٣٠ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية للاردن في اعقاب زيارة الملك الحسين لواشنطن في حزيران ١٩٩٢ كما اعلنت وزارة الخارجية الامريكية في ١/٩/١٩٩٣ عن نيتها في الافراج عن ٣٠ مليون دولار اخرى على شكل مساعدات للاردن وذلك بعد يومين من توقيع الاردن واسرائيل على جدول اعمال المفاوضات السلمية، اذ اصبحت مثل هذه المساعدات متاحة بعد ان الغي الرئيس كلينتون، القيود على المعونة المقرر للاردن، والتي كانت قد فرضت عليه بعد حرب الخليج (١٥٢)

وعلى اثر زيارة الامير الحسن الى واشنطن في اوائل تشرين الاول ١٩٩٣ تعهد الرئيس الامريكي كلينتون، بان امريكا ستدعم الاردن في التحلل من جزء من ديونه وقد

أكد الحسن ذلك بقوله لم يكن هناك مجرد ضمانات وإنما كان هناك الاستعداد لمناقشة الطرق الكفيلة بمعالجة مشكلات التزامات الأردن المالية (١٥٣)

ويرى كثير من الدراسين ان عملية السلام في الشرق الاوسط تعتمد على مشروع مساعدات مالية لاتعاش المنطقة في اطار خطة شاملة لكل من الاردن وسوريا ولبنان ومصر وفلسطين بشقيها العربي والاسرائيلي وستسهم في هذه الخطة الولايات المتحدة الامريكية ومجموعة الدول الاوروبية واليابان ودول الخليج العربي ويؤكد الخبير الاقتصادي الامريكي بول جابر ذلك بقوله "ان الحديث عن المساعدات الاجنبية للمنطقة لتحريك دواليب العملية السلمية وتفعيل دورها حقيقة واقعة، خاصة وان الرغبة حقيقية لدى الامريكيين والكونغرس لزيادة قيمة المساعدات الخارجية على الرغم من النية المسبقة بضغط النفقات لان عملية السلام ستؤدي الى استتباب السلام في المنطقة التي اثرت كثيرا على السلم العالمي" (١٥٤) .

الا انه من الخطا الاعتقاد بان الاموال ستتدفق بلا حدود على المنطقة كما ان من الخطا ان نفرط في التوقعات بان الممولين في امريكا واوربا واليابان والخليج لديهم اموال طائلة سيدفعونها للمنطقة من اجل تسريع عملية السلام ولكن من الخطا ايضا الاعتقاد بان الاموال التي ستتاح سوف تكون قليلة وشحيحة ويؤكد السناتور باتريك ليهي الذي يرأس لجنة فرعية للمخصصات في الكونغرس الامريكي بانه "لا يمكن تقديم المساعدات الى دول الشرق الاوسط الا داخل اطار خطة سلم شاملة للمنطقة والتزامات واضحة من جانب دول اخرى بتقديم المساعدات" (١٥٥) .

مما سبق يلاحظ ان المساعدات الامريكية للاردن قد تظل مرتبطة بمدى مساهمة الاردن في عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة .

٤- الديمقراطية في الاردن :-

كان من النتائج الهامة لانتهاء الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع العقائدي اتجاه الاعداد الكبيرة من الامم والشعوب نحو الديمقراطية كنظام سياسي واطار لمشاركة شعبية في الحكم وهذا ساهم بدوره في زيادة الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان وادى الى دفع دول الغرب بعامة، والمنظمات الدولية بخاصة، الى ادخال مفهومي الديمقراطية وحقوق الانسان كعناصر رئيسية ضمن اسس ومكونات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وشروط المعونات الاقتصادية للدول والشعوب الفقيرة .

وفي الحقيقة، فان الحياة البرلمانية في الاردن بدأت بعد انشاء الامارة و استقلالها بتشكيل مجلس الشورى في ١٩٢٣/٤/١ برئاسة قاضي القضاة واستمر في ادارة مهمته حتى انتخابات المجلس التشريعي الثاني بتاريخ ١٩٣١/٦/١٠م وفي عام ١٩٤٦ اصبحت

امارة شرق الاردن مملكة واصبح الامير عبد الله ملكا عليها وشكل اول مجلس للامة وعلى اثر حرب ١٩٤٨ بدأت الحياة السياسية والتشريعية والتنفيذية تشمل الشعب العربي في الاردن وفلسطين معا وبدأت مجالس الامة المشتركة بين الضفتين منذ عام ١٩٥٠ بمجلس الامة الثاني (١٢٣) .

وعلى اثر قرار الملك الحسين تعريب الجيش، جرت في ١٩٥٦/١٠/٢١ اول انتخابات على اساس التعددية الحزبية، وشارك فيها جميع الاحزاب السياسية العلنية منها والمحظورة على اختلاف اتجاهاتها وميولها واستبعد منها الجيش العربي للمرة الاولى وكلف الملك الحسين السيد سليمان النابلسي الامين العام للحزب الوطني الاشتراكي بتشكيل حكومة وطنية رغم انه فشل شخصيا في الانتخابات - في ١٩٥٦/١٠/٢٩ .

ونظرا لوقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي لم يتمكن الاردن من اجراء انتخابات عامة منذ ابريل ١٩٦٧ ، فقد حال الجو العام الذي عاش فيه الاردن دون تفكير السلطات الاردنية في اقامة حياة نيابية وخاصة وان نصف من شغل البرلمان الاردني الذي تألف من ٦٠ مقعدا كانوا من ابناء الضفة الغربية لذلك فقد مدت ولاية هذا المجلس حتى عام ١٩٧٣ وفي عام ١٩٧٤ فوض مجلس النواب الملك الحسين حق تاجيل الانتخابات العامة الذي اعلن بدوره تجسيد الحياة النيابية وفي عام ١٩٧٨ صدرت الارادة الملكية بانشاء المجلس الوطني الاستشاري الاول ، وتبعه المجلس الاستشاري الثاني عام ١٩٨٠ ، ثم شكل المجلس الوطني الاستشاري الثالث عام ١٩٨٢ ، وفي عام ١٩٨٤ صدرت الارادة الملكية بحل المجلس الاستشاري ، ودعوة مجلس الامة الى الاجتماع، وقد جرت انتخابات جزئية في الضفة الشرقية لملى المقاعد التي شغرت بوفاة اصحابها في حين قام نواب الضفة الشرقية باختيار نواب الضفة الغربية (١٥٦) .

وفي اعقاب القرار الذي اصدره الملك الحسين في ١٩٨٨/٧/٣٠ بفك الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية، عدل قانون الانتخابات في ١٩٨٩/٧/٤ ، فزيدت المقاعد النيابية الى ٨٠ مقعدا بدلا من ٦٠ كما تم قصر العملية الانتخابية فقط على اولئك المتمتعين بالجنسية الاردنية بصرف النظر عن سابق هويتهم، واجريت انتخابات عامة لتشكيل مجلس النواب الاردني الحادي عشر وبعد انتهاء الفترة القانونية للمجلس الحادي عشر تم اجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس الامة الثاني عشر في ١٩٩٣/١١/٨ .

لقد اكد الملك الحسين على ان الديمقراطية في الاردن، ليست وليدة الاحداث التي جرت في نهاية الثمانينات اذ يقول في ١٩٨٩/١٠/٧ في خطاب له بمناسبة استئناف الحياة الديمقراطية البرلمانية" يعتقد الكثيرون باننا ندق ابواب مرحلة جديدة لا لشيء، الا لاننا سنستأنف حياتنا الديمقراطية البرلمانية، وارى في ذلك بعضا من الحقيقة وليس كلها

فحياتنا البرلمانية لم تتقطع الا لفترة قصيرة، اما الذي انقطع لمدة تقرب من الربع قرن فهو اجراء انتخابات عامة" (٢٣٦:١٤٣) .

لقد اكد الاردن التزامه بالنهج الديمقراطي بعد انتخابات عام ١٩٨٩ فقد اكد مضر بدران رئيس الوزراء التزام الحكومة باعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية بصورة تتناسب مع النهج الديمقراطي، فالغى قانون مقاومة الشيوعية، وأقر الميثاق الوطني لاطلاق التعددية الحزبية السياسية وحرية الصحافة ، فصدر قانون الاحزاب السياسية وقانون المطبوعات .

لقد حددت وثيقة استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الصادر عام ١٩٩٢ اولويات برامج المساعدات الخارجية بخمس اولويات رئيسية كان في مقدمتها تعزيز قيم الديمقراطية وتعزيز قوانين السوق وتشجيع السلام ومكافحة الاخطار التي تتعدى الحدود القومية وتلبية الحاجات الانسانية العاجلة، اذ يرتبط الادعاء الاساسي المتعلق بالتنمية السياسية الناتجة عن العون الامريكي، في انه بدون العون الامريكي والنمو الاقتصادي ليس من المحتمل قيام ديمقراطيات في الدول المتخلفة فلقد اكد مثلا (دافيد بيل) مدير وكالة التنمية ان من اسس انشاء العون الامريكي الفكرة القائلة: ليس هناك ضمان لقيام مؤسسات سياسية متطورة بصورة الية بعد العون ولكن الواضح انه بدون التقدم الاقتصادي تتناقص كثيرا فرص تقوية العمليات الديمقراطية في البلاد المتخلفة (٧٧:٣٨)

ويؤكد هيرمان اليتس Herman Elcets السفير الامريكي الاسبق في السعودية ان هناك اعجابا امريكيا كبيرا بالنموذج الاردني في الديمقراطية ويتابع قائلا واعترف بكل صراحة ان القلق اعترى فريقا من الامركيين لا سيما اعضاء الكونغرس في نجاح بعض الاصوليين في مجلس النواب الاردني لكن هذا القلق تلاشى مع ترسيخ التجربة الديمقراطية الاردنية ويبدو ان تجربتكم نجحت واتمني ان تكون مثلا يحتذى به فالشعب الاردني هو شعب مسؤول (١٥٧) وهذا ما اكده عبد اللطيف عربيات رئيس مجلس النواب السابق وهو من جماعة الاخوان المسلمين اذ يقول نحن حريصون جدا على تعميق مفهوم الديمقراطية . . . فكل شخص مستعد للتعددية (٧:١٥٨) .

لقد اشادت الولايات المتحدة بالانتخابات التي جرت في الاردن في ١١/٨/١٩٩٣ ووصفتها بانها ناجحة وايجابية اذ راي المتحدث الرسمي باسم الخارجية الامريكي مايك مكوري ان هذه الانتخابات تمثل تطورا هاما في نمو ودعم الديمقراطية في الاردن مؤكدا دعم الولايات المتحدة لهذا التوجه (١٥٩) .

لقد ادت النعمة الاخلاقية للسياسة الخارجية الامريكية الى تشجيع تطور المؤسسات الديمقراطية في الدول المتلقية للمساعدات، الا ان الافتقار الى الديمقراطية

السياسية او العدالة الاجتماعية لم تؤد الى وقف المساعدات، وكوريا الجنوبية مثال على ذلك فمنذ الهدنة مع كوريا الشمالية عام ١٩٥٣ ، فانه لا يمكن وصف حكومة كوريا الجنوبية الا على انها ديكتاتورية عسكرية وقيادتها لم تتغير قط عبر انتخابات حرة ويؤكد كوت جوبرنج القائم باعمال المدير التنفيذي لمكتب منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة ذلك بقوله "انه لم يسمع باية حالة نجحت فيها برامج مساعدات التعليم والتدريب العسكري، في تعريف ضباط الدول الحليفة بالقيم الديمقراطية ومؤسساتها (٢٨:٣٤٨) .

وينص القانون الامريكى على تقليص المساعدات الامنية او قطعها عن الدول التي لديها انماط دائمة من انتهاكات حقوق الانسان الا في ظروف غير عادية .

مما سبق يلاحظ ان العوامل المؤثرة على استمرار تقديم المساعدات الامريكية للاردن تختلف سلبيًا وإيجابيًا ، فبينما نجد ان انتهاء الحرب الباردة تفكك الاتحاد السوفياتي وضعف الاقتصاد الامريكى وما نتج عنه من اقتطاع في ميزانية المساعدات الخارجية قد تؤدي الى تخفيض المساعدات المقدمة للاردن نجد ان مشاركة الاردن في عملية السلام واتباع الاردن للنهج الديمقراطي قد تؤدي الى زيادة المساعدات الامريكية للاردن اذ بقيت هذه المساعدات منذ عام ١٩٦٧ مرتبطة بمساهمة الاردن في عملية السلام الا ان هذه العوامل المؤثرة ايجابيا في استمرار تقديم المساعدات ربما لا تستمر لاكثر من بضع سنوات، مما يدفع الباحث الى دراسة مدى قدرة الاردن عن مثل الاستغناء عن هذه المساعدات .

المبحث الثاني : قدرة الاردن على الاستغناء عن المساعدات

اولا :- البعد التاريخي للاستغناء عن المساعدات .

هدفت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاردنية المختلفة ، والتي بدأت عام ١٩٦٣ الى زيادة اعتماد الميزانية العامة على الايرادات المحلية، وبالتالي الوصول الى مرحلة يمكن الاستمرار بها من دون المساعدات .

وفي الحقيقة، فان خطة التنمية -برنامج الخمس سنوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (١٩٦٣-١٩٦٧) - والتي اعدتها مجلس الاعمار الاردني عام ١٩٦٢ هدفت الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض الاعتماد على المساعدات وزيادة فرص العمل الا ان التقلص المفاجئ للمساعدات الامريكية في تلك الفترة جعل من الضروري تعديل الخطة الى برنامج السبع السنوات للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠) والتي كان هدفها تقليص العجز في الميزان التجاري، وتقليص واعتماد الميزانية على الدعم الخارجي بالقدر الذي يتحملة الاردن وهو نفس الهدف الذي حملته خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) باهدافها الخمسة التي كان رابعها زيادة اعتماد الميزانية العامة على الايرادات المحلية وكررت خطة التنمية الاقتصادية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) وخطة التنمية (١٩٨١-١٩٨٥) وخطة التنمية (١٩٨٦-١٩٩٠) نفس الهدف وهو العمل على ان تكون الايرادات قادرة على تمويل النفقات العامة (١٠٣) .

لقد نجح الاردن بحلول ١٩٦٧ في تقليل اعتماده على المساعدات الخارجية اذ انخفضت نسبة اعتماد الاردن على هذه المساعدات من ١٧٪ من الناتج القومي الاجمالي في الفترة (١٩٥٩-١٩٦٢) الى ١٣٪ في الفترة (١٩٦٣-١٩٦٦) وهذا يرجع الى الزيادة في الانتاج الزراعي والسياحي وحوالات الاردنيين المقيمين في الخارج الا ان حرب ١٩٦٧ ادت الى وقف العمل ببرنامج السنوات الخمس للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية (١٩٦٣-١٩٦٧) فقد انتاب البلاد ركود اقتصادي، واضطرت الدولة الى تخصيص الجزء الاكبر من نفقاتها العامة الى نفقات دفاعية وازدادت الحاجة الى المساعدات الخارجية اكثر من اي وقت مضى، ويؤكد الملك الحسين ذلك بقوله "لقد زاد دخلنا القومي بمقدار ٦٠٪ بين عام (١٩٥٤-١٩٥٩) وفي فجر حرب حزيران بلغ ثلاثة اضعاف ما كان عليه في عام ١٩٥٤ كل شيء قد انطلق من الستينات سواء في ذلك تطورنا الاقتصادي او الاجتماعي والثقافي ٠٠٠ كل هذه النتائج المشجعة قد اوقفتها حرب ١٩٦٧ ولولا هذه الحرب لكان الاردن منذ عام ١٩٧٠ م بلدا قادرا على سد حاجاته بنفسه دون معونة خارجية" (١٩٩:٧٠)

لقد لعبت المساعدات الخارجية دورا مهما في حياة الاقتصاد الاردني اذ مكنت هذه المساعدات بالاضافة الى تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج وعائدات القطاع السياحي - مكنت الحكومة الاردنية من المباشرة بتنفيذ مشاريع تنمية طموحة وتحقيق معدلات نمو تتراوح بين (٨ - ٩%) في عقد السبعينات واولئ الثمانينات .

لقد تعرض الاقتصاد الاردني لعدة نكبات تركت اثارها السلبية فيه منذ عام ١٩٨٢، والتي من ابرزها كان التقلص في المساعدات العربية التي يتلقاها الاردن منذ عام ١٩٧٨ - تعويضا عن خفض المساعدات الامريكية، على اثر رفض الاردن الدخول في اتفاقية كامب ديفيد، اذ توقفت الدول العربية عن الوفاء بالتزاماتها المالية للاردن فيما عدا السعودية التي استمرت بالدفع فيما توقفت اخرى مثل الجزائر وليبيا عن دفع التزاماتها اضافة الى الكويت وقطر والامارات لذلك فان الازمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الاردني بقسوة ووحشية عام ١٩٨٨ كان من اهم اسبابها انحباس المساعدات الخارجية (١٦٠) .

وقد اكد الملك الحسين في الاضطرابات " نيسان ١٩٨٩"، اثناء وجوده في واشنطن بأن المظاهرات اندلعت نتيجة للاجراءات الاقتصادية التي لم يكن هناك مفر من اتخاذها ووجه بعض اللوم الى الدول العربية التي توقفت عن الوفاء بالتزاماتها المالية للاردن التي قررها مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨ فيما عدا السعودية والتي استمرت بدفع ٣٢٢ مليون دولار كل سنة للاردن لمدة عشر سنوات (١١٩)

وبسبب الازمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الاردني عام ١٩٨٨، فقد اتخذت الحكومة الاردنية مجموعة من الاجراءات المالية والنقدية والاقتصادية في اطار استراتيجية اقتصادية كان من اهمها التعويم المنظم للدينار في تشرين الاول ١٩٨٨ ومنع استيراد بعض البضائع والسلع حتى نهاية عام ١٩٨٩ بهدف توفير ٢٠٠ مليون دولار على ميزان المدفوعات بالاضافة الى خفض الانفاق العام وخفض عجز الموازنة بهدف التحول من مجتمع يعتمد على المساعدات والتحويلات الى مجتمع يعتمد بشكل رئيسي على المفاعيل الداخلية للاقتصاد مثل الانتاج والسياحة والتصدير (١٦١) .

ثانيا برنامج التصحيح الاقتصادي :-

بسبب عجز الاردن عن مواجهة التزامات المديونية الخارجية والتي تزيد على ١,٣ مليار دولار سنويا، بدأ الاردن مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف الوصول الى برنامج تصحيح اقتصادي يعالج الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الاردني بما فيها عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وتجاوز الاستهلاك للمستوى الذي تسمح به موارده الذاتية واعادة جدول ديونه مع فترة امهال طويلة وقد اثمرت هذه المفاوضات عن برنامج التصحيح الاقتصادي للاعوام (١٩٨٩-١٩٩٣) .

لقد عطلت ازمة الخليج في عام ١٩٩٠ بما انطوت عليه من افرازات سلبية على الاقتصاد الاردني، المتمثلة في عودة ٣٠٠ الف مواطن من الكويت ودول الخليج الاخرى - وتوقف ورود المساعدات العربية وانحسار الاسواق المجاورة امام الصادرات الوطنية وغير ذلك من الاعباء الاخرى وفي سبل احتواء تلك المشكلات ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاردني بما يساعد على دفع وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي في اتجاهات تسمح له بتعديل مساره في اطار من الاعتماد بصورة اكبر على الامكانيات الذاتية، تبنى الاردن برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) (كما تم بناء استراتيجيات اقتصادية جديدة تمثلت في اعداد مشروع خطة اقتصادية واجتماعية خمسية للسنوات (١٩٩٣-١٩٩٧) (١٦٢) .

يهدف برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨) بالدرجة الاولى الى معالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي والنقدي كما يرمي الى زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى نسبة نمو بين ٦-٧٪ سنويا .

لقد اظهر الاقتصاد الاردني نتائج ايجابية عام ١٩٩٢ اذ بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي معدلا قياسيا قدر بنحو ١١,٣٪ مقابل معدل نمو متواضع بلغ ١,٨ لكل من عامي (١٩٩٠ ، ١٩٩١) ، ويعزى هذا النمو الذي حققه الناتج المحلي الاجمالي الى النشاط الملموس الذي شهدته معظم قطاعات الانتاج الوطني وخاصة قطاعات الانشاءات والصناعة التحويلية والنقل والاتصالات ، كما اسفر عام ١٩٩٢ عن حدوث تطورات ايجابية، تمثلت في تغطية الايرادات المحلية ولاول مرة كامل النفقات الجارية واكثر من ثلاثة اضعاف النفقات الراسمالية وباضافة المساعدات الخارجية الى الايرادات المحلية فان الموازنة حققت وفرا مقداره ١٤٤,٢ مليون دينار

ولقد تحقق الكثير في ميزانية عام ١٩٩٢م، بفعل الفارق الملحوظ بين تزايد الايرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية والنفقات العامة (الجارية والرأسمالية)

فالاولى ارتفعت بنسبة مقدارها ٣٢,٧٪ عن مستواها في عام ١٩٩١ بينما لم يتجاوز الارتفاع في الثانية نسبة ٩,٥٪ ويعزى التزايد الملحوظ في الايرادات المحلية في ذلك العام بالدرجة الاولى الى تنامي النشاط الاقتصادي وكذلك الى حصيلة الضرائب المستوفاة على سيارات العائدين من الكويت ودول الخليج الاخرى

وفي نفس الوقت، لعبت المساعدات الخارجية، دورا مهما في هذا الوفرة، فقد تلقى الاردن خلال الاعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ما يقارب ١٦٤,٢ مليون دينار و ٢٣٠,٢ مليون دينار و ١٩٩,٣ مليون دينار على التوالي كمساعدات خارجية، تعويضا له عن الخسائر التي لحقت به جراء ازمة الخليج، وهذه المساعدات هي اكثر مما كان يحصل عليه الاردن قبل الازمة الاقتصادية عام ١٩٨٨ (١٦٣) .

١- ميزان المدفوعات وبرنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨) .

يهدف برنامج التصحيح الاقتصادي، الى زيادة اعتماد الاردن على نفسه، والوصول الى حالة من الاكتفاء الذاتي، وسد الفجوة المالية وتقليل الاعتماد على الخارج كما يبين الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١)

تطور الفجوة المالية (عجز ميزان المدفوعات) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (بموجب برنامج التصحيح)

السنة	الفجوة المالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٩٢	٤١,٨٪
١٩٩٣	٢٢,٨٪
١٩٩٤	١٦,٩٪
١٩٩٥	١١,٤٪
١٩٩٦	٧,٧٪
١٩٩٧	٣,٤٪
١٩٩٨	صفر

المصدر :- (١٦٤) فهد الفانك، برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٨، مؤسسة فهد الفانك، عمان: ١٩٩٢ .

يبين الجدول السابق، ان الاردن يمكن له ان يسد الفجوة المالية في ميزان المدفوعات بحلول عام ١٩٩٨، اذ يمكن للفائض في ميزان الخدمات، وحوالات العاملين

وعوائد السفر بالحوالات بدون مقابل ان تسد العجز في ميزان التجاري، هو العجز الذي رافق ميزان المدفوعات منذ زمن بعيد

لقد كانت الفجوة بين الصادرات والمستوردات، تغطي في السابق من المساعدات العربية والدولية وحوالات العاملين الاردنيين في الخارج والاقتراض الخارجي الا ان هدف زيارة الاعتماد على النفس والذي يعد من الاهداف الاساسية لبرنامج التصحيح الاقتصادي سيدفع الاردن الى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، عن طريق تنمية مصادر اخرى للدخل من العملات الاجنبية واهمها الصادرات من السلع والخدمات .

ويؤكد معظم الاقتصاديين من انه ليس ثمة حاجة الى تأكيد الاهمية الكبرى لازدهار تجارة الصادرات كعنصر في التقدم الاقتصادي للدول الاقل تقدما وغالبا ما يقال ان ما تحتاج اليه الدول ليس المعونة بل التجارة اذ ان النقص او الركود في ايرادات الصادرات او حتى الاخفاق في نمو الصادرات بالسرعة المتوقعة سيكون له اثار خطيرة على التنمية الاقتصادية في معظم الحالات .

يستهدف برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات (١٩٩٢-١٩٩٨) ضغط نسبة نمو المستوردات بحيث لا تزيد عن ٣,٥ سنويا بالاسعار الجارية ، في حين يستهدف تنشيط نسبة نمو الصادرات الوطنية لتبلغ ١٠,٧٪ سنويا وبذلك ينخفض العجز التجاري بمعدل ٦,١ سنويا وترتفع نسبة تغطية المستوردات من حصيلة الصادرات من ٤٥,١٪ عام ١٩٩١ الى ٧٢,٢ ٪ عام ١٩٩٨ ، وهو احد مقاييس درجة الاكتفاء الذاتي .

ويبين الجدول رقم (١٢) تطور نمو الصادرات والمستوردات و العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي .

جدول رقم (١٢)

السنة	الصادرات	المستوردات	العجز التجاري
١٩٩١	%٢٤,٤	%٥٤	%٢٩,٦
١٩٩٢	٢٨,١	٥٥,٧	٢٧,٧
١٩٩٣	٢٩,٢	٥٣,٨	٢٤,٦
١٩٩٤	٢٩,٨	٥١,٧	٢١,٩
١٩٩٥	٣٠,٣	٤٩,٥	١٩,٢
١٩٩٦	٣٠,٥	٤٧	١٦,٥
١٩٩٧	٣٠,٥	٤٤,٦	١٤,١
١٩٩٨	٣٠,٥	٤٢,٣	١١,٧

المصدر (١٦٤) فهد الفانك: برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٨

وعلى ذلك فان التحدي الذي يواجه الاقتصاد الاردني، يكمن في تنفيذ استراتيجية اقتصادية تعتمد التصدير دعامة للتنمية وتعمل ليس فقط على تنمية الصادرات بل ايضا على تنويعها جغرافيا ويعزز هذا التوجه المسار المتوقع للمتغيرات الدولية والاقليمية وبخاصة الزيادة المتوقعة في حجم المنافسة النوعية والسلعية التي ستشهدها المرحلة القادمة والتي تتطلب التركيز على الارتقاء بجودة الانتاج الاردني لتحسين فرصته في المنافسة وانحسار بعض مصادر الدخل من العملات الاجنبية، الامر الذي يتطلب تنمية عاجلة لمصادر اخرى للدخل من العملات الاجنبية (١٦٥) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه الاستراتيجية المتجهة نحو التصدير بدأت تتبلور في الاردن في عام ١٩٨٩ نتيجة تحليل واع لسلمات الاقتصاد الاردني ومشكلاته الاساسية في اعقاب انفجار ازمة الدينار الاردني، التي ادت الى كشف الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الاردني، وقد بدئ فعلا بتطبيق هذه الاستراتيجية ضمن اطار برنامج التصحيح الاقتصادي، وتم الغاء عدد من الراء التي كانت تدعم الاستراتيجية المتجهة نحو الاحلال محل المستوردات فالغيت القيود المفروضة على انشاء وترخيص الصناعات الجديدة وبدأت السياسة الاقتصادية تتجه فعلا نحو تشجيع الصادرات وبخاصة في الاسواق غير التقليدية .

اما عن القطاعات الاقتصادية التي ينبغي ان تركز عليها هذه الاستراتيجية فيجب اختيارها في ضوء قابليتها للتنمية المستقبلية، وفرصها في المنافسة في الخارج ونظرا لان تنمية القطاع الزراعي ستصطدم دائما بمحدودية الارض الزراعية والمصدر المائي ولان التوسع المستقبلي في الصادرات التعدينية سيؤدي الى غياب تنمية موازنة للصادرات الاخرى والى زيادة درجة تركيز الصادرات الاردنية فان فرص النمو المستقبلية في الصادرات الاردنية تكمن في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات القابلة للتصدير وبخاصة السياحة (١٦٥) .

وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي حققها الاقتصاد الاردني عام ١٩٩٢ الا ان العجز في الميزان التجاري ارتفع عن المستوى المقدر له في البرنامج بنحو ٦٣٩,٨ مليون دينار ويعزى اتساع فجوة العجز التجاري هذه الى تجاوز المستوردات مستواها المتوقع في البرنامج بمقداره ٦٣٦,٣ مليون دينار، او ما نسبته ٣٨,٥٪ اما الصادرات فقد اظهرت بمستواها البالغ ٨٢٩,٣ مليون دينار اقترابا واضحا من تقديرات البرنامج البالغة ٨٣٢,٨ مليون دينار وهذا ما يؤكد ان القدرة على تنمية الصادرات وتخفيض قيمة المستوردات هي التحدي الرئيسي للاقتصاد الاردني في الاعتماد على ذاته (١٦٣)

٢- المالية العامة وبرنامج التصحيح الاقتصادي

يستهدف برنامج التصحيح الاقتصادي، تقليص العجز في الموازنة العامة عن طريق نمو الإيرادات المحلية، بأسرع قليلا من نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو النفقات العامة بنسبة اقل مما ينتج تخفيضا للعجز وللحاجة الى التمويل الخارجي والمحلي للخرينة حسب الجدول رقم (١٣) .

جدول رقم (١٣)

نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

السنة	الإيرادات المحلية	منح خارجية	مجموع الإيرادات	النفقات العامة	العجز قبل المنح	العجز بعد المنح
١٩٩١	% ٢٦,٥	% ٧,٣	% ٣٣,٧	% ٤٤,٤	١٧,٩	% ١٠,٦
١٩٩٢	% ٢٦,٢	١,٨	٢٧,٩	٣٩,٩	١٣,٧	١١,٩
١٩٩٣	٢٧	٢,١	٢٩,١	٣٨	١١	٨,٩
١٩٩٤	٢٧,٥	٢	٢٩,٥	٣٧	٩,٥	٧,٥
١٩٩٥	٢٨	١,٨	٢٩,٨	٣٦,٥	٨,٥	٦,٧
١٩٩٦	٢٨,٥	١,٧	٣٠,٢	٣٦	٧,٥	٥,٨
١٩٩٧	٢٩	١,٦	٣٠,٦	٣٥,٥	٦,٥	٤,٩
١٩٩٨	٣٠	١,٤	٣١,٤	٣٥	٥	٣,٦

المصدر (١٦٤) فهد الفانك : برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨)

يبين الجدول السابق، ان برنامج التصحيح الاقتصادي، يهدف الى تخفيض عجز الموازنة العامة باستثناء المساعدات من ١٧,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ الى ٥٪ عام ١٩٩٨ كما يهدف البرنامج الى تخفيض عجز الموازنة العامة بما في ذلك المساعدات من ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ الى ٣,٦٪ عام ١٩٩٨ وهذا كله يعني الى تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية لسد العجز في المالية العامة والاعتماد على المصادر المحلية البديلة .

لقد بلغت الإيرادات العامة لعام ١٩٩٢ ، ١٣٤٨,٣ مليون دينار ، كان منها ١٩٨,٣ مليون دينار كمساعدات خارجية فيما بلغت النفقات العامة ١٢٠٤,٢ مليون دينار مما يعني ان ميزانيته عام ١٩٩٢ حققت وفرا مقدراه ١٤٤,٦٦ مليون دينار بعد المساعدات الخارجية، فيما كانت هذه الميزانية ستحقق عجزا مقدرا ٥٤,٢١ مليون دينار بدون المساعدات الخارجية كما وتشير تقديرات ميزانية عام ١٩٩٣ انها ستحقق عجزا مقداره ٤٧,٩٢ بعد المساعدات الخارجية وسيرتفع هذا العجز ليلبلغ ٢٠٣,٠ مليون دينار بدون المساعدات الخارجية مما يعني ان الإيرادات المحلية ستبقى عاجزة عن سد العجز في الميزانية العامة .

وحسب تقديرات برنامج التصحيح الاقتصادي فان الإيرادات المحلية سترتفع حتى تبلغ عام ١٩٩٨ ما نسبته ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي فيما يتوقع ان تبلغ النفقات العامة ٣٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت قد وصلت الى ٤٤,٤ ٪ عام ١٩٩١ .

ولتضيق عجز الموازنة، فانه يمكن اتباع احدى وسيلتين او الوسيلتين معا وهما ضغط النفقات العامة او تنمية الإيرادات المحلية الا ان تضيق عجز الميزانية عن طريق ضغط النفقات العامة لا يكفي ، لان هناك حدودا تصبح بعدها النفقات العامة غير قابلة للانضغاط دون ان يؤدي ذلك الى انكسارات اجتماعية من ناحية وتردي نوعية الخدمات العامة من ناحية ثانية ولذلك فان الجهد سيعتبر على تنمية الإيرادات المحلية لتضيق العجز في الموازنة العامة وبالتالي الاستغناء عن المساعدات

وتتكون الإيرادات المحلية من نوعين وهي الإيرادات المحلية الضريبية والإيرادات المحلية غير الضريبية وبما ان الإيرادات المحلية الضريبية تشكل النسبة الأكبر في مجمل الإيرادات المحلية لذلك فان التركيز سيكون عليها لتغطية العجز في الميزانية العامة .

لقد جرت محاولات كثيرة لتعيين حدا اعلى للطاقة الضريبية*، او العبء الضريبي**، بحيث تستقر عنده الإيرادات الضريبية فقد نادى بعض الاقتصاديين بالا يتعدى الاقتطاع الضريبي ما نسبته ٢٠٪ من دخل المكلف (٩:١٦٦) كما رأى بعض الاقتصاديين التقليديين امثال برودهان PROUDHAN ان الدولة لا يمكنها ان تقطع من الدخل القومي بواسطة الضرائب اكثر من ١٠٪ استنادا الى ان النفقات الحكومية الممولة عن طريق الضرائب تؤثر في الاستهلاك والاستثمار الخاص، وفي دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد ونادى الاقتصاديون المحدثون مثل كولن كلارك (KOLEN) (KLARK) بالا تتجاوز نسبة الاقتطاع من الدخل القومي على شكل ضرائب اكثر من ٢٥٪ (١٦٧) .

اما ابا ليزيز فقد رأى انه وفي ضوء قواعد المالية الوظيفية فان الدولة باستطاعتها ان تقرض من الضرائب اي قدر تشاء لتغطية النفقات الحكومية شريطة تحقيق التوظيف الكامل (٣٦:١٦٨) .

* الطاقة الضريبية، هي الحدود القصوى للإيرادات، التي يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب، اخذين بعين الاعتبار، حجم الناتج المحلي الاجمالي وهيكله ومقدار النفقات العامة ومستوى إنتاجيتها .
** العبء الضريبي: يقاس بنسبة حصيلة الإيرادات الضريبية الى الناتج القومي الاجمالي .

الا ان شارك بيجو (pigou) فقد رأى ان هناك حدودا لسلطة الدولة الضريبية ينبغي الا تتجاوزها حتى لا تعيق نشاط الاقتصاد القومي فالضريبة تقتطع جزءا من دخول الافراد التي كانت ستؤول الى الاستهلاك والادخار ولذلك فاذا ما زاد عبؤها عن الطاقة الضريبية فقد يترتب على هذا لجوء الافراد الى التهرب من دفعها بشتى الوسائل (١٦٨)

وعليه يمكن الاستنتاج ان تحديد الحد الاقصى للطاقة الضريبية ينبغي ان يضع نصب عينيه ثلاثة عوامل :-

- ١- ان يتيح الحفاظ على توازن اقتصادي ونقدي
- ٢- ان يسهل تكوين راس المال وزيادة الانتاج
- ٣- ان يتيح امتصاص التباين في حيازة الثروات وفي مستوى المعيشة - .

قد بينت الدراسة التي اجريت عن الجهد الضريبي* في الاردن في الفترة (١٩٧٣-١٩٨٨) ، ان الطاقة الضريبية هي طاقة غير مستغلة بالكامل اذ ان الجهد الضريبي لم يصل الطاقة القصوى في اي سنة من سنوات الدراسة فقد تراوح هذا الجهد الضريبي بين ٠,٦٧٨ عام ١٩٧٣ و ٠,٨٧٧ عام ١٩٧٧ و ٠,٧٩١ عام ١٩٨٨ مما يعني ان هناك طاقة غير مستغلة يمكن لاستغلالها تقليص العجز المالي الذي تعانيه الموازنه العامة، ولا يعني ذلك بالضرورة فرض مزيد من الضرائب او رفع معدلات الضرائب الحالية بقدر ما هو تحسين وسائل الجباية والتحصيل وتوفير العدالة الاجتماعية للنظام الضريبي بحيث يتحمل الجميع اعباء الضرائب دون اقتصارها على فئة او طبقة معينة وذلك بمحاربة التهرب الضريبي بشتى الوسائل وبمختلف الطرق وبتحصيل المبالغ المتأخرة (١٦٩) .

اذ يستنتج مما سبق، ان الاردن يمكنه الاستغناء عن المساعدات الخارجية اذا ما استطاع معالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، والميزانية العامة والمحافظة على نسبة نمو تتراوح من ٦ - ٧ ٪ للناتج المحلي الاجمالي وذلك عن طريق تنمية الصادرات الاردنية التي يصفها الكثيرون بانها التحدي الكبير الذي سيواجه الاقتصاد

* الجهد الضريبي : هو جملة الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلا منسوبا الى طاقة هذا المجتمع الضريبية ولدى تجاوز الجهد الضريبي للدولة "الواحد الصحيح" فان الضرائب المدفوعة تفوق الطاقة الضريبية لذلك المجتمع
اذن الجهد الضريبي = العبء الضريبي / الطاقة الضريبية

الوطني وعن طريق زيادة الإيرادات المحلية والتي يمكنها ان تغطي العجز في الميزانية العامة .

كما ان عملية السلام الجارية حاليا يمكن ان يحقق الاردن من خلالها مجموعة من النتائج الايجابية التي يمكنها ان تتعكس ايجابيا على الاقتصاد الاردني وهذا ما يؤكد الملك الحسين في الخطاب القومي في المؤتمر العام في ١٢/١٠/١٩٩١ بقوله : - " انها مسؤوليتي اتجاه الوطن ومنعته ووجوده ومستقبله ومسؤوليتي لتوفير الرخاء لابنائيه والسلام الشامل هو المفتاح لتبديل اوضاعنا جميعا نحو الافضل الذي نرنوا اليه " (٧٦) .

ان على الاردن من اجل مواجهة المستقبل ان يباشر في الاعتماد على ذاته وان يتم ذلك ببناء زراعة وصناعة حديثة، تكون قادرين على اشباع احتياجات الطلب المحلي من المنتجات الغذائية ومعظم السلع الاستهلاكية ، بالاضافة الى اكتشاف ما يتوفر من ثروات، واستغلال ما هو مكتشف منه استغلالا أمثل، واعتماد سياسة التصدير سياسة اساسية في بناء الاقتصاد الوطني مع سد الفجوة في الميزانية العامة عن طريق الاستغلال الكامل للجهد الضريبي مما يعني ان على الجميع تحمل الصعاب والمشقات في محاولة للتخلص من الضغوط السياسية التي رافقت المساعدات الخارجية .

الخاتمة والاستنتاجات

لعبت المساعدات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، دورا هاما في العلاقات الدولية وبخاصة بين الدول الرأسمالية الغربية والدول النامية، فقد كانت الدول الرأسمالية تقدم مساعداتها الى تلك الدول السائرة في فلكها، والتي تمثل اهمية خاصة لها في صراعاتها الدولية، وتبرز هذه الاهمية النسبة في مدى توافق المواقف السياسية الخارجية للدول المتلقية لهذه المساعدات مع المواقف السياسية للدول المانحة كشرط ضروري لتدفق المساعدات، ومن هنا فقد شكلت المساعدات الخارجية، اداة هامة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول بشكل عام.

لقد توصلت هذه الدراسة الى عدد من الاستنتاجات يمكن اجمالها بما يلي:

أولا: تتسم المساعدات الخارجية بانها مقيدة، اي مرتبطة بشروط سياسية واقتصادية، تهدف الدول لتحقيقها من خلال تقديمها المساعدات، وهذا ما تؤكد بعض مصادر المنظمات الدولية نفسها مثل سكرتارية الانكاد، والتي تذكر ان برامج المعونة لا تنبثق من الالتزام بدعم عملية التنمية في المحل الاول وانما تصدر عن رغبة في بلوغ اهداف متعددة مثل تدعيم النفوذ السياسي والاستراتيجي والتجاري والثقافي للبلد المانح للمعونة، كما ان هذه المساعدات بقيت مشروطة من حيث اوجه الانفاق، فهي توجه قبل كل شيء الى تلك المجالات التي تحل مشكلات قصيرة الاجل، بل لا يمكن بطبيعتها ان تتعدى للمشكلة طويلة الاجل، وهي مشكلة التنمية الصناعية المستقلة.

ثانيا: ان المنتفع للمساعدات الخارجية، يلاحظ ضالة هذه المساعدات من حيث المقدار والنسبة بحيث لم تصل الى نصف المستهدف في خطة العقد الثاني للتنمية، فقد وصل اجمالي المساعدات لعام ١٩٧٥م ٢٧ بليون دولار، بينما وصل الانفاق العسكري الدولي ٢٧١ بليون دولار لنفس العام، وهذا يعني ان هذه المساعدات تعادل ما ينفق في شهرين على الكحول والدخان من جانب المستهلكين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما ان اغلبية الحجم المطلق لهذه المساعدات، يأتي من مجموعة واحدة فقط من الدول هي الدول الرأسمالية المتقدمة، اذ بلغت مساعدات دول هذه المجموعة ٢٦,٦ مليار دولار عام ١٩٨٠، وتأتي الولايات المتحدة في المقدمة من حيث الرقم المطلق كقيمة من مساعدات هذه الدول، وتمثل هذه النسبة ما يزيد عن ربع اجمالي ما تقدمه دول هذه المجموعة.

ثالثاً: لقد كانت الولايات المتحدة اول بلد يصنع خطة مساعدات دولية رئيسية بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق مشروع مارشال، الا ان هذه المساعدات كانت في خدمة اهداف السياسة الخارجية الامريكية، اذ كانت الولايات المتحدة تسعى الى دعم نفوذها في البلدان المتلقية للمساعدات وذلك للحيلولة دون توجهها نحو الاتحاد السوفياتي، فضلا عن كسب دول جديدة الى دائرة نفوذها لاستخدامها وتسخيرها لغاياتها ومصالحها الاستراتيجية والايولوجية.

رابعاً: لقد نبع اهتمام الولايات المتحدة ودعمها للاردن، من الاهتمام العام ببلدان الشرق الاوسط، اذ يتمتع الشرق الاوسط باهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، فقد كان يشكل جهة متقدمة للغرب في مواجهة محتملة مع الكتلة الشرقية، كما يحتوي على احتياطات هائلة من المواد الخام التي يحتاجها العالم الغربي واهمها النفط، ويعتبر في نفس الوقت سوقاً للمنتجات الغربية المصنعة، لذلك فان التصور الامريكي تمحور حول المقولة التي تؤكد "على ان من يسيطر على الجزيرة العربية والشرق الاوسط يسيطر على القارة الاوروبية"، لذلك فقد حل الشرق الاوسط كمتلقي رئيسي للمساعدات الامريكية محل دول جنوب شرق اسيا منذ عام ١٩٧٥ . كما تلقى ٧٣,٥٪ من مجموع المساعدات العسكرية الامريكية و ٣٥٪ من مجمل المساعدات الاقتصادية عام ١٩٨٤ .

وعلى ذلك، فان المعيار الذي تتجه على اساسه المساعدات الامريكية الى التركيز لدى دولة معينة من دول الشرق الاوسط، بعامة والعالم العربي بخاصة يقوم على التمييز بين تلك الدول التي تتبع السياسات التالية:

١ - تمنح الولايات المتحدة قواعد وتسهيلات .

٢ - تعادي الاتحاد السوفياتي وتعترف باسرائيل .

٣ - تعادي الاتحاد السوفياتي فقط .

٤ - تعلن اتفاقها مع السياسات الاميركية في المنطقة .

وتزداد أهمية الدولة وبالتالي تزداد نسبة تركيز المساعدات الامريكية اليها كلما اقتربت من البندين الاول والثاني ولكنها تتخفف بعد ذلك، ولهذا فقد ازدادت المساعدات الامريكية كثيراً الى مصر ، وبعد توقيعها اتفاقية السلام مع اسرائيل الى اكثر من اربعة اضعاف عما كانت عليه عام ١٩٧٥ حين كانت تعادي الاتحاد السوفياتي .

وبناء على ذلك، فإن مفتاح تفسير سياسة الولايات المتحدة في الاردن كان نابعا من معارضته للتهديد السوفياتي وما ارتبط به من عوامل عقائدية، وبسبب موقعه الجغرافي واهتماماته بالسلام في المنطقة، فقد ظل ينظر للاردن في الخمسينات واولئ الستينات، على انه عامل داعم للمعسكر الغربي في منطقة الشرق الاوسط في مواجهة المعسكر الشرقي، فقد رفض الاردن فكرة الحياد بين القوتين العظميين، وتعهد بان يقاثل الى جانب العالم الغربي في حالة حدوث حرب عظمى، كما كان لخصوصية الموقع الاردني دور كبير في حصوله على الكثير من المساعدات الامريكية، اذ اعتبر الاردن بانه يكمل الحزام الشمالي لتطويق الاتحاد السوفياتي، وفي نفس الوقت فقد توافقت النظرة الامريكية مع النظرة الاردنية الى الشيوعية، اذ رأى الملك الحسين ان الشيوعية تتنافى مع عدة مبادئ يقنع، يؤمن بها كما اعتبرها مصدرا من مصادر الصراع في حين نظرت الولايات المتحدة الى الشيوعية كمرض "للمرحلة الانتقالية المدرية والمنطقة".

خامسا: لقد اقحم عنصر جديد في العلاقات الاردنية الامريكية بعد حرب ١٩٦٧، اذ حافظ كل من الاردن والولايات المتحدة على المشاورات الحميمة في جهودهما الخاصة لتسوية لصراع العربي - الاسرائيلي، وعلى الرغم من اختلاف الدوافع الاردنية عن مثيلاتها الامريكية لتسوية هذا الصراع، الا ان هذا الاهتمام الاردني بالسلام كان عاملا مؤثرا في حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للاردن حتى ان بعض الدارسين يحدد الهدف الرئيسي للمساعدات الامريكية للاردن بعد عام ١٩٦٧ بتشجيعه لتحقيق السلام في المنطقة.

سادسا: لقد شكلت المساعدات الخارجية أحد المخارج الذي لجأ اليه الاردن لمساعدته على النهوض باعبائه الثقيلة، والمتمثلة بالاختلالات الهيكلية المزمنة التي عانى منها الاقتصاد الاردني، كارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي، والعجز في الميزان التجاري والميزانية العامة، والمديونية الكبيرة التي اخذ يزرع تحتها الاقتصاد الاردني، بالاضافة الى قلة المصادر الطبيعية والمعدنية، والارتفاع في معدل النمو السكاني والنفقات الدفاعية الهائلة، كما اعتمد الاردن على هذه المساعدات لتحقيق معدلات نمو ذات مستوى مرتفع نسبيا فاقت مثيلاتها في كثير من الدول النامية اذ يؤكد الملك الحسين بان انشاء البنية التحتية وبناء القوات المسلحة هي التي دفعت الاردن الى الاقتراض الخارجي وطلب المساعدات، وتؤكد الدراسات والاحصاءات ان الاردن من اكثر الدول اعتمادا على المساعدات فقد كان الاردن الى جانب اليونان واسرائيل والصين الوطنية على راس الدول المتلقية للمعونة الاجنبية من زاوية نصيب الفرد منها طوال

السنوات (١٩٤٦ - ١٩٦٢) فيما احتل الاردن المرتبة الخامسة بين الدول المتلقية للمساعدات في العالم خلال السنوات (١٩٧٩ - ١٩٨٥) .

وتبين الاحصائيات الرسمية والدولية ان الاردن تلقى تقريبا ٣٣٥٦,٨ مليون دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية امريكية، في السنوات من (١٩٤٩ - ١٩٨٩) ، كان منها ٥,٢ مليون دولار في السنوات (١٩٤٩ - ١٩٥٢) ، و ٢٩٧,٢٤ مليون دولار في السنوات (٥٣٤٩ - ١٩٦١) و ٣٠٥٤,٣٦ مليون دولار في السنوات (١٩٦٢ - ١٩٨٩) .

لقد بلغت قيمة المساعدات الاقتصادية الامريكية للاردن خلال السنوات (١٩٤٩ - ١٩٩٠) حوالي ١٨٧٧,٨ مليون دولار، كان منها ١٦٣٢,٢ كمساعدات لدعم الميزانية والتنمية و ٢٤٤,١ مليون دولار كمساعدات غذاء، شكلت المساعدات الاخرى والمتمثلة بمساعدات للجمعيات الخيرية وغيرها نسبة ضئيلة بلغت ١,٥ مليون دولار، وقد شكلت المنح ما نسبته ٨١,٩٪ من مجموع هذه المساعدات فيما شكلت القروض ما نسبته ١٨,١٪ .

أما المساعدات العسكرية فقد بلغت قيمتها في فترة الدراسة (١٩٤٩ - ١٩٨٩) ١٥٢٢,٦ مليون دولار كان منها ١٦,٢ مليون دولار في السنوات (١٩٥٣-١٩٦١) و ١٥٠٦,٢ مليون دولار خلال السنوات (١٩٦٢ - ١٩٨٩)، وعلى الرغم من ذلك فقد واجه الاردن، منذ اواسط السبعينات مشكلة مزمنة في سعيه للحصول على الاسلحة المتقدمة من الولايات المتحدة، تمثلت في تردد الادارة والجهاز التشريعي الامريكيين في استشاره ردود الفعل الاسرائيلية السلبية، امام قضية تعتبرها اسرائيل حساسة للغاية على الصعيدين الامني والسياسي ، مما دفع الاردن الى اللجوء الى مصادر بديلة كالاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا لتجهيز قواته بالمعدات الحربية المتطورة .

سابعاً: لقد بقي هاجس البحث عن المساعدات الخارجية يمثل المعضلة الرئيسية التي تقف في وجه حرية اتخاذ معظم قرارات السياسة الخارجية الاردنية، ففي اجتماع الملوك والرؤساء العرب في بيروت عام ١٩٥٦ بعد الاعتداء الثلاثي على مصر، كان شرط الاردن لقطع العلاقات مع بريطانيا، مساهمة الدول العربية بمعونات مالية تحل محل المعونة البريطانية .

لقد كان للعوامل السياسية، تأثير كبير على قيمة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للاردن خلال كل سنة من سنوات الدراسة، فقد هدفت المساعدات الامريكية خلال الفترة السابقة لعام ١٩٦٧ للحيلولة دون فتح المجال لامتداد نفوذ الاتحاد السوفياتي

في الاردن خاصة وان الحكومة الاردنية برئاسة النابلسي عملت على التقرب من الاتحاد السوفياتي عن طريق عزمها على اقامة علاقات دبلوماسية معه عام ١٩٥٧م ، ما دفع بالولايات المتحدة الى وقف مساعداتها عن الاردن الى ان تقدمت حكومة النابلسي بالاستقالة، وخلال الفترة التي تلت عام ١٩٦٧م دخل عنصر جديد في العلاقات الاردنية - الامريكية، اذ اصبح هاجس البحث عن تسوية للصراع في الشرق الاوسط الهدف الرئيسي التي تسعى الى تحقيقه الولايات المتحدة، لذلك فانه كان ينظر الى الاردن على انه من العناصر التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق السلام في المنطقة، وتشجيعه على الدخول في التسويات المختلفة، التي طرحتها الولايات المتحدة منذ انتهاء حرب ١٩٦٧ فقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية للاردن متناسبة مع موقف الاردن من هذه التسويات المطروحة .

وفي كثير من المواقف السياسية، لم تُجدِ عملية تخفيض المساعدات نفعا في تغيير الموقف الاردني، بخاصة ان الاردن اعتمد على المساعدات والقروض العربية لتحتل محل المساعدات الامريكية، مما يعني ان الاردن يستطيع ان يتخلى عن المساعدات الامريكية والاجنبية في حالة توفر البديل العربي، فقد استطاع الاردن بعد عام ١٩٦٧م ان يستعين بالمساعدات العربية على التخفيض الكبير الذي طرأ على قيمة المساعدات الامريكية لاشترك الاردن في القتال، كما زاد الدعم العربي بعد حرب ١٩٧٣ على اعتبار ان الاردن هو احد دول المواجهة مع اسرائيل، وعلى اثر قمة بغداد ١٩٧٩ قدمت الدول العربية دعما كبيرا للاردن معوضة اياه عن التخفيض الكبير الذي طرأ على المساعدات الامريكية نتيجة رفض الاردن لاتفاقيات كامب ديفيد، واستمر هذا الدعم العربي في اوائل الثمانينات في الوقت الذي انخفضت فيه المساعدات الامريكية الى مستويات كبيرة .

اما على الصعيد العسكري، فقد كانت معظم صفقات السلاح ترافقها شروط سياسية وعسكرية، تحد من حرية القرار السياسي والعسكري، وتتمثل هذه الشروط بتعهد الاردن بعدم استخدام هذا السلاح بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة بطريقة مباشرة او غير مباشرة . ففي عام ١٩٦٧ امتنعت الولايات المتحدة عن تعويض الاردن عن خسائره جراء الحرب، كما شهدت سنوات منتصف السبعينات والثمانينات رفض معظم صفقات السلاح التي طلبها الاردن من الولايات المتحدة .

ثامنا: لقد كان للمساعدات الامريكية - تاثير كبير على عملية التنمية الاقتصادية في الاردن خاصة في الفترة الواقعة بين عامي (١٩٥٧ - ١٩٦٧) ، الا ان اهمية هذه

المساعدات في التنمية الاقتصادية تناقصت بعد عام ١٩٧٣ وتركز الدعم على بند دعم الميزانية، وفي نفس الوقت تعددت القطاعات التي استفادت من المساعدات الأمريكية وأهمها منطقة وادي الأردن، وقطاع المياه، والزراعة، والتعليم والتدريب، الصحة، السياحة، والنقل والطاقة والصناعة، إذ عملت هذه المساعدات على تنمية هذه القطاعات ومساعدتها في النهوض.

تاسعا: وفي الفترة التي تلت عام ١٩٦٧، لم تكن المساعدات الأمريكية للأردن تتأثر بطبيعة علاقاته مع دول المعسكر الشرقي بعامة والاتحاد السوفياتي بخاصة إذ أصبحت المساعدات الأمريكية للأردن مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى مساهمة الأردن في إيجاد تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، وهي القضية التي بقيت تشكل الأساس الذي يتحدد بموجبه قيمة المساعدات المقدمة للأردن، فمع إقامة الأردن لعلاقاته الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الشرقي مع عام ١٩٦٣م، بقيت المساعدات الأمريكية في مستوياتها خلال السنوات اللاحقة، كما رافق التحسن في العلاقات الأردنية السوفياتية مع بداية عام ١٩٧٣ ارتفاع كبير في المساعدات الأمريكية للأردن، ولم يكن السبب في ذلك إبعاد الأردن عن الاتحاد السوفياتي كما حدث في الخمسينات، وإنما كان هذا الارتفاع لحدث الأردن على عقد سلام مباشر مع إسرائيل، وهذا ما حدث خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٧) حيث زادت المساعدات الأمريكية - للأردن في الوقت الذي تحسنت فيه علاقات الأردن بالاتحاد السوفياتي بشكل كبير.

لقد أدى الضغط الأمريكي على الأردن إلى دفعه للتوجه لفتح قنوات اتصال مع الاتحاد السوفياتي، إلا أنه كان يظهر في كل مرة توجه فيها الأردن للاتحاد السوفياتي أن هناك إمكانية ضئيلة لإقامة علاقات وطيدة مع موسكو، فالملك الحسين بقي مبالا إلى معارضة قوية للشوعية والإبقاء على العلاقات الوطيدة مع الغرب، إلا أن الملك الحسين وعلى الرغم من ذلك رأى أنه لن يكون هناك تقدم نحو تسوية عربية إسرائيلية بدون مساهمة الاتحاد السوفياتي مهما كان شكل عملية المفاوضات كما ظل الاتحاد السوفياتي يشكل موردا للسلاح الذي يحتاجه الأردن في حالة رفض الولايات المتحدة سد احتياجاته كما حدث عامي ١٩٨١، ١٩٨٥.

وفي نفس الوقت الذي لم تمنع فيه المساعدات الأمريكية الأردن من إقامة علاقات سياسية بينه وبين دول المعسكر الشرقي، فإن هذه المساعدات لم تمنعه أيضا من الارتباط بعلاقات تجارية وثيقة، حتى قبل قيام علاقات سياسية بينها وبين الأردن، حتى بدت دول هذه المجموعة تشكل سوقا رائجا للصادرات الأردنية المختلفة إذ احتلت دول هذه

المجموعة المرتبة الثانية بعد الدول العربية في حجم الصادرات الاردنية اليها فيما احتلت المرتبة الثالثة بعد الدول الغربية والدول العربية في حجم المستوردات منها.

وفي الحقيقة فان المساعدات الامريكية لم تستطع ان تنثني الاردن من تاييده للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة والمؤيدة للشعب الفلسطيني والتي اعلنت الولايات المتحدة عن معارضتها لمعظم هذه القرارات، اذ بلغت نسبة توافق التصويت الاردني مع التصويت الامريكي على هذه القرارات في الفترة اللاحقة لعام ١٩٦٧ ١٣٪ من مجمل القرارات بينما كان التوافق بين نمط التصويت الاردني والتصويت السوفياتي ٩١٪ من مجمل القرارات مما يعني ان المساعدات الامريكية لم يكن لها اي تأثير في قضية اعتبرها الاردن قضية مركزية بالنسبة له.

عاشرا: وبمنظرة الى المستقبل، نجد ان هناك عدة عوامل تؤثر سلبيا وايجابيا في استمرار تقديم المساعدات الامريكية، فانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي ادى الى تراجع اهمية العالم الثالث (ومن ضمنها الاردن) الاستراتيجية، من الناحية العسكرية والامنية مما قد يؤدي الى نقص المساعدات الامريكية. كما ان حالة الضعف التي يعيشها الاقتصاد الامريكي وما نتج عنها من اقتطاع في ميزانية المساعدات الخارجية قد تؤدي ايضا الى تخفيض هذه المساعدات، في حين نجد ان مشاركة الاردن في عملية السلام، والنهج الديمقراطي الذي يطبقه الاردن قد يؤديان الى زيادة المساعدات الامريكية.

ولان العوامل الاقتصادية كانت السبب الرئيسي لدفع الاردن للحصول على المساعدات الخارجية فان معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الاردني كارتفاع نسبة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي والعجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة ستمكن الاردن من الاستغناء عن المساعدات الخارجية، اذ يرى كثير من الدارسين ان تنمية الصادرات الاردنية - والتي توصف بانها التحدي الكبير الذي سيواجه الاقتصاد الوطني وزيادة الايرادات المحلية مما يمكنها من تغطية العجز في الميزانية العامة وبناء صناعة وزراعة حديثتين تكونان قادرتين على اشباع احتياجات الطلب المحلي من المنتجات الغذائية ومعظم السلع الاستهلاكية، واكتشاف ما يتوفر من ثروات، واستغلال ما هو مكتشف استغلالا امثلا، كل هذا سيمكن الاردن من الاعتماد على ذاته وتخليصه من الضغوطات السياسية التي رافقت المساعدات الخارجية.

قائمة المراجع

- ١ - عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السلسلة، ج٤، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر : بيروت) ١٩٨٦ .
- ٢ - روبرت ولترز: المعونات الامريكية والسوفياتية : تحليل مقارن . ترجمة نبيل صبحي (دار القلم: الكويت) ١٩٧٤ .
- ٣ - محمد عبد الشفيق عيسى: تدفقات رؤوس الاموال الدولية . السياسة الدولية - عدد ٦٨ نيسان ١٩٨٢ .
- ٤ - رفعت الفخراني: المعونات الاقتصادية الخارجية . السياسة الدولية . عدد ٧٨ ، كانون الثاني ١٩٨٧ .
- ٥ - ميردال غونار: العالم الفقير يتحدى . ترجمة عيسى عصفور (وزارة الثقافة والارشاد القومي: دمشق) ١٩٧٥ () .
- ٦ - تيبور ماند: من المساعدة الى عودة الاستعمار . ترجمة فريد زيدان (وزارة الثقافة والارشاد القومي: دمشق) ١٩٨٠ .
- ٧ - عادل مختار الهواري: سيوسولوجيا التخلف والتنمية في العالم التابع . مجلة دراسات عربية عدد ٩ السنة السابعة عشرة . (تموز - يوليو ١٩٨١)
- ٨ - ولاس ايرون الصغير: اضواء على السياسة الامريكية في العالم . ترجمة نور الدين الزراري، ونور الدين خليل (مؤسسة سجل العرب: القاهرة) ١٩٨٦ .
- ٩ - عبدالسلام الادريسي: ملاحظات حول ميزانية ١٩٨٣ لبرنامج المساعدات الامريكية . مجلة الخليج العربي . م ٦١ (عدد ١) ١٩٨٤ .
- ١٠ - الحسن بن طلال: السعي نحو السلام (مطابع الاهرام: القاهرة) ١٩٨٥ .
- ١١ - ارنولد: معونة الدول النامية ودراسة مقارنة . ترجمة حسين عمر (مكتبة القاهرة الحديثة: القاهرة) ١٩٦٢ .
- ١٢ - Herbert Feis: Foreign Aid and Foreign policy, St Martins Press, New York, 1964
- ١٣ - من مشروع مارشال الى مشروع ريغان: الاقتصاد والاعمال، عدد ٤٢ تشرين الثاني ١٩٨٢ .
- ١٤ - محمد عبد العزيز ربيع: المعونات الامريكية لاسرائيل (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٩٠)
- ١٥ - Goldwin Robert A. : Why foreign Aid? Two messages by President Kennedy. Rand McNally: Chicago 1968.
- ١٦ - Jacob Kaplan: The challenge of Aid. Frederick A. praeger: Newy York 1968 .
- ١٧ - فلورا لحام: تراجع المساعدات الاقتصادية في العالم: نحو دور عربي متزايد، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي . عدد ٤ نيسان ١٩٨٢ .

- ١٨- ناديا مصطفى: القوتان الاعظم والعالم الثالث، من الحرب الباردة الى الحرب الباردة •
مجلة الفكر الاستراتيجي العربي عدد ١٧ و ١٨ تموز، اكتوبر ١٩٨٦ •
- ١٩- جون اودلمان سبيرو: سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم (مركز
الكتب الاردني: عمان) ١٩٨٩ •
- ٢٠- القمة الـ ١٤ للدول السبعة: تسهيلات للدول الفقيرة لتعويض نقص المساعدات، الاقتصاد
والاعمال، عدد ١٠٧، آب ١٩٨٨ •
- ٢١- اسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظرية (جامعة
الكويت: الكويت) ١٩٧٩ •
- ٢٢- جودت عبدالخالق: المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة، السياسة الدولية، عدد ٧،
١٩٦٧ •
- ٢٣- جون هيدسون ومارك هربندر: العلاقات الاقتصادية الدولية • ترجمة طه عبدالله منصور،
ومحمد عبدالصبور علي (دار المريخ للنشر: الرياض) ١٩٨٧ •
- ٢٤- ابراهيم شحاته: المنظمات الدولية وتمويل التنمية في العالم الثالث، السياسة الدولية، عدد
٣٢ يناير ١٩٧١ م •
- ٢٥- مركز دراسات الوحدة العربية: احصاءات القروض والمعونات واستخدام فوائض الوبك •
مجلة المستقبل العربي عدد ٣٣ تشرين الثاني ١٩٨١ •
- ٢٦- خالد عيسى الصالح: الدول المتقدمة معونات غير كافية للبلدان النامية، مجلة الاقتصاد
الكويتي، عدد ٢١١، تشرين الثاني، ١٩٨١ •
- ٢٧- اليابان اكبر مانحي المعونات في العالم ٠٠٠٠ عام ١٩٩٢، الدستور الاردنية في ٧/٢
١٩٩٣ •
- ٢٨- روبرت كانتور: السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد الظاهر (مركز الكتب الاردني:
عمان) ١٩٨٩ •
- ٢٩- John . T. Rourke: Making foreign policy: United States, Soviet Union,
China , Brooks cole pub. pacitc Grove 1990 .
- ٣٠- فاضل زكي محمد : السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية (مطبعة شفيق:
بغداد) ١٩٧٢ •
- ٣١- محمد فضاة: سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث من ٤٩ - ١٩٦٩ (مطابع وزارة
الاقواف: عمان) ١٩٨٠ •
- ٣٢- عدنان ابو عودة: اهداف ومرتكزات السياسة الخارجية الاردنية، صحيفة القبس الكويتية،
في ١٠/٥/١٩٨٧ •
- ٣٣- مازن الرمضاني: السياسة الخارجية: دراسة نظرية (مطبعة الحكمة: بغداد) ١٩٩١ •
- ٣٤- تيريزا هايتر: امبريالية المساعدات، ترجمة مجدي ناصيف (دار ابن الرشيد: بغداد)
١٩٧٩ •
- ٣٥- هاني الحديثي: في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (دار الرشيد: بغداد) ١٩٨٢ •

- ٣٦- لويد جنسن: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد، ومحمد السيد سليم (جامعة الملك سعود: الرياض) ١٩٨٩ .
- ٣٧- وثيقة الامن القومي للولايات المتحدة: استراتيجيا عدد ١١١، ١٩٩٢ .
- ٣٨- ج. م البرتيني: التخلف والتنمية في العالم الثالث (دار الحقيقة: بيروت) ١٩٧٨ .
- ٣٩- ابراهيم نوار: المساعدات الاقتصادية الامريكية الى العالم العربي، السياسة الدولية، عدد ٦٦ اكتوبر ١٩٨١ .
- ٤٠- ايف خوشي: المساعدات الخارجية، التخلف، الاستعمار الجديد، ترجمة عبدالله اسكندر (دار الحقيقة: بيروت) ١٩٧٨ .
- ٤١- خليل درويش: اليابان ودول العالم الثالث: دراسة في دبلوماسية التجارة والمعونات، السياسة الدولية عدد ١٠١ تموز ١٩٩٠ .
- ٤٢- اسماعيل محمد دعبيس: المساعدات الخارجية الامريكية والمساعدات الخارجية السعودية، مجلة دراسات سعودية العدد الخامس ١٩٩١ .
- ٤٣- هالة سعودي: المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الامريكية ١٩٤٠ - ١٩٨٤، السياسة الدولية عدد ٨٨، ١٩٨٧ .
- ٤٤- الدول المتقدمة، معونات غير كافية للبلدان النامية، الاقتصاد الكويتي، عدد ٢١١ تشرين الثاني، ١٩٨١ .
- ٤٥- بدر غيلان: الابعاد السياسية للمساعدات الخارجية، مجلة النفط والتنمية عدد ١ كانون الثاني ١٩٨٧ م .
- ٤٦- احمد الشيباني: الاهداف الاستعمارية وراء مشروع مارشال (دار البيضة: دمشق) ١٩٤٩ .
- ٤٧- Geroge M. Guess: The Politics of United States Foreign Aid. Croom Helm, London 1987 .
- ٤٨- Michael J. Hogan: The Marshall Plan. Cambridge U.P: Cambrigde, 1987 .
- ٤٩- رأفت غنيمي الشيخ: امريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب: القاهرة، ١٩٧٩ .
- ٥٠- Andrew K. Semmal: Evolving Patterns of U.S Security Assistance 1950 - 1980. St. Martins press, New York, 1983 .
- ٥١- U.S Department of Commerce: Statistical Abstract of the United States - 1991, the national Data book, U.S Department counvee 1991 .
- ٥٢- بوش: انتهى زمن الاحسان في المساعدة الامريكية - الرأي الاردنية ١٩٩٢/٩/٢٦ م
- ٥٣- مجموعة من الباحثين: السياسة الامريكية والعرب (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت) ١٩٨٢ .
- ٥٤- Congressional Quarterly INC. The Middle East U.S policy , oil and the Arabs Congressional Quarterly Inc.: washington, D.C, 1977 .
- ٥٥- علي الدين هلال: العرب والعالم، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت) ١٩٨٨ .

- ٥٦- حازم نسيبة: نحن والعالم، دار الشعب: عمان ١٩٨٤ .
- ٥٧- محمد فضة: التدخل السوفياتي في أفغانستان . مكتبة شقير وعكشة: عمان ١٩٨٦ .
- ٥٨- خليل حماد: المساعدات الأمريكية لإسرائيل والاقطار العربية: المستقبل العربي عدد ٨٩ (تموز ١٩٦٨) .
- ٥٩- Thomas A. Bryson: American Diplomatic Relation with the Middle East 1748-1975, The Scarecrow: metuchen, N.Y. 1977 .
- ٦٠- William R. Rolk: The United States And Arab world. (Harvard University press: Camtrigemass, 1973).
- ٦١- Samir Amutawi: Jordan in the war 1967, Cambridge, U.P. Cambridge, 1984 .
- ٦٢- Urabi S. mustafa: The United States and Jordan with Special Refrances to the Palestine Question , (t.h.) American University, washington D.C. 1966
- ٦٣- فؤاد فائق سعيد: السياسة الخارجية الاردنية . رسالة ماجستير ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، بغداد، ١٩٨٨ .
- ٦٤- Mohammad Faddah: The Middle East In Transition: Astudy of Jordan foreign policy. Asia publishing house, London 1974 .
- ٦٥- زيادة المساعدات العسكرية للاردن . الدفاع العربي، السنة ٧، عدد ٧ نيسان ١٩٨٣ .
- ٦٦- محمد طه بدوي: مدخل الى علم العلاقات الدولية . دار النهضة للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٧٢ .
- ٦٧- صلاح الدين البحيري: جغرافية الاردن ط٢ (مكتبة الجامع الحسيني، عمان) ١٩٩١ .
- ٦٨- Arhur R. Day: East Bank - West Bank. Jordan and Prospects for Peace . canncil of foreign Relation New York: 1988 .
- ٦٩- عبدالله عبد المجيد سلطان: البحر الاحمر والصراع العربي الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤ .
- ٧٠- الحسين بن طلال: مهنتي كملك . احاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ونقلها الى العربية غالب طوقان (الشركة العربية للطباعة والنشر: عمان) ١٩٧٨ .
- ٧١- محمد شديد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية . ترجمة كوكب الرئيس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت، ١٩٨١ .
- ٧٢- Larry Larson: United States Policy in Jordan 1956 - 1960, (th) American University of Beirut, 1961 .
- ٧٣- Al- Hassan Iban Tallal: Jordans Quest for Peace: Foreign affairs. Spring 1982 .

- American University, Washington: Jordan Acountry Study : The -٧٤
American University , washington 1980 .
- Philip Robines: Jordan to 1990 . The Economist Pub: London 1988 . -٧٥
- ٧٦- خلف خازر الخريشة . الملك الحسين بن طلال ودبلوماسية السلام: جمعية عمال المطابع
التعاونية، عمان، ١٩٩٠ .
- Adam M. Garfinkle: Jordanian Foreign policy: Current History, Sammar, -٧٧
1984.
- Hirsh Goodman: The Shorter Wick, The New Peublic, November 18. -٧٨
1985.
- New peace drive by U.S: News and World Report, Sep, 30, 1983. -٧٩
- ٨٠- خليل حماد: التخطيط للتنمية الاقتصادية دراسة عن التجربة الاردنية . تنمية الرافدين
١٥٤ (ايلول ١٩٨٥) .
- Peter Gubser: Jordan Cross Road of Middle East Events: Croom Helm, -٨١
London, 1983.
- Kamel Abu Jaber: Economic potentiolites of Jordan Amman, The Institute -٨٢
of Developing Economic: Tokyo, 1984.
- Steven L. Spiegel: The Soviet American Competition in the Middle East. -٨٣
D.C. Heath and company Tornoto, 1988 .
- Robert Staff: Jordan Looks Inward: Current History February, 1990 . -٨٤
- ESCUW: The Impact of the Gulf Crisis on Jordanian Economy, Amman -٨٥
Jordan. peceuter 1990 .
- ٨٦- الاردن: البنك المركزي الاردني: نشرات احصائية مختلفة . عمان-الاردن .
- ٨٧- احمد ابو حيمور: التنمية الصناعية في الاردن: رسالة ماجستير - الجامعة الاردنية: عمان
. ١٩٨٨ .
- ٨٨- هاني الحوراني: التركيب الاقتصادي في شرق الاردن: مقدمات التطور المشوه (١٩٢١-
١٩٥٠) مجلة شؤون فلسطينية ع٦٧ ١٩٧٧ .
- ٨٩- رمزي زكي: ازمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث . الهيئة المصرية للكتاب،
القاهرة ١٩٨٧ .
- ٩٠- محمد علي الدمشاوي: الاقتصاد الاردني : المشكلات وفاق المستقبل ، السياسة الدولية، ع
٨٠ تموز ١٩٨٥ .
- ٩١- استراتيجية خطة التنمية الاقتصادية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) الاقتصاد والاعمال ع ٧٤، ايلول
. ١٩٨٥ .

Redony Wilson: Politics and Economic in Jordan, MaCmillan , London, -٩٢
1991.

Bassam Al - Saket: The Foreign Obligations of Jordanian Economy: -٩٣
Their growth and the Capacity of Jordan to Meet Their Burden.
Amman 1977.

-Stephen Kaplen : United States Aid and Regime maintance in Jordan, (1957 -٩٤
1973) Public policy. Spring, 1975 .

Rosanne Cathrine Lipe,: Jordans foreign relations. (1953 - 1978) (th) -٩٥
University of north carolina, 1980.

-٩٦ علي محافظة: العلاقات الاردنية - البريطانية. من تاسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة
(١٩٥٧-١٩٢١) دار النهار للنشر، بيروت: ١٩٥٩ .

-٩٧ جميس لنت: الحسين سيرة حياة. ترجمة شفيق جميعان: دار النشر : عمان ١٩٩٠ .

-٩٨ ١٠٧ مليار دولار - حجم المساعدة الامريكية الى اسرائيل منذ انشاءها. الراي الاردنية
في ١١/٥/١٩٩٣ م

Ministry of Planning : Technical and Econmic Cooperation between -٩٩
U.S.A and Jordan, Amman: Jordan 1993 .

-١٠٠ سعي الاردن للحصول على الاسلحة الامريكية. النشرة الاستراتيجية م٦، ع١٠، ١٣
حزيران ١٩٨٥ .

-١٠١ اسرائيل والخليج تصورات واحتمالات، النشرة الاستراتيجية م٦، ع١٦ لندن ٥ ايلول
١٩٨٥ .

-١٠٢ نظام شرابي: امريكا والعرب. مكتبة رياض الرئيس: لندن، ١٩٩٠ .

Bassam Al-saket: Foreign Aid to Jordan (th) University of Keele 1976. -١٠٣

-١٠٤ احمد عبدالرحيم مصطفى - الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة
والفنون والاداب، الكويت، ١٩٧٨ .

-١٠٥ اوجار اوبلانس . حرب اكتوبر. ترجمة سالي اكرارز، القاهرة: سيناء للنشر ١٩٨٨ .

-١٠٦ الحوار العربي - الامريكي من حرب تشرين، وثائق سياسية: شركة النهار للخدمات
العامة : بيروت ١٩٧٤ .

-١٠٧ سلمان رشيد سلمان: اسرائيل والتسوية، دار ابن خلدون ،بيروت ١٩٧٥ .

Clinton Bailey: Jordans Palstinian Challenge 1948-1983: Apolitical -١٠٨
History. West view press, London: 1984

-١٠٩ طارق خوري ومحمد برمات: من المبادرة الى المعاهدة . مطابع المؤسسة الصحفية
الاردنية الراي، عمان ١٩٧٩ .

- ١١٠ - Can U.s Pay Jordans price for freind ship , U.S News. and world Report -
March 15, 1982 .
- ١١١ - الاردن ورفض كامب ديفيد: مجلة العرب، لندن / العدد ٦١٥ في ١٤/١٢/١٩٧٩ .
- ١١٢ - مديحة المدفعي: الاردن وامريكا والمسيرة السلمية في الشرق الاوسط (١٩٧٤) -
١٩٩١، عرض وتقديم رشيد ابو غيدا (نشر في الدستور في ١٩/٤/١٩٩٣) .
- ١١٣ - Bernard Avishal: Can Begin be stopped . New York. Reviw of Books، -
June2 1983 .
- ١١٤ - حسن ابو طالب: الانتقادات الاردنية للسياسة الامريكية، السياسة الدولية ع ٧٧ (تموز
١٩٨٤)
- ١١٥ - الحسين بن طلال: الحسين عشرة اعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك
الحسين بن طلال المعظم (١٩٧٧-١٩٨٧) ، جمعها علي محافظة: مركز الكتب الاردني
عمان : ١٩٨٨ .
- ١١٦ - Bird, and Hollanol: Lugars Loophole (Ricard Lugari Sale of military
aircraft of Jordan) The nation. Nov, 23, 1985 .
- ١١٧ - حسن ابو طالب: قمة عمان وبناء الوفاق القومي . السياسة الدولية ع ٩١ (كانون الثاني
١٩٩٨) .
- ١١٨ - حسن ابو طالب : جولة شولتز ومستقبل التسوية السياسي، السياسة الدولية ع ٩٣ (تموز
١٩٨٨)
- ١١٩ - طارق خوري ، مستقبل الاردن . المؤلف : عمان . ١٩٩٠ .
- ١٢٠ - Adam Grafinkle: Allies of Diminshing Returnes. The National Intrest، -
Fall 1991 .
- ١٢١ - امريكا اقل دول العالم تقديمًا للمساعدات . المصارف العربية ع ٧٢ (كانون الاول ١٩٨٦)
- ١٢٢ - Khalil Hammad: Foreign Aid and Economic Development Case of
Jordan (th) southern Illinois university U.S.A 1981 .
- ١٢٣ - يوسف الصايغ: اقتصاديات العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت
. ١٩٨٤ .
- ١٢٤ - The United States Agency for Interational Development: U.S Aid in
Jordan, 35 years of commitment. Jordan 1989 .
- ١٢٥ - وكالة الولايات المتحدة للانماء الدولي: التعاون الاردني الامريكي في مجال التنمية
الاقتصادية . كتاب اعد بمناسبة مرور ٣٠ عاما على تواجد فرع الوكالة الولايات المتحدة
للانماء الدولي في الاردن عمان ١٩٩٢ .
- ١٢٦ - في نطاق التعاون الاردني الامريكي: افتتاح مدرسة جديدة ضمن مشروع الابنية
المدرسية الثالث " صحيفة الراي الاردنية - ع ٧٩٤٩ في ١٢/٥/١٩٩٢ .

- ١٢٧- رؤوف عباس: الاطار التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٣ م . السياسة الدولية ع ٦٦ (اكتوبر ١٩٨١) .
- ١٢٨- منير الهور وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧ - ١٩٨٢) .
لدار العربية للدراسات والنشر: بيروت، ١٩٨٣ .
- ١٢٩- نبيل حيدري: الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية . مجلة شؤون فلسطينية . ع ٢٤١/٢٤٠ اذار - نيسان ١٩٩٣ .
- ١٣٠- اسلحة سوفياتية جديدة للاردن . النشرة الاستراتيجية ، م ٧ ، ع ١٦ ، في ٩/٤ / ١٩٨٦ .
- ١٣١- مصادر تسليح دول الشرق الاوسط . النشرة الاستراتيجية م ٢ ، ع ٢٠ ، ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٨ .
- ١٣٢- محمد شهير العيسه: السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط . شؤون فلسطينية . ع ٢٢٠/٢١٩ حزيران - تموز ١٩٩١ .
- ١٣٣- الاردن: وزارة الخارجية: وثائق وزارة الخارجية الاردنية عام ١٩٩٣ .
- ١٣٤- غالب ابو جابر: مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الاردنية ١٩٢٣ - ١٩٧٠ (منشورات وزارة الثقافة والاعلام: عمان) ١٩٧٥ م .
- ١٣٥- هدى صلاح: دبلوماسية التصويت في الامم المتحدة . الفكر الاستراتيجي العربي ع ١٦/١٥ كانون الثاني - نيسان ١٩٨٦ .
- ١٣٦- سامي مسلم: قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٧٢ . مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٧٣ .
- ١٣٧- الملك الحسين: حربنا مع اسرائيل . تحرير فيك فانس وبيار لوير: دار النهار للنشر بيروت: ١٩٦٨ .
- ١٣٨- محمد السيد سليم: العرب فيما بعد العصر السوفياتي . السياسة الدولية ع ١٠٨ ابريل ١٩٨٢ .
- ١٣٩- محمد عبدالعزيز ربيع: سياسة التدخل الامريكية في عهد ما بعد الحرب الباردة: الدستور الاردنية في ٦/٨ / ١٩٩٣ .
- ١٤٠- سوسن حسين: كلينتون بين ارادة التغيير ومعوقات الانطلاق . السياسة الدولية ع ١١١ كانون الثاني ١٩٩٣ .
- ١٤١- ريتشارد نيكسون: الفرصة الساتحة : ترجمة احمد صدقي مراد ١٩٩١ .
- ١٤٢- عاطف حسن النقلي: اقتصاديات ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دبلوماسية ع ٩٤ (١٩٩٢) .
- ١٤٣- سائد درويش: المرحلة الديمقراطية الجديدة في الاردن مكتبة دانه: عمان ١٩٩٠ .
- ١٤٤- فؤاد مرسي: نهاية الراسمالية ليست غدا، مجلة الوحدة ع ٧٧ - ٧٨ / ١٩٩١ .
- ١٤٥- محمد خليفة: انهارت الامبراطورية السوفياتية ، متى تنهار الامبراطورية الامريكية؟ . مجلة المنبر ع ١٩٩٤/٦٩٤ .

- ١٤٦- ركود في سوق الاسلحة الامريكية لهبوط سعر النفط وخفض المساعدات . الدفاع العربي، السنة ١١ ع ٧ (نيسان ١٩٨٦) .
- ١٤٧- امريكا تخطط لتقليص مساعداتها الخارجية: جريدة الدستور الاردنية في ٢٧/٢/١٩٩٣
- ١٤٨- وكالة التنمية الدولية الامريكية تعتزم اعادة تخطيط مساعداتها للخارج . الدستور الاردنية ١٠/٦/١٩٩٣ .
- ١٤٩- اسماعيل محمد عيسى: اقتصاديات السلام في الشرق الاوسط: مجلة دراسات دبلوماسية ٩٤ (١٩٩٢)
- ١٥٠- George Hawatmeh: Jordan on Stream. Middle East International, August, 16, 1991.
- ١٥١- Garroll J. D.herty: Amendment Reflect Hostilities Toward Jordan communism, Congressional Quarterly and weekly report, June 22, 1991.
- ١٥٢- واشنطن تفرج عن مساعدات بقيمة ٣٠ مليون دولار للاردن . الدستور الاردنية ١٧/٩/١٩٩٣ م .
- ١٥٣- الحسن يطالب بالحفاظ على الشخصية العربية . الدستور الاردنية ٣١/١٠/١٩٩٣ .
- ١٥٤- بول جابر، المنطقة مقبلة على انتعاش حقيقي . الدستور ٢٧/٩/١٩٩٣ .
- ١٥٥- اقرار قانون المساعدات الخارجية الامريكية . الدستور ١٥/٩/١٩٩٣ .
- ١٥٦- احمد ابو الحسن رزد: الانتخابات البرلمانية الاردنية . السياسة الدولية ع ٩٩ يناير ١٩٩١
- ١٥٧- حوار صريح بين رئيس التحرير وسفير امريكا السابق . الدستور ١٥/٩/١٩٩٣ .
- ١٥٨- Donald Krik: Jordna Inches toward Democracy, The New Leader, May 6, 1991.
- ١٥٩- واشنطن تشيد بالانتخابات النيابية في الاردن . الدستور ١١/١١/١٩٩٣ .
- ١٦٠- الاردن في مواجهة الانكماش الاقتصادي: اقتصاد سليم وموارد محدودة . الاقتصاد والاعمال ع ٥٥٥ ، ١٩٨٢ .
- ١٦١- الاردن: منهج اقتصادي جديد وعجز كبير في الموازنة . الاقتصاد والاعمال ع ١١٣ (شباط ١٩٨٩) .
- ١٦٢- الاردن يوافق على برنامج صندوق النقد الدولي . الاقتصاد والاعمال ع ١٤٤ (كانون الاول ١٩٩١) .
- ١٦٣- البنك المركزي الاردني: التقرير السنوي التاسع والعشرين، دائرة الابحاث والدراسات: عمان ١٩٩٢ .
- ١٦٤- فهد الفانك: برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢ - ١٩٩٨ . مؤسسة فهد الفانك : عمان ١٩٩٢ .

- ١٦٥- ريماء خلف: الاردن في مواجهة المنافسة تحدي التصدير ، دراسة قدمت لمؤتمر آفاق المستقبل العربي في عالم متغير عقد في عمان في الفترة ١٨-٢٠/١٠/١٩٩٣ ونشرت في جريدة الدستور في ٢٥/١٠/١٩٩٣ .
- ١٦٦- يونس احمد البطريق: المالية العامة . دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤ .
- ١٦٧- عبدالمنعم فوزي واحمد البطريق: النظم الضريبية . الدار المصرية للطباعة والنشر: بيروت ١٩٧١ .
- ١٦٨- منيس اسعد عبدالملك: اقتصاديات المالية العامة . دار المعارف بمصر: القاهرة ١٩٦٥ .
- ١٦٩- محمد ناصر ابو حيمور: تحليل الايرادات الضريبية في الاردن . رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية: عمان ١٩٨٩ .
- ١٧٠- Faiz Abu-Jaber, Eisenhower "Israel and The Jordan Valley Authority Middle East. Fourm 4, No2, 1969.
- ١٧١- Rami G. Khorri : The Jordan Valley , Life and Socierty Below Sea Level: Longman Group Ltd. London and New York 1981.
- ١٧٢- حازم نسيبة. تاريخ الاردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧، لجنة تاريخ الاردن عمان: ١٩٩٠ .
- ١٧٣- مارولد ساوندر: الجدران الاخرى - ترجمة حسن عبدالفتاح . بدون دار نشر وبدون تاريخ

The Jordan Minister of Foreign Affaris to American Ambassador

التاريخ: ١٩٥٧/٦/٢٧

الرقم: ٥٧/٤/٥٧٧

ياصاحب السعادة:

اتشرف بان اشير الى مذكرتكم رقم ٢٢٧ بتاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٥٧، والتي نصها كما يلي:

اتشرف بان اشير الى المحادثات الاخيرة التي دارت بين ممثلين عن حكومتينا وبان اخبركم ان حكومة الولايات المتحدة ستكون مستعدة لان تقدم الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية مساعدات اقتصادية، وفنية، وغيرها من المساعدات المتعلقة بها وفقا للمفاهيم المبينة تاليا:

١ - ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة، يؤكدان رغبتهما في تقوية روح التفاهم بين شعبيهما، وفي تنمية وانهاش الموارد الاقتصادية للمملكة الاردنية الهاشمية ودعم استقرارها لخير الشعب والعمل على زيادة تبادل المعلومات و الخبرة الفنية الرامية لهذه الغاية.

٢ - تقدم حكومة الولايات المتحدة، وفق القوانين والتشريعات الامريكية المتعلقة بذلك مساعدات اقتصادية وفنية وغيرها من المساعدات المتعلقة بها، وذلك بناء على طلب من ممثلين مفوضين عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وموافقة ممثلين مفوضين عن حكومة الولايات المتحدة لتمكينه من تادية مسؤولياتها بموجب هذه الاتفاقية، وفق ترتيبات يتفق عليها من قبل ممثلي الحكومتين الانف ذكرهم، وتشمل هذه الترتيبات وضع اتفاق اداري خاص ينص على كيفية تنفيذ البرامج الحالية والمقبلة بما في ذلك كيفية التصرف بالموجودات المتوفرة من برامج سابقة، وعلى الطريقة التي ستقوم بموجبها كل من الحكومتين بالتزاماتها.

٣ - تساهم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بما تسمح به مواردها وامكانياتها ووضعها الاقتصادي العام في تحقيق الغايات المقصودة من هذه المساعدات وتتخذ جميع الخطوات المناسبة لضمان الاستفادة الاقتصادية الفعالة منها، وفيما يختص ببرامج المساعدات الفنية التعاونية تقوم بدفع نصيب عادل من نفقات هذه البرامج.

٤ - تتخذ حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الترتيبات المناسبة لان تكون مشترياتها لاغراض هذه الاتفاقية على اساس تنافسي بصورة رئيسية وباسعار وشروط معقولة

في جميع الحالات وان تسمح لممثلي حكومة الولايات المتحدة بالاطلاع والمراجعة المستمرين على البرامج والعمليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والسجلات المتعلقة بها، وان تزود حكومة الولايات المتحدة بما قد تطلبه من المعلومات الوافية الكاملة عن هذه البرامج والعمليات وايه معلومات اخرى لتمكينها من تقرير نوع العمليات ونطاقها وتقدير فعالية المساعدات المقدمة او المنوى تقديمها وتقوم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بنشر المعلومات التامة عن البرامج والعمليات المقررة بموجب هذه الاتفاقية .

٥ - تعمل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لابعد مدى ممكن على تنسيق وتوحيد مشاريع المساعدات الفنية الجاري تنفيذها في الاردن وتتعاون في تبادل المعلومات والخبرة الفنية الاقتصادية مع البلاد الاخرى التي تقوم بينها وبين المملكة الاردنية الهاشمية علاقات. مودة وصداقة .

٦ - في جميع الحالات التي تقدم فيها السلع او الخدمات بشكل هبات طبقا لترتيبات ينجم عنها الحصول على عائدات مالية لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية من جراء استيراد او بيع مثل هذه السلع او الخدمات فان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تفتح - الا في الاحوال التي يتفق الممثلون المشار اليهم في المادة الاولى على غير ذلك - باسمها حسابا خاصا في البنك العثماني وتودع حالا في هذا الحساب مبالغ من النقد المحلي تعادل هذه العائدات .

وبناء على اشعار تقدمه حكومة الولايات المتحدة من وقت الى اخرى لمتطلباتها من النقد المحلي فان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تقدم الى حكومة الولايات المتحدة بالطريقة التي تطلبها تلك الحكومة اية مبالغ من الارصدة الموجودة في الحساب الخاص حسب ما يكون ضروريا لهذه المتطلبات بموجب الاشعار المذكور، ولحكومة المملكة الاردنية الهاشمية ان تسحب من اية ارصدة متبقية في الحساب الخاص ما يلزم للغايات التي تعود بالنفع على الاردن حسب ما يتفق عليه من وقت الى اخر الممثلون المشار اليهم في المادة الاولى، وبعد انتهاء المساعدات لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب هذه الاتفاقية يجري التصرف باية ارصدة متبقية في الحساب الخاص وليست مرتبطة باية التزامات، للاغراض التي يتفق عليها الممثلون المشار اليهم في المادة الاولى مع مراعاة مقتنيات القوانين والانظمة المختصة للبلدين، وتعتبر جميع الفوائد العائدة للحساب الخاص جزء منه .

٧ - تسمح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بقبول بعثة امريكية مع موظفيها للقيام بالمسؤوليات المترتبة على حكومة الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية، وتعتبر هذه البعثة وموظفوها، بناء على اشعار بذلك من حكومة الولايات المتحدة قسما من البعثة الدبلوماسية الامريكية في الاردن بالنسبة الى التمتع بالامتيازات الممنوحة الى تلك البعثة وموظفيها وتتعاون مع هذه البعثة وموظفيها تعاوناً تاماً.

يعين جميع موظفي هذه البعثة من قبل حكومة الولايات المتحدة، على ان تعيين الخبراء الفنيين من هؤلاء الموظفين الذين تقضي الحاجة باستخدامهم للمشاريع المقررة انما يتم فقط بناء على طلب حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وموافقتها مقدماً على ذلك التعيين، وعند تادية هؤلاء الخبراء الفنيين لواجباتهم في المشاريع فان عملهم ينحصر في تقديم الاستشارة والخبرة الفنية فقط.

٨ - لضمان الحصول على اكبر نفع للمملكة الاردنية الهاشمية من المساعدة التي ستقدم بموجب هذه الاتفاقية:

أ - فان اية مواد او معدات او ادوات او اموال جرى ادخالها الى الاردن او حصل عليها في الاردن من قبل حكومة الولايات المتحدة او اي معتمد تموله تلك الحكومة لاغراض اي برنامج او مشروع طبقاً لهذه الاتفاقية تعفى من اية ضرائب على الملكية او على استعمال الاموال واية ضرائب اخرى او قيود على الابداع او استثمار الاموال او مراقبة العملة في الاردن ما دامت هذه المواد والمعدات والادوات والاموال مستعملة في امور تتعلق بهذه المشاريع او البرامج كما تعفى جميع المستوردات والصادرات وشراء واستعمال اي من هذه الادوات والمواد والمعدات والاموال المتعلقة بهذه المشاريع او البرامج من اية ضريبة جمركية او ضرائب استيراد او تصدير او ضرائب المفروضة على شراء الاموال او اية ضرائب او رسوم اخرى مماثلة في المملكة الاردنية الهاشمية.

ب- وباستثناء المواطنين الاردنيين والاشخاص المقيمين بصفة دائمة في الاردن يعفى جميع الموظفين سواء اكانوا مستخدمين لدى حكومة الولايات المتحدة ام كانوا افراداً او موظفين تابعين لمؤسسات عامة او خاصة بينها وبين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية او اي من دوائرها وبينها وبين حكومة الولايات المتحدة او اي من دوائرها عقد (اذا كان وجودهم في الاردن بقصد القيام بعمل متعلق بهذه الاتفاقية وكان دخولهم للاردن موافقاً عليه من قبل حكومة المملكة الاردنية

الهاشمية) من ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية التي يجري فرضها بموجب القوانين المعمول بها في الاردن. اذا كان هذا الدخل خاضعا لضرائب الدخل او الخدمات الاجتماعية بموجب قوانين الولايات المتحدة، كما يعفى الموظفون الانف ذكرهم من الضرائب التي تفرض على شراء او استملاك او استعمال الاموال المنقولة الخاصة التي تكون الغاية منها الاستعمال الشخصي ويعامل هؤلاء الموظفون نفس المعاملة التي تمنح من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية للموظفين السياسيين التابعين للسفارة الامريكية في الاردن وذلك فيما يتعلق بدفع رسوم الجمارك والاستيراد والتصدير المفروضة على الامتعة الشخصية والمعدات والمواد المستوردة الى الاردن بقصد الاستعمال الشخصي.

ج- تحول الاموال التي يجري ادخالها الى الاردن لاغراض هذه الاتفاقية الى عملة اردنية بسعر يحقق اكبر مقدار من هذه العملة بالنسبة الى الدولار الامريكي في الوقت الذي يجري فيه هذا التحويل في حدود القوانين المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية.

٩ - تلغي هذه الاتفاقية اتفاقية التعاون الفني الموقعة في عمان بتاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٥١ كما عدلت وجرى تنفيذها بموجب الاتفاقيات المؤرخة في الثالث والخامس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٢ والثاني عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٢ واليوم الثامن والعشرين من آب والعاشر من ايلول سنة ١٩٥٢ والسابع من شهر نيسان سنة ١٩٥٣ والحادي والثلاثين من كانون الاول سنة ١٩٥٣ والسابع من كانون الاول سنة ١٩٥٤ وكذلك اتفاقية المساعدات الاقتصادية الخاصة الموقعة في عمان بتاريخ ٤ و ١٣ من ايار سنة ١٩٥٤ كما عدلت وجرى تنفيذها بالاتفاقيات المؤرخة في ١٧ حزيران سنة ١٩٥٤ و ١٧ اذار سنة ١٩٥٦ واتفاقية ٢٧ تموز سنة ١٩٥٤ التي انشئ بموجبها مكتب الخدمات الموحدة وكذلك جميع اتفاقيات المعونة المالية التي جرى تنفيذها بموجب بنود هذه الاتفاقية وبذلك تلغى الالتزامات المترتبة على اي من الحكومتين لايداع اموال بموجبها.

اما اتفاقيات المشاريع الفردية التي جرى تنفيذها قبل نفاذ مفعول هذه الاتفاقية فتبقى سارية المفعول والنفاذ على ان ينص الاتفاق الادراي الخاص المشار اليه في الفقرة (٢) من هذا الاتفاق على الطريقة التي يتم بموجبها تنفيذ الالتزامات الناشئة عن تلك الاتفاقيات.

ولي الشرف بان اعرض انه اذا كانت هذه المفاهيم مقبولة من جانب حكومتكم فان هذه المذكرة والمذكرة الجوابية من دولتكم بالموافقة على ذلك تشكل عندئذ بين حكومتينا اتفاقا يعتبر نافذ المفعول ابتداء من اليوم الاول من شهر تموز سنة ١٩٥٧ وبقى مفعوله ساريا لغاية ستين يوما من تاريخ استلام اي من الحكومتين اشعارا خطيا برغبة الفريق الاخر بانتهائه، على ان يكون مفهوما ان نصوص هذا الاتفاق تبقى سارية المفعول ونافذة فيما يتعلق بالمساعدات التي تم تزويدها تبعا للطلبات المقدمة بموجب الفقرة الثانية منه.

ان مجلس الوزراء قد فوضني ان ابليج سعادتكم موافقة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على المفاهيم السالف ذكرها وان مذكرة سعادتكم وجوابي هذا يشكلان اتفاقا بين حكومتينا على ذلك.

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاعتبار

وزير الخارجية

سعادة السيد ليستردي مالوري

سفير الولايات المتحدة الامريكية

اسرائيل	الاردن	USSR	USA	مضمونه	رقم القرار
لا	ن	ن	ن	إعادة تأكيد ضروره احترام حقوق الانسان في الاراضي المحتلة وضروره ضمان اسرائيل سلامه سكان المناطق ورفاههم .	٢٢٥٢ دوره استثنائيه ١٩٦٧/٧/٤ (٥) م
لا	ن	ن	!	دعوه اسرائيل الى الغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينه القدس والامتناع عنها في المستقبل .	٢٢٥٣ دوره استثنائيه ١٩٦٧/٧/٤ (٥) م .
لا	ن	ن	!	إبداء الاسف للتدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينه القدس	٢٢٥٤ دوره استثنائيه ١٩٦٧/٧/١٤ م .
!	لا	ن	ن	ارفضاؤش الدوره الاستثنائيه الطارئه الخامسه بشأن الحاله في الشرق الاوسط .	٢٢٥٦ دوره استثنائيه ١٩٦٧/٧/٢١ م .
لا	ن	ن	لا	إنشاء لجنة خاصه للتحقيق في الممارسات الاسرائيليه التي تمس حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة .	٢٤٤٢ دوره ٢٣ ١٩٦٨/١٢/١٩ م .
لا	ن	ن	لا	الاسف لعدم تنفيذ قرار عوده اللاجئيين أو التعميش عليهم متاكيد الحقوق غير القابله للتصرف بسكان فلسطين .	٢٥٣٥ الف دوره ١٩٦٩/١٢/١٠ م
لا	ن	ن	!	إدانة انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة والطلب من اسرائيل الكف عن اجراءاتها القليه .	٢٥٤٦ دوره ٢٤ ١٩٦٩/١٢/١١ م .
لا	ن	ن	لا	الدموه الى وقف اطلاق النار ثلاثه اشهر واجراء مباحثات تحت اشراف الممثل الخاص للامن العام لتنفيذ قرار مجلس الامن (٢٤٢) .	٢٦٢٨ دوره ٢٥ ١٩٧٠/١١/٤ م .
لا	ن	ن	لا	الطلب مره اخرى من اسرائيل اتخاذ خطوات فوريه لاعاده المشردين .	٢٦٧٢ دال دوره ٢٥ ١٩٧٠/١٢/٨ م
لا	ن	ن	لا	دعوه حكومة اسرائيل لتنفيذ توصيات اللجنة الخاصه المعنيه بالتحقيق بالممارسات الاسرائيليه التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة والطلب من اللجنة الاستمرار في عملها	٢٧٢٧ دوره (٢٥) ١٩٧٠/١٢/١٥ م

اسرائيل	الاردن	USSR	USA	مضمونه	رقم القرار
لا	ن	ن	لا	تأكيد شرعيه نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد للاجنبي بما في ذلك شعب فلسطين .	٢٧٨٧ دوره (٢٦) ١٩٧١/١٢/٦ .
لا	ن	ن	لا	الاعراب عن القلق الشديد لانكار حق تقرير المصير لشعب فلسطين.	٢٧٩٢ دال دوره (٢٦) ١٩٧١/١٢/٦ م .
لا	ن	ن	!	الملاحظة بتقرير رد مصر الايجابي على مبادرة الممثل الخاص للامن العام .	٢٧٩٩ دوره (٢٦) ١٩٧١/١٢/١٣ م .
لا	ن	ن	لا	مطالبه اسرائيل بشده بان تلغي جميع الاجراءات لضم او استيطان الاراضي المحتلة والطلب من اللجنة الخاصه الاستمرار في عملها .	٢٨٥١ دوره (٢٦) ١٩٧١/١٢/٢٠ م .
لا	ن	ن	!	التعبير عن القلق الشديد لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربيه ومناشده الدول جيمعاً الا تعترف بالتغيرات التي قامت بها اسرائيل في الاراضي المحتلة وان تتجنب اعمالاً بما في ذلك المعونة لما يمكن ان تشكل اعترافاً بذلك الاحتلال .	٢٩٤٩ دوره (٢٧) ١٩٧٢/١٢/٨ م .
لا	ن	ن	لا	ادراك حق الشعوب في تقرير المصير والحرية	٢٩٥٥ دوره (٢٧) ١٩٧٢/١٢/١٢ م .
لا	ن	ن	لا	تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير	٢٩٦٣ هـ دوره (٢٧) ١٩٧٢/١٢/١٣ م .
لا	ن	ن	لا	مناشده اسرائيل بشده ان تبطل وتكف عن كل السياسات المخالفه لحقوق الانسان الخاصه لسكان الاراضي المحتلة والطلب من اللجنة الخاصه بالتحقيق الاجراءات الاسرائيليه ومتابعه عملها .	٢٠٠٥ دوره (٢٧) ١٩٧٢/١٢/١٥ م .
لا	!	ن	لا	تأكيد قانونيه النضال من اجل التحرر الوطني واقامة لجنه خاصه لدراسه مشكله الارهاب الدولي	٢٠٣٤ دوره (٢٧) ١٩٧٢/١٢/١٨ م .

اسرائيل	الاردن	USSR	USA	مضمونه	رقم القرار
لا	ن	ن	!	اعادة تأكيد حق النازحين في العوده الى ديارهم	٣٠٨٩ ج دوره (٢٨) ١٩٧٣/١٢/٧ .
لا	ن	ن	لا	اعادة تأكيد حق تقرير المصير والحقوق المشرومه لشعب فلسطين .	٣٠٨٩ د ال دوره (٢٨) ١٩٧٣/١٢/٧ م .
لا	ن	ن	لا	شجب خرق اسرائيل لاتفاقيه جنيف	٣٠٩٢ ب دوره (٢٨) ١٩٧٣/١٢/٧ م .
لا	ن	ن	لا	اعلان المبادئ الانسانيه الاساسيه في جميع النزعات المسلحه ومبادئ الوضع القانوني الخاص بالمناضلين ضد السيطره الاستعماريه والاجنبيه والانظمه العنصريه .	٣١٠٣ دوره (٢٨) ١٩٧٣/١٢/١٢ م .
لا	ن	ن	لا	تاكيد السيادة العربيه الدائمه على الثروات الطبيعيه في المناطق المحتله .	٣١٧٥ دوره (٢٨) ١٩٧٣/١٢/١٧ م .
لا	ن	ن	لا	دعوة منظمة التحرير الفلسطينيه الى الاشتراك في المداولات .	٣٢١٠ دوره (٢٩) ١٩٧٤/١٠/١٤ م .
لا	ن	ن	لا	اقرار حقوق الشعب الفلسطيني	٣٢٢٦ دوره (٢٩) ١٩٧٤/١١/٢٢ .
لا	ن	ن	لا	منح منظمة التحرير الفلسطينيه مركز مراقب	٣٢٢٧ دوره (٢٩) ١٩٧٤/١١/٢٢ م .
لا	ن	ن	لا	شجب اسرائيل لنزع حقوق الانسان في المناطق المحتله .	٣٢٤٠ دوره (٢٩) ١٩٧٤/١١/٢٩ م .
لا	ن	ن	!	ماللاعمال العالمي لحق الشعوب تقرير المصير والاسراع في منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمره من اهميه لضمان حقوق الانسان ومراعتها عل الوجه الفعال .	٣٢٤٢ دوره (٢٩) ١٩٧٤/١١/٢٩ م .
!	ن	ن	ن	انشاء منطقه خاليه من الاسلحه النوويه في الشرق الاوسط .	١٢٢٢٢٢ دوره (٢٩) ١٩٧٤/١٢/٩ م .
لا	ن	ن	لا	طلب استمرار المساعده للنازحين وتاكيد حقهم في العوده	٣٢٣١ دوره (٢٩) ١٩٧٤/١٢/١٧ م .

رقم القرار	مضمونه	USA	USSR	الاردن	اسرائيل
٢٣٣٦ دوره (٢٩) ١٧ ١٩٧٤/١٢/م.	السياده الدائمة على موارد القوميه في الاقاليم العربيه المحتله .	لا	ن	ن	لا
٢٣٧٤ دوره (٣٠) ١٩٧٥/١١/٢٨ م .	تمويل قوات الطوارئ التابعه للامم المتحده وقوه الامم المتحده لمراقبه فض الاشتباك .	ن	!	ن	ن
٢٣٧٥ دوره (٣٠) ١٩٧٥/١١/١٠ م .	دعوه منظمة التحرير الفلسطينيه الى المشاركه في الجهود من اجل السلم في الشرق الاوسط	لا	ن	ن	لا
٢٣٧٦ دوره (٣٠) ١٩٧٥ /١١/١٠ م .	حول عدم تحقيق حل عادل لمشكله فلسطين	لا	ن	ن	لا
٢٣٧٩ دوره (٣٠) ١٩٧٥/١١/١٠ م .	القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري	لا	ن	ن	لا
٢٤١٢ دوره (٣٠) ١٩٧٥/١٢/١٠ م.	ادائه توطيد العلاقات والتعاون بين النظام جنوب افريقيا العنصريه واسرائيل	لا	ن	ن	لا
٢٤١٤ دوره (٣٠) ١٩٧٥/١٢/٥ م .	الحاله في الشرق الاوسط .	لا	ن	ن	لا
٢٤١٩ جم دوره (٣٠) ١٩٧٥/١٢/٨ م.	اعاده السكان الاجنبي والنازحين منذ عام ١٩٦٧م	لا	ن	ن	لا
٢٤٧٤ دوره (٣٠) ١٩٧٥/١٢/١١ م.	انشاء منطلقه خاليه من الاسلحه النوويه في الشرق الاوسط	ن	ن	ن	!
٢٥١٦ دوره (٣٠) ١٩٧٥/١١/١٥ م.	السياده الدائمة على الموارد القوميه في الاراضي العربيه المحتله	لا	ن	ن	لا
٢٥١٩ دوره (٣٠) ١٩٧٥/١٢/١٥ م .	مشاركه المرآه في تعزيز السلم والامن الدوليين وفي الكفاح المسلح ضد الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري والعدوان الاجنبي والاحتلال وجميع اشكال السيطره الاجنبيه	لا	ن	ن	لا
٢٥٢٥ الف دال دوره (٣٠) ١٩٧٥/١٢/١٥ م.	تقرير اللجنة الخاصه المعنيه بالتحقيق في الممارسات الاسرائيليه التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتله	لا	ن	ن	لا

رقم القرار	مضمونه	USA	USSR	الاردن	اسرائيل
١٩٧٦/١١/٩	ادائه الاستمرار وازدياد التعاون بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا	لا	ن	ن	غ
١٩٧٦/١١/٢٤	حول عدم تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين	لا	ن	ن	لا
١٩٧٦/١١/٣٠	ما للاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والاسراع في منح الاستقرار للبلدان والشعوب المستعمره من اهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال	لا	ن	ن	لا
١٩٧٦/١٢/٩	الحاله في الشرق الاوسط	لا	ن	ن	لا
١٩٧٦/١٢/٩	مؤتمر السلام في الشرق الاوسط	لا	ن	ن	لا
١٩٧٦/١٢/١٠	انشاء منطقتي خاليه من الاسلحه النوويه في الشرق الاطلس	ن	ن	ن	لا
١٩٧٦/١٢/١٦	تقرير اللجنه الخاصه المعنيه بالتحقيق في الممارسات الاسرائيليه التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتله .	لا	ن	ن	لا
١٩٧٦/١٢/١٦	تقرير اللجنه الخاصه المعنيه بالتحقيق في الممارسات الاسرائيليه التي تمس حقوق الانسان لسكان المناطق المحتله .	لا	ن	ن	لا
١٩٧٦/١٢/١٦	ظروف حياه الشعب الفلسطيني	لا	ن	ن	لا
١٩٧٦/١٢/٢٤	السياده الدائمه على الموارد الوطنيه في الاراضي العربيه المحتله	لا	ن	ن	لا
١٩٧٨/١٢/١	تمويل قوه الطوارق التابعه للامم المتحده وقوة الامم المتحده لمراقبه فخر الاشتباك	ن	ن	!	ن
١٩٧٨/١١/٢٣	ما للاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والاسراع في منح الاستقرار للبلدان والشعوب المستعمره من اهمية لضمان حقوق الانسان و مراعاتها على الوجه الفعال	لا	ن	ن	لا

اسرائيل	الاردن	USSR	US/	مضمونه	رقم القرار
لا	ن	ن	لا	التأكيد من جديد انه لا يمكن اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط من دون تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين على اساس نيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابله للتصرف	٢٨/٣٣ الف ١٩٧٨/١٢/٧ م
لا	ن	ن	لا	ادائه استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية والدعوه الى تسويه شامله	٢٩/٣٣ م ١٩٧٨/١٢/٧ م
لا	ن	ن	لا	ادائه تراطو جميع الدول المتعامله سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً مع جنوب افريقيا	٤٠/٣٣ م ١٩٧٨/١٢/١٣ م
!	ن	ن	ن	الدعوه الى انشاء منطقه خاليه من الاسلحه النوويه في الشرق الاوسط	٦٤/٣٣ م ١٩٧٨/١٢/١٤ م
لا	ن	ن	لا	الطلب الى جميع الدول الامتناع على التعاون العسكري والنووي مع اسرائيل	٧١/٣٣ الف ١٩٧٨/١٢/١٤ م
لا	ن	ن	لا	رجاء اعداد تقرير عن الاحوال المعيشيه للشعب الفلسطيني	١١٠/٣٣ م ١٩٧٨/١٢/١٨ م
!	ن	ن	ن	تقديم المساعدة الى اللاجئين الفلسطينيين	١١١٢/٣٣ م ١٩٧٨/١٢/١٨ م
ن	ن	ن	لا	شجب الممارسات الاسرائيليه التي تمس حقوق الانسان وسكان الاراضي المحتله	١١١٣/٣٣ م ١٩٧٨/١٢/١٨ م
ن	ن	لا	ن	البحث من الدرسة الاستراتيجيه الشامله كعامل مساله عمليات صيانه السلم من جميع نواحي هذه العمليات	١١٤/٣٣ م ١٩٧٨/١٢/١٨ م
لا	ن	ن	لا	طلب تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني	١٤٧/٣٣ م ١٩٧٨/١٢/٢٠ م
ن	!	!	ن	ادائه جميع اشكال التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا تمويل قوه الامم المتحده لمراقبه فض الاشتباك وقوة الطوارئ التابعه للامم المتحده	١٨٣/٣٣ م ١٩٧٨/١٢/٢٤ م
ن	!	!	ن	تمويل قوه الامم المتحده لمراقبه فض الاشتباك قوه الطوارئ التابعه للامم المتحده	١٧٧/٣٤ الف ١٩٧٩/١٠/٢٥ م
ن	ن	لا	ن	تمويل قوه اللامم المتحده في لبنان	٧/٣٤ ب ١٩٧٩/١٠/١ م

اسرائيل	الاردن	USSR	USA	مضمونه	رقم القرار
لا	ن	ن	ن	الطلب الى سلطات الاحتلال الاسرائيليه امر ابعاد المصادر بحق رئيس بلديه نابلس بسام الشكعه	م ١٩٧٩/١١/١٦ ٢٩/٣٤
لا	ن	ن	لا	التاكيد على حق العوده للسكان والاجئين والنازحين منذ عام ١٩٦٧ .	١٩٥٢/٣٤ م ١٩٧٩/١١/٢٣
لا	ن	ن	لا	اعلان ان اتفاقات كامبديف باطله من حيث ادعائها البيث في مستقبل الشعب الفلسطيني	١٦٥/٣٤ م ١٩٧٩/١١/٢٩
لا	ن	ن	لا	دعوه من جديد الى عقد مؤتمر لاسلام في الشرق الاوسط في موعد ميكر برعاية الامم المتحده وبرئاسه المشتركه لاتحاد الجمهوريات السوفييتيه والولايات المتحده وباشتراك منخله التحرير الفلسطيني على قدر المساواه	م ١٩٧٩/١٢/٦ ٧/٣٤
لا	ن	ن	لا	ادانه اية محاوله من جانب اسرائيل لادخال اسلحه نوويه الى الشرق الاوسط	م ١٩٧٩/١٢/١١ ٨٩/٣٤
لا	ن	ن	لا	ادانه انتهاكات اسرائيل المستمره لحقوق الانسان في الاراضي المحتله	١١٩/٣٤ م ١٩٧٩/١٢/١٢
لا	ن	ن	لا	رجاء الامين العام باعداد تقرير شامل مما للاحتلال الاسرائيلي من اثر على احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتله	م ١٩٧٩/١٢/١٤ ١٣٣/٣٤
لا	ن	ن	لا	تمويل المشاريع الخاصه ومساعده الشعب الفلسطيني	١٩٧٩/١٢/١٤ ١٣٣/٣٤
لا	ن	ن	لا	تاكيد حق الشعوب العربيه التي تقع ارضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي في السيادة الكامله على مواردها الطبيعيه	١٩٧٩/١٢/١٤ ١٣٦/٣٤
لا	ن	ن	لا	مطالبه اسرائيل بالبيده بالانسحاب قبل ١٥/١١/١٩٨٥ من جميع الاراضي العربيه المحتله منذ حزيران ١٩٦٧	١٩٨٠/٧/٢٧/٢٧ استثنائه
لا	ن	ن	لا	حق العوده للسكان والاجئين والنازحين منذ عام ١٩٦٧	١٩٨٠/١١/٣ ١٣٣/٣٥
ن	ن	!	ن	تمويل قوة الامم المتحده لمراقبه فرض الاشتباك	١٩٨٠/١٢/١ ١٤٥/٣٥

اسرائيل	الاردن	USSR	USA	مضمونه	رقم القرار
لا	ن	ن	لا	ادائه السياسه الاسرائيليه المؤديه الى تدهور احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ودموه الدول كافة التي تتعاون وكالات الامم المتحده لتخفيف وطأة تلك الاحوال	٧٥/٣٥ ١٩٨٠/١٢/٥ م
لا	ن	ن	لا	تمويل قوة الامم المتحده في لبنان	١١٥٠/٣٥ ١٩٨٠/١٢/١٠ م
لا	ن	ن	لا	شجب الممارسات الاسرائيليه التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة	١٢٢/٣٥ ميم ١٩٨٠/١٢/١١ م
لا	ن	ن	لا	الاشارة الى التسليح النووي الاسرائيلي وادراج هذا البند في جدول الاعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة السادسة والثلاثين	١٥٧/٣٥ ١٩٨٠/١٢/١٢ م
لا	ن	ن	لا	اعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العوده الى ديارهم وممتلكاته في فلسطين وحقه في اقامة دوله المستقلة ذات السيادة	١٦٩/٣٥ ب.ج د ١٩٨٠/١٢/١٥ م
لا	ن	ن	لا	ادائه جميع الدول التي تستمر في التعاون مع جنوب افريقيا العسكري والنووي ولا سيما مع الدول الغربية واسرائيل	٢٠٦/٣٥ ١٩٨٠/١٢/١٦ م
لا	ن	ن	لا	ادائه العدوان الاسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني والتاكيد من جديد على الرفض الشديد بقرار اسرائيل لضم القدس	٢٠٧/٣٥ ١٩٨٠/١٢/١٦ م
لا	ن	ن	لا	مطالبه اسرائيل بالحق فوراً عن جميع الاعمال الحفر والتغيير المعالم التي تقوم بها في المواقع التاريخيه والثقافيه والدينيه في القدس وخصوصاً تحت دخول الحرم الشريف التي تتعرض مبانيه للخطر والانهيار	١٥/٣٥ ١٩٨١/١٠/٢٨ م
لا	ن	ن	لا	الادائه الشديده للعدوان الاسرائيلي المتعمد الذي لم يسبق له مثيل ضد المنشآت النوويه العراقيه والطلب مجدداً من مجلس الامن ان يتخذ اجراءات معينه لردع اسرائيل عن اعمالها العفائيه وعن سياستها في التوسع والاحتلال والضم	٢٧/٣٦ ١٩٨١/١١/١٣ م

اسرائيل	الاردن	USSR	USA	مضمونه	رقم القرار
لا	ن	ن	لا	ادانه اسرائيل وتدهور احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة	١٩٨١/١٢/٤ ٧٣/٣٦ م
لا	ن	ن	لا	وجوب قيام اسرائيل فوراً باخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولي	١٩٨١/١٢/٩ / ٨٧/٣٦ م
لا	ن	ن	لا	الطلب من جميع الدول والاطراف والمؤسسات الاخرى ان تنهي فوراً كل تعاون نووي مع اسرائيل	١٩٨١/١٢/٢ / ٩٨ م.
لا	ن	ن	لا	التاكيد على رفضها لاحكام الاتفاقات التي تتجاهل وتخالف او تنتهك او تنكر حقوق الشعب الفلسطيني غير القابله للتصرف بما فيها حق العوده وحق تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والسياده الوطني في فلسطين وتعلن انها ليس لاي دولة الحق في الاضطلاع باي اجراءات او تدابير او مفاوضات يمكن ان تؤثر في مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابله للتصرف والاراضي الفلسطينية المحتله من دون اشتراك منظمه التحرير الفلسطيني على قدر المساواه	١٢٠/٣٦ ب.هـ.د.هـ. ١٩٨١/١٢/١٠ م.
لا	ن	ن	لا	التاكيد على حق العوده للسكان والاجئين والنازحين منذ عام ١٩٦٧	١٤٦/٣٦ ن ١٩٨١/١٢/١٦ م
لا	ن	ن	لا	ادانه السياسه والممارسات الاسرائيليه ضد الطلبة واعضاء هيئات التدريس الفلسطينيين في المدارس والمؤسسات التعليميه الاخرى في الاراضي المحتله	١٤٧/٣٦ جيم.واو. ١٩٨١/١٢/١٦ م
لا	ن	ن	لا	مطالبه اسرائيل بان توقف فوراً مشروع قناة بين البحر الابيض المتوسط والبحر الميت راجيه مجلس الامن اتخاذ اجراءات كفيله بوقف تنفيذ هذا المشروع	١٥٠/٣٦ ١٩٨١/١٢/١٦ م.
لا	ن	ن	لا	الاسف الشديد لبيادره حكومه الولايات المتحده الى تسليم السيد زياد ابو عين للسلطات الاسرائيليه المحتله	١٩٨١/١٢/١٦ ١٧١/٣٦ م

اسرائيل	الاردن	USSR	USA	مضمونه	رقم القرار
لا	ن	ن	لا	التاكيد ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد البشريه والطبيعيه والثروات والانشطه الاقتصاديه في الاراضي الفلسطينيه العربيه المحتله هي تدابير غير مشروع ومطالبه اسرائيل بان توضع حداً نهائياً وفورياً لجميع تلك الاجراءات.	١٧٣/٣٦ ١٩٨١/١٢/١٧ م
لا	ن	ن	لا	اعتبار الاتفاقيات المعقوده بين الولايات المتحده الامريكيه واسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي والتي وقعت في ١٩٨١/١١/٣٠ تشجيعاً لسياسه اسرائيل العدوانيّه والتوسعيه في الاراضي المحتله منذ سنه ١٩٧٠ بما فيها القدس تهديداً لامن المنطقه	٢٢٦/٣٦ الف باء ١٩٨١/١٢/١٧ م

يدل الرمز (ن) على التصويت بنعم والرمز (لا) التصويت لا والرمز إ التصويت بالامتناع

المراجع

- ١- سامي مسلم : قرارات الامم المتحده حول فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٧٢ مؤسسه الدراسات الفلسطينيه ، بيروت ١٩٧٣ .
- ٢- قرارات الامم المتحده بشأن فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي ، بيروت ، مؤسسه الدراسات الفلسطينيه للاعوام ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .

ABSTRACT

The Impact of The American Foreign Aid upon The Jordanian Foreign Policy (1957-1991)

By: Mohammad Al- Ashqer

Supervision: Prof. Mohammad Feddah

This study is concerned with the influence of U.S aids on the Jordanian external policy during the period from 1957 up to 1991. The agreement between the Jordanian external political stands and the U.S political ones which is considered to be a very necessary requirement to flow aids forms a very important tool to implement the U.S policy in the region. Thus the significance of this research is just very obvious.

The U.S interest and support of Jordan has emerged from its general interest in Middle East countries. This interest is due to two major factors. Firstly, the strategic location of the Middle East makes it an advanced front to the West in a propable confrontation with the Eastern bloc. Secondly, the Middle East has an economical importance. It contains huge resources of raw materials that the West needs severely, especially the oil. In addition, it is considered the best market for western industrialized manufacture. For the former reasons the American sight has centred on the category which affirms that who controls Arab peninsula and the Middle East frequently controls the European continent. So, the key to explore U.S policy in Jordan emerges from its opposition to the Soviet threat, the geographical site of Jordan in specific, and its concern to settle peace in the region.

The external aids form one of the major exits that Jordan has relied upon to overcome its heavy burdens which are represented by old structural disorders, and to realize relatively high-level growth rate that exceeds its counterparts in many Third - World - Countries.

The formal and governmental statistics show that about \$3356.8 million are received by Jordan as a U.S economic & military aids during (1949- 1989). \$5.2 million of the total amount are paid during (1949-1952), \$297,24 million during (1953-1961), and during (1962-1989)\$3054.36 million are paid by the U.S, to give forther information, the amount of economic aids during (1949-1989) reaches 1834.2 million dollars. whereas the military aids covering the same period gets close to 1522.6 million dollars.

The amount of U.S aids received by Jordan has been influenced clearly by political factors. For examle, the U.S aids to Jordan during the period that preceds 1967 aims at preventing the expansion of the Soviet power.

But the following period that extends over (1967-1991) has been characterized by a new position in the U.S Jordan relations. This position is represented in the Jordanian stand towards the presented settlement to solve Arab - Israel conflict. Therefore the U.S aids given to Jordan propartionate with its stands. ٤٣٢٥٣٢

Concerning military aids, most of the U.S weapon deals to Jordan are associated with political and military conditions that affect the freedom of the Jordanian potitical and military resolutions.

These aids undoubtly control the major plicy of Jordan to some extent. Nevertheless, in many political situations the reduction of these aids does not change the Jordanin stands.

That has happened in particular when the Arab aids and Loans replace the U.S ones. So, Jordan can easily abandon the U.S aids, and adopts its own political stands if the Arab alternative is available.

The process of economical development in Jordan is heavily influence by the U.S aids during (1957-1967) in particular. However, the importance of these aids has receded after 1973 because the budget has been given the priority of support. At the same time multiple sectors get the benefit of U.S aids such as the development of Jordan Valley, agriculture education and training projects, and the sectors of Health and tourism.

The relations between Jordan and Countries of Eastern bloc in general and Soviet Union in particular have not affected the U.S aids that follow 1967. On the contrary, the improvement of the Jordanian relations with the Eastern bloc has been accompanied with an observable increase in the amount of the U.S aids. Such aids do not stand as an abstacle in the face of the commercial relations between Jordan and Eastern bloc countries. Neither they affect type of Jordan vote on resolutions of Palestinian question which is very close to that of Soviet Union.

Giving a look to the future of U.S aids to Jordan, we can see that there are many factors which will influence positively or negatively the continuence of presentation of them. The participation of Jordan in the peace process, and the democratic approach that Jordan adopts may influence positively the value of these aids. While the stopping of the Cold war, the disunion of Soviet Republics, and the weeknessin U.S economy my influence the value of these aids passively.

If Jordan seeks to free itself from outsed political pressures resulted by external aids, then it must treat seriously the structural disorders in its economy. it also has to build a modern agriculture and

industry that are able to satisfy the needs of the local demands for food, manufactures, and consumer goods. More efforts must be put to discover wealths and sources available in Jordan, and to exploit them sufficiently.

All these factors will give the opportunity to Jordan to depend on itself. Consequently, it will hopefully free Jordan from any external pressure or threat.